المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٧٨ - رمضان ١٤٣٥ هـ - يوليو ٢٠١٤م

الرياض تحتضن الملتقى السنوي الثامن لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز «ICAEW»

مجلس إدارة الهيئة يعتمد المرحلة الأولى من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة

ساهم في إنجاز مماثل!

للتبرعات والزكوات والصدقات عبر حسابات بنوك الجمعية المذكورة أدناه:

اسم البنك	رقم حساب التبرع	رقم حساب الاوقاف (عامة)	رقم حساب الزكاة
بنك الراجحي	203/60801003344/2	279/60801142104/1	203/60801142101/8
بنك الرياض	201/020173/9901	201/010720/9940	201/010756/9940
بنك الاهلي التجاري	230/11680000/106	251/47762000/105	230/11680000/302
مجموعة ساب المالية	001-207356-001	001-207356-002	001-207356-003
البنك السعودي الهولندي	033-056-420-420	033-056-420-101	033-056-420-102
البنك العربي الوطني	01008/0265000/00	01008/0011995/00	01008/0265000/01
البنك السعودي الفرنسي	502504-001-14	502504-007-93	502504-008-90
مجموعة سامبا المالية	1190229	1906208	1507660227

كما يمكنكم المساهمة من خلال SMS على الرقم:

الإتصالات السعودية **5050**

تكلفة الرسالة ١٠ ريالات

جمعية الأطفال المعوقين

جمعيتي وطن

800 124 1118

www.dca.org.sa

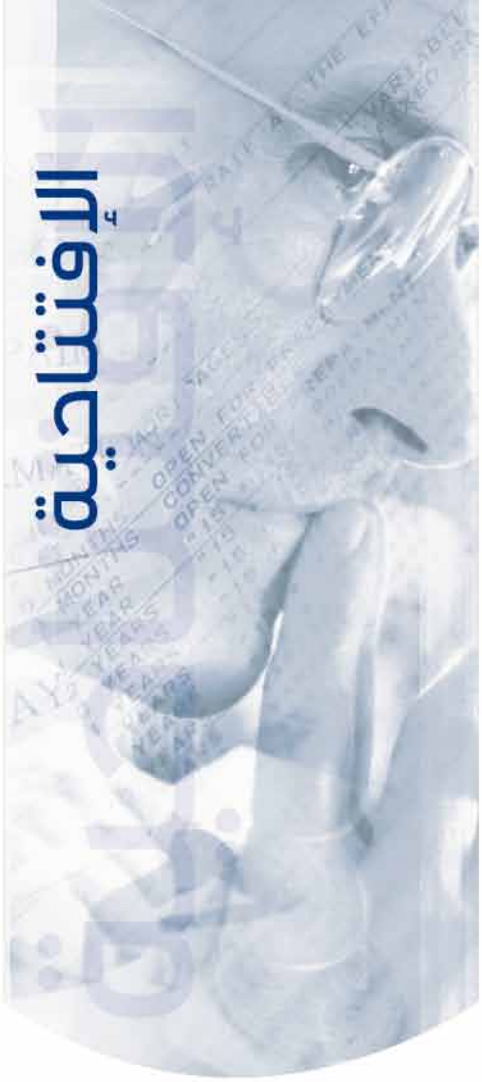

الافتتاحية

د. أحمد عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

المعايير الدولية : المرحلة الأولى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

لكي تواكب المستجدات التي تشهدها المهنة وتتفاعل معها على الصعيدين المحلي والدولي دأبت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على السعي المتواصل لتطوير أدائها. ولعل عزم الهيئة للتحول إلى المعايير الدولية خير شاهد على تمسكها بهذا المسار. فمشروع تطبيق المعايير الدولية من الموضوعات التي تحظى في الفترة الحالية باهتمام كبير من قبل الهيئة وذلك لأهمية تأثيره على نتائج قطاعات الاعمال كافة.

وقد تمكنت الهيئة بفضل من الله من اعتماد المرحلة الأولى من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة. وذلك بعد أن وافق عليها مجلس الإدارة في اجتماعه العاشر للدورة السابعة. وتمثل هذه الخطوة اللبنة الاولى للمشروع وفقاً لخطة التحول التي سبق لمجلس إدارة الهيئة اعتمادها في اجتماعه التاسع للدورة السادسة ليتم تطبيقها اعتبارا من بداية عام ٢٠١٧م بإذن الله تعالى.

في هذا العدد سنعرض عليكم وثيقة اعتماد معايير المراجعة الدولية ووثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للتطبيق في المملكة . وسيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل. وقد قامت الهيئة بدراسة المعايير بشكل متعمق، وأعدت نسخة معربة لنصوص المعايير الدولية، بحيث تمثل المعايير المعتمدة للتطبيق في المملكة.

واننا ننتهز هذه الفرصة لدعوة ذوي الاهتمام والاختصاص للمشاركة بالرأي حول عدد من معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في المرحلة الثانية من خطة التحول إلى المعايير الدولية والتي يمكنكم الاطلاع عليها ضمن الاعلانات المرفقة بهذا العدد، متطلعين إلى تلقي ملاحظاتكم وآرائكم في مطلع شهر شوال.

وفي الختام نسأل الله أن يكلل الجهود بالنجاح واشكر جميع القائمين على مشروع التحول بقيادة الدكتور عبدالرحمن الرزين مساعد الأمين العام للمعايير .متمنيا للجميع التوفيق والسداد.

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة والله وبركاته،،

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام ورئيس التحرير
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح
عبدالكريم جمعة

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٠١١ ٤٠٢٨٥٥٥
فاكس: ٠١١ ٤٠٢٥٦١٦
E-mail:socpa@socpa.org.sa
الموقع الإلكتروني
www.socpa.org.sa

❖ المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة .
❖ ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA

مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة

أعضاء مجلس الإدارة
الأستاذ عبدالعزيز بن عمير العمير
الأستاذ عبدالله بن علي العقيل
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الدكتور صالح بن حمد الشنيفي
الأستاذ عبدالمحسن بن عبد العزيز الفارس
الأستاذ بكر بن عبدالله أبو الخير
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
الأستاذ وليد بن عبدالله تميرك
الأستاذ سليمان بن عبدالله الخراشي
الأستاذ خالد بن أحمد محضر
الأستاذ عثمان بن ناصر المحيميد
الأستاذ ناصر بن عبدالله الذيبان
الأستاذ عبدالله بن حمد الفوزان
الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك

وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتدقيق في المملكة العربية السعودية
وفقا لخطة التحول إلى المعايير الدولية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وبموجب قانون مجلس المعايير الدولية
والتصريحات الدولية حول تبني التحول إلى المعايير الدولية
The document of endorsement of ISAs for adoption in Saudi Arabia
according to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to ISAs, and according the IAASB Policy Position statement regarding the adoption of international standards
المرحلة الأولى
First stage
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
Saudi Organization for Certified Public Accountants
33

وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للتطبيق في المملكة العربية السعودية
وفقا لخطة التحول إلى المعايير الدولية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة
السعودية للمحاسبين القانونيين
The document of recommendation to endorse IFRSs for adoption in Saudi Arabia
According to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to IFRSs
المرحلة الأولى
First stage
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
Saudi Organization for Certified Public Accountants
21

56

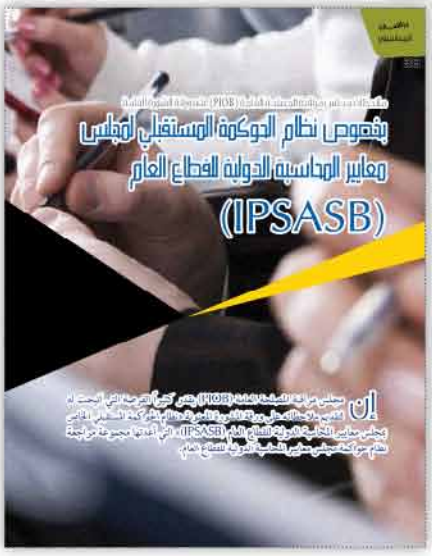
بخصوص نظام الحوكمة المستقبلي لمجلس
معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
(IPSASB)

Based on consent from The Institute of Management
Is Your Strategy Evaluation Biased?
4
5

CFO:
From Analyst to Catalyst
11

التصميم والإخراج والطباعة
al Jareeda design

المدير التنفيذي
إبراهيم حمد العسكر

المدير الفني
صلاح المنصف الجوّادي

الاشتراكات - الإعلانات
الجريدة للخدمات الإعلامية

التوزيع
الشركة الوطنية للتوزيع الرياض
هاتف: ٤٨٧١٤١٤ - فاكس: ٤٨٧١٤٦٠

المملكة العربية السعودية
ص.ب. ٤٢٢٦٢ - الرياض ١١٥٤١
هاتف : ٢٢٥٠١١١ (خمسة خطوط)
فاكس : ٢٢٥٣٧٧٧
الرقم الموحد : ٩٢٠٠٠٨٠٠٩
www.aljareeda.com.sa

مجلس إدارة الهيئة يعتمد المرحلة الأولى من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة

عقد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، اجتماعه العاشر للدورة السابعة، برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة، رئيس مجلس إدارة الهيئة، الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، وتم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإصدار القرارات اللازمة، التي كان من أبرزها اعتماد المرحلة الأولى من مشروع التحول للمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة، وتشكيل لجنة للمراجعة في الهيئة. كما اعتمد المجلس توصية لجنة الاختبارات بمنح شهادة الزمالة لعدد ١٨ متقدم، منهم ٤ سيدات. كما وافق على توصية لجنة الاختبارات بإيقاف اختبار مادة المعايير المهنية لمدة سنتين، لتقييم التجربة السابقة. كما وافق أيضاً على دعوة الأعضاء الأساسيين لاجتماع اعتيادي للجمعية العمومية، لاعتماد تقرير المجلس والحسابات الختامية، واختيار مراجع حسابات الهيئة لعام ٢٠١٥، وآخر استثنائي للجمعية العمومية لانتخاب ممثلي الهيئة في الجمعية العمومية للهيئة الخليجية للمحاسبة و المراجعة.

كما وافق المجلس على تفويض الأمين العام بتوقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة وبين معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، لإرساء التعاون المتبادل بين هاتين المؤسستين، للنهوض بالمعرفة المحاسبية والتطوير المهني والتنمية الفكرية، وترقية مصالح أعضاء كل منهما، والمساهمة بشكل إيجابي في تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ■

الهيئة تعقد ورشة عمل حول الصعوبات التي تواجه متقدمي اختبار الزمالة

عقدت الهيئة ورشة عمل حول الصعوبات التي تواجه متقدمي اختبار الزمالة وذلك بمقر الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمدينة الرياض دُعي فيها عدد من الحاصلين على زمالة الهيئة وعددا ممن لم يجتاز الاختبار كما دعي لها ايضا عددا من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبعض المختصين في المهنة. وقد أفتتح الورشة أمين عام الهيئة الدكتور احمد عبدالله المغامس بكلمة رحب فيها الحضور وشكرهم على المشاركة، ثم بدأت الورشة والتي شملت على عددا من المحاور منها الدورات التأهيلية لاختبار زمالة الهيئة واعداد الحقائب لتلك الدورات، والمصادر العلمية الأخرى واستعداد المتقدمين للاختبار، ثم انطلق النقاش مع الحضور في عدة موضوعات متصلة بالمتقدمين والذين قدموا عدد من المقترحات والافكار التي تساعد في عملية تطوير اختبار زمالة الهيئة.

الجدير بالذكر بأن الهيئة تسعى إلى زيادة عقد دورات الاختبار أكثر من مرتين خلال السنة وذلك مما يزيد نسبة النجاح في زمالة الهيئة، ويأتي تنظيم الهيئة لهذه الورشة ايمانا منها بضرورة تبادل الرؤى والافكار والاقتراحات التي تخدم متقدمي اختبار زمالة الهيئة ■

الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز " ICAEW "

إدراكاً لأهمية تطوير التعاون المشترك للرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة، وقّعت الهيئة مذكرة تفاهم مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز «ICAEW» في مدينة الرياض، بهدف تأسيس علاقة تعاون مشترك بينهما في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة. حيث تؤسس هذه المذكرة إلى تعاون أوثق في مجالات مهنية عدة، منها إجراء الأبحاث الفنية، وإقامة الفعاليات المهنية المشتركة، والمشاركة في تقديم المشورة للهيئات المهنية الأخرى. وقد قام بتوقيع المذكرة من جانب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أمينها العام، الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، ومن جانب معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز «ICAEW» رئيسه التنفيذي، السيد مايكل إيزاء.

وستتيح هذه الاتفاقية العمل المشترك بين الطرفين، لترسيخ القطاع المحاسبي السعودي، وضمان استدامته عبر التبادل المعرفي وتحسين التنمية المهنية والفكرية في هذا القطاع، وزيادة عدد الأعضاء المنتسبين للجهتين. وتطوير عدد من المبادرات المهمة وتبادل التجارب والخبرات، لما فيه مصلحة القطاع والعاملين فيه بالمملكة وجميع أنحاء المنطقة في المستقبل ■

برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الهيئة تعقد جمعيتها العمومية

برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور توفيق الربيعة عقدت الجمعية العمومية للهيئة اجتماعها السنوي الثاني يوم الاحد ١٤٣٥/٨/٣هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١م في مقر الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بالرياض، والغرفة التجارية الصناعية بجدة والغرفة التجارية الصناعية بالدمام، وذلك باستخدام النقل الحي لوقائع الاجتماع، وقد شمل جدول أعمال الاجتماع إقرار القوائم المالية للهيئة للعام المالي ٢٠١٣م وإقرار تقرير مجلس إدارة الهيئة عن نشاط الهيئة لعام ٢٠١٣م، وتعيين مراجع حسابات الهيئة لعام ٢٠١٥م وتحديد مكافآته.

وقد تم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المهمة والذي كان من أبرزها موضوع تطوير وإدارة نظام الإيداع الآلي الموحد للقوائم المالية للشركات والمؤسسات حيث اوضح معالي الوزير عن عزم وزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عقد ورشة عمل لذلك وسيدعى لها المحاسبين القانونيين وبعض المختصين ■

رئيس مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS Foundation Trustees) يزور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

زار رئيس مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، السيد مايكل برادا (Michel Prada) المملكة العربية السعودية، واجتمع مع مسؤولي الأمانة العامة وأعضاء لجنة معايير المحاسبة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لبحث سبل التعاون بين الهيئة والمؤسسة في عدد من الجوانب التي تخص مشروع التحول إلى معايير المحاسبة الدولية. وأثناء الاجتماع، قدّم أمين عام الهيئة، الدكتور أحمد المغامس، نبذة عن مشروع التحول للمعايير الدولية، فأوضح لرئيس مجلس الأمناء أن الهيئة ستعتمد تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة، بعد استكمال اعتمادها من الهيئة، على أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ٢٠١٧/١/١م، للمنشآت المدرجة في السوق المالية، أما للمنشآت الأخرى، فيكون أقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن ٢٠١٨/١/١م، على أن يعاد النظر في التواريخ في ضوء أية مستجدات قد تطرأ على خطة التحول.

الجدير بالذكر أن الهيئة قد استعدت لتنفيذ برنامج تدريبي لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة للتطبيق في المملكة، وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة ■

الهيئة تشارك في ملتقى المهنة ٢٠١٤م بالدمام

شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في «ملتقى المهنة ٢٠١٤» الذي نظّمته جامعة الدمام في شركة معارض الظهران لمدة ٤ أيام، برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، وحضور رجال الأعمال ومديري الجهات الحكومية والشركات. قُدم فيه عدد من الفرص الوظيفية المناسبة لاحتياجات سوق العمل في التخصصات كافة. وشهد الملتقى ورش عمل وندوات ومحاضرات لأبرز المختصين في الموارد البشرية والتوظيف، وقد جاءت مشاركة الهيئة في الملتقىمن باب حرصها لتقديم الفرص الوظيفية لخريجي قسم المحاسبة بالجامعات، حيث قامت بوضع صفحة على موقعها الإلكتروني لتعبئة بيانات خريجي المحاسبة، ومن ثم تقوم الهيئة بتزويد مكاتب المحاسبة والشركات بقائمة الخريجين لتسهيل عملية توظيفهم.

وقد شمل معرض الهيئة بالملتقى، التعريف بالبرامج التدريبية التي تقدمها الهيئة، التي تشمل عدداً من الموضوعات المتخصصة بمهنة المحاسبة والمراجعة، وتخدم خريجي المحاسبة، وتساهم في تطوير قدراتهم المهنية التي تأهلهم لسوق العمل.

من جهة أخرى، وفّرت الهيئة السبل اللازمة التي تمكّن حديثي التخرج من التقدم للدورات التي تنفذها، إذ قدمت لهم خصماً يصل إلى ٥٠٪ في الدورات التأهيلية لبرنامج زمالة الهيئة.

ورشة عمل حول المعايير الدولية للتقرير المالي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

نظّمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، يوم الاثنين ١٤٣٥/٥/٩هـ، الموافق ٢٠١٤/٣/١٠م، بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الإنتركونتيننتال بالرياض، ورشة عمل حول المعايير الدولية للتقرير المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تحدث فيها السيد بول باكتر (Paul Pacter) مستشار مجلس معايير المحاسبة الدولي، مبيناً أهداف مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي الخاصة باستيفاء احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية بقسميها الاثنين:

الأول: المعايير الدولية للتقرير المالي المطلوبة أو المسموح بها للشركات المسجلة من جهات الاختصاص البالغة (١٢٣) جهة، وكذلك للشركات غير المسجلة من جهات الاختصاص البالغة (٩٨) جهة.

الثاني: المعاييرالدولية للتقرير المالي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي صدرت في يوليو ٢٠٠٩، وقد بلغ عدد جهات الاختصاص التي تسمح أو تتطلب أو تخطط لاستخدامها في حدود السنوات الثلاثة القادمة (٨٠) جهة.

وأوضح السيد (Paul Pacter) أن المعاييرالدولية للتقرير المالي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، هي معايير مبسطة، قائمة على المعايير الدولية للتقرير المالي، ومصممة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومعترف بها دولياً، وقد تمت عملية تبسيطها بالآتي:

١ يتم حذف بعض الموضوعات الواردة في المعاييرالدولية للتقريرالمالي (IFRS) إذا لم تكن لها علاقة بمنشآت القطاع الخاص.

٢ عندما تتضمن المعاييرالدولية للتقرير المالي (IFRS) عدة خيارات، يتم فقط تضمين الخيار الأبسط.

٣ تبسيط الاعتراف والقياس.

٤ تخفيض الإفصاحات.

٥ تبسيط الصياغة.

وفي الختام، أكد السيد (Paul Pacter) أن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أدى إلى:

- **تقارير ذات جودة أفضل.**
- **تقارير ملائمة لقدرات الشركات الصغيرة.**
- **تقارير ملائمة لتلبية احتياجات المقرضين والدائنين.**
- **تقارير مفهومة على النطاق الدولي.**

ومن البديهي أنه، إذا فهم مقدمو رؤوس الأموال، الأرقام المالية وتوافرت لديهم الثقة بها، فسوف يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على رأس المال الذي تحتاجه، ويؤدي إلى تحسن الاقتصاد الذي تعمل في نطاقه.

وفي ختام الورشة، قدم رئيس لجنة المحاسبة بالهيئة، الأستاذ جهاد العمري، شكره للحضور، وأشار إلى أن تنظيم هذه الورشة جاء في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة ممثلة بلجنة المحاسبة، لتعزيز المستوى الثقافي والتوعوي بمهنة المحاسبة والمراجعة ■

الهيئة توقع اتفاقية تعاون مع شركة «بيرسون إديوكيشن» العالمية

وقّع أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، اتفاقية تعاون بين الهيئة وشركة «بيرسون إديوكيشن» التي مثلها الأستاذ محمد عسيري، المدير الإقليمي في المملكة العربية السعودية، بحضور الدكتور محمد بن سليمان العقيل، مساعد الأمين العام للعضوية والتطوير المهني، تضمنت ترجمة الكتب والإصدارات التي تتناول مجالات المحاسبة المالية المتوسطة والمتقدمة والمراجعة، من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية.

وتأتي ترجمة الهيئة لهذه الكتب في إطار الجهود التي تقوم بها لنقل أفضل المقررات التعليمية على المستوى الدولي، لتطوير المناهج العلمية ومخرجات التعليم لأقسام المحاسبة في السعودية، وتمكين طلاب أقسام المحاسبة في الجامعات من الإلمام بالمعارف الحديثة في مجال المحاسبة، لتتوافق مع التطور الذي يحدث في المملكة. وقد قامت الهيئة بالبحث عن أحدث الكتب في مجال المحاسبة والمراجعة، بناءً على شهرة الكتب وتغطيتها للمعايير الدولية، وقد تمت الاستعانة في اختيارها بذوي الخبرة العلمية والعملية.

وتأمل الهيئة، أن تمثل هذه الكتب مرجعاً مفيداً لطلاب قسم المحاسبة والمراجعة في الجامعات السعودية بشكل خاص، وفي العالم العربي بشكل عام، بما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم، وخروجها بأفضل محتوىً بما يخدم الواقع العملي وسوق العمل.

من جانبه، عبر الأستاذ محمد عسيري عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية، التي رأى فيها تعاوناً جديداً للشركة مع هيئة مهنية تحظى بسمعة مرموقة على الصعيد الدولي.

وتجدر الإشارة، إلى أن مجموعة «بيرسون إديوكيشن» تعد من الشركات التعليمية العملاقة المتخصصة، في مجال صياغة محتوى كتب المقررات التعليمية وتطويرها، وتضم مجموعةً من الشركات والعلامات التجارية التي تتنوع اختصاصاتها في مجال التعليم والتدريب، وتنتشر في جميع أنحاء العالم ■

الهيئة تعقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة المجموعة الثانية من معايير المحاسبة الدولية

وفقاً للإجراءات التنفيذية لمشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية، التي نصت على تنظيم اجتماعات طاولة مستديرة، لنخبة من المهتمين والمختصين، لمناقشة المعايير الدولية، تم عقد الاجتماع الثاني في المدينة المنورة في الفترة ٦ ١٤٣٥/٥/٧هـ، الموافق ٧ ٢٠١٤/٣/٨م، لمناقشة معايير المرحلة الثانية من معايير المحاسبة الدولية، وما يرتبط بها من تفسيرات في مشروع التحول، وهي:

١	منافع الموظف.	IAS19 Employee benefits.
٢	المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد.	IAS26 Accounting and reporting by retirement benefit plans
٣	الدفع على أساس السهم.	IFRS2 Share-based payment.
٤	الحدود على أصل منافع محددة، والحد الأدنى لمتطلبات التمويل والتفاعل بينها.	IFRIC14 The limit on a defined benefit asset, minimum funding requirements and their interaction
٥	المخزون.	IAS2 Inventories.
٦	العقارات والآلات والمعدات.	IAS16 Property, plant and equipment
٧	تكاليف الاقتراض.	IAS23 Borrowing costs.
٨	الأصول غير الملموسة.	IAS38 Intangible assets.
٩	الأصول غير الملموسة – تكاليف الموقع الإلكتروني.	SIC32 Intangible assets- Web site costs
١٠	القوائم المالية المنفصلة.	IAS27 Separate financial statements
١١	الاستثمار في منشآت زميلة.	IAS28 Investments in associates
١٢	القوائم المالية الموحدة.	IFRS10 Consolidated financial statements
١٣	الترتيبات المشتركة.	IFRS11 Joint arrangements
١٤	الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى.	IFRS12 Disclosure of interests in other entities
١٥	تجميع المنشآت.	IFRS3 Business combinations.
١٦	موضوعات معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة، ذات العلاقة بالمرحلة الثانية من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول.	The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the second stage of groups of standards in the transition project.

وقد وجهت لجنة معايير المحاسبة، الدعوة إلى عدد من المختصين الذين يمثلون قطاعات مختلفة، تشمل الجهات الإشرافية ومعدي القوائم المالية والمراجعين والأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية.

وقد تم تزويد المشاركين قبل وقت الاجتماع بأكثر من شهر، بالمعايير الدولية في نسختها الأصلية، مع ترجمة (غير رسمية) مقارنة لها، أعدتها الهيئة، وورقة نقاش تضمنت عدداً من التعديلات التي رأتها لجنة معايير المحاسبة بشكل مبدئي. إضافة إلى ذلك، تم توضيح الإجراءات التي تتم على أساسها إدارة النقاش خلال الاجتماع رغبة في تحقيق أقصى فائدة. وقد تضمن ذلك تحديداً لنطاق النقاش والاستعداد المتوقع من المشاركين ومحاور النقاش، على النحو الآتي:

نطاق النقاش: يهدف لقاء المائدة المستديرة إلى تبادل الرأي والنقاش حول الجوانب الشرعية والنظامية والفنية لمتطلبات معايير المرحلة الثانية من معايير المحاسبة الدولية، بهدف التأكد من مناسبة تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

التوقعات: تقوم لقاءات الطاولة المستديرة على أساس أن المشاركين هم من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع اللقاء، وأنهم قاموا بتحديث معلوماتهم حول موضوع اللقاء قبل المشاركة فيه.

المحاور: رغبة في استغلال الوقت المتاح بكفاءة عالية، يقوم كل مشارك في اللقاء بعرض وجهة نظره حول كل معيار أو تفسير دولي في المجموعة المعروضة، وفقاً للمحاور الآتية:

١ هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
٢ هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
٣ هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عملياً بصورة تؤثر على عدالة القوائم المالية؟
٤ هل في المعيار معالجات تحتاج إلى تغيير؟
٥ هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
٦ هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
٧ هل تحتاج البيئة المحلية إلى إفصاحات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
٨ هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
٩ هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
١٠ هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

وقد تم تقسيم يومي الاجتماع إلى عدة جلسات متناسبة، تتخللها فترات للراحة وأداء الصلوات وتناول وجبة الغداء. وأدار الاجتماع رئيس لجنة معايير المحاسبة، بحضور أعضاء اللجنة التنفيذية، ومستشاري المعايير ■

الهيئة تعقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة المجموعة الثانية من معايير المراجعة الدولية

وفقاً للإجراءات التنفيذية لمشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية، التي نصت على تنظيم اجتماعات طاولة مستديرة، لنخبة من المهتمين والمختصين، لمناقشة المعايير الدولية، تم عقد الاجتماع الثاني في المدينة المنورة في الفترة ١٣ ١٤٣٥/٥/١٤هـ، الموافق ١٤ ٢٠١٤/٣/١٥م، لمناقشة معايير المرحلة الثانية من معايير المراجعة الدولية (تقرير الخطر والإستجابة للمخاطر المقدرة)، وهي:

١	التخطيط لمراجعة القوائم المالية.	Planning an audit of financial statements
٢	التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها	Identifying and assessing the risks of material misstatement through understanding the entity And its environment.
٣	الأهمية النسبية عند تخطيط المراجعة وتنفيذها.	Materiality in planning and performing an audit.
٤	استجابات المراجع للمخاطر المقدرة.	The auditor's responses to assessed risks.
٥	اعتبارات المراجعة ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منظمة خدمية	Audit considerations relating to an entity using a service organization.
٦	تقويم التحريفات المُتعَرَف عليها خلال المراجعة.	Evaluation of misstatements identified during the audit.

وقد وجهت لجنة معايير المراجعة الدعوة إلى عدد من المختصين، الذين يمثلون قطاعات مختلفة، تشمل الجهات الإشرافية ومعدي القوائم المالية والمراجعين والأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية.

وقد تم تزويد المشاركين قبل وقت الاجتماع بأكثر من شهر بالمعايير الدولية، مع ترجمة مقارنة، أعدتها الهيئة. إضافة إلى ذلك، تم توضيح الإجراءات التي ستتم على أساسها إدارة النقاش خلال الاجتماع، رغبة في تحقيق أقصى فائدة. وقد تضمن ذلك تحديداً لنطاق النقاش والاستعداد المتوقع من المشاركين ومحاور النقاش على النحو الآتي:

نطاق النقاش: يهدف لقاء المائدة المستديرة إلى تبادل الرأي والنقاش، حول الجوانب الشرعية والنظامية والفنية لمتطلبات المجموعة الثانية من معايير المراجعة الدولية، بهدف التأكد من مناسبة تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

التوقعات: تقوم لقاءات الطاولة المستديرة على أساس أن المشاركين هم من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع اللقاء، وأنهم قاموا بتحديث معلوماتهم حول موضوع اللقاء قبل المشاركة فيه.

المحاور: رغبة في استغلال الوقت المتاح بكفاءة عالية، يقوم كل مشارك في اللقاء بعرض وجهة نظره حول كل معيار من المعايير الدولية الستة المشار إليها أعلاه، وفقا للمحاور الآتية:

١ هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
٢ هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
٣ هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عملياً بصورة تؤثر على جودة المراجعة؟
٤ هل في المعيار إجراءات تحتاج إلى تغيير؟
٥ هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
٦ هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
٧ هل تحتاج البيئة المحلية إلى إجراءات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
٨ هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
٩ هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
١٠ هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

وقد تم تقسيم يومي الاجتماع إلى عدة جلسات متناسبة، تتخللها فترات للراحة وأداء الصلوات. وأدار النقاش نائب رئيس لجنة معايير المراجعة، بحضور أعضاء اللجنة التنفيذية، ومستشاري المعايير ■

المحاسبين الكويتية تنظم ندوة «قانون هيئة سوق المال إلى أين؟»

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ندوة «قانون هيئة سوق المال إلى أين؟» بمقر الجمعية يوم ٣٠ مارس ٢٠١٤، بمشاركة مع كبار المختصين والخبراء في هذا المجال للتحدث والخروج بتصورات تخدم الاقتصاد الكويتي والجهات المرتبطة به مثل الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية.

وتم دعوة أعضاء مجلس الأمة والخبراء المختصين ومكاتب التدقيق، والمتداولون بسوق الأوراق المالية. وشارك بالندوة كل من: أماني بورسلي وزيرة التجارة والصناعة السابقة والخبيرة الاقتصادية ود. يوسف الزلزلة عضو مجلس الأمة ود. بدر حامد الملا المهتم بقانون سوق المال وحسين عبدالله جوهر نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الصناعية والمالية.

وقد أوضح رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بدر المطيري أن الجمعية ومن خلال تعاونها مع مجلس الأمة والجمعيات والهيئات المهنية والعملية داخل الكويت وخارجها تسعى الى تبادل المعلومات المهنية والتوصيات والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة.

مشيرا أن دور الجمعية يأتي في تحسين عجلة الاقتصاد الوطني، وتعاملها مع الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية.

إلى ذلك دار النقاش حول وضع سوق الأوراق المالية في ظل القانون الحالي والتعديلات المقترحة على قانون أسواق المال ورأي الشركات المدرجة بالتعامل مع القانون الحالي وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ■

مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعقد اجتماعه الثاني عشر (الدورة الثالثة) بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

عقد مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعه الثاني عشر (الدورة الثالثة) بفندق قصر الرياض بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، برئاسة الأستاذ/ محمد بن صالح العبيلان، رئيس مجلس الإدارة، وفي بداية الاجتماع رحب المجلس بانضمام الأستاذ سهيل بن محمد أبانمي، ممثلاً لوزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، وقدم الشكر والتقدير للدكتور حمد بن عبدالحميد العوفي، ممثل الوزارة السابق.

وناقش الاجتماع عدداً من المواضيع، منها دراسة الدبلوم المتخصص في محاسبة الزكاة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والكرسي البحثي، والقوائم المالية للهيئة للفترة المالية السادسة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١م، وبرنامج مراقبة جودة المراجعة، والموازنة التقديرية للعام ٢٠١٤م.

كما قرر المجلس الموافقة على اعتماد عضوية الانتساب لعدد من المتقدمين لعضوية الهيئة. كما تم تحديد موعد الملتقى السنوي التاسع والذي سيعقد بمملكة البحرين، في الأسبوع الأول من مايو ٢٠١٥م ■

الدكتور المدعج نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة بدولة الكويت يستقبل وفداً من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

استقبل معالي الدكتور عبدالمحسن مدعج المدعج نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة بدولة الكويت في مكتبه صباح ٢٠١٤/٤/١٧م، وفد هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، برئاسة الأستاذ محمد بن صالح العبيلان رئيس مجلس إدارة الهيئة ومشاركة الدكتور عبدالكريم الزرعوني نائب الرئيس، والدكتور فالح العازمي، والدكتور سعود الحميدي، والأستاذ داوود السابج، أعضاء مجلس الإدارة، والدكتور ناصر بن إبراهيم القعود المدير التنفيذي للهيئة.

وقد جرى خلال الاجتماع عرض مسيرة الهيئة وما أنجزته خلال فترة قيامها وحاجتها إلى دعم مالي منتظم من مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما قدم لمعاليه إيجاز عن البرنامج الذي تعده الهيئة لمراقبة جودة الأداء بمكاتب وشركات المراجعة بدول مجلس التعاون.

والجدير بالذكر أن وفد الهيئة خلال زيارته لدولة الكويت اجتمع مع نائب محافظ البنك المركزي الكويتي الأستاذ يوسف العبيد، واستعرض الوفد نشاطات الهيئة في توطين مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بمستوى الأداء المهني، و بحث آفاق التعاون بين الهيئة والبنك المركزي. كما زار الوفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، واستعرضا معا النشاطات الحالية والمستقبلية للهيئة والجمعية ■

برعاية وحضور وزير التجارة والصناعة

الرياض تحتضن الملتقى السنوي الثامن لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

افتتح معالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والصناعة، الملتقى السنوي الثامن الخليجي، الذي نظمته هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء ١٠-١١ جمادي الأولى ١٤٣٥هـ الموافق ١١-١٢ مارس ٢٠١٤م، بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال بالرياض.

وقد دأبت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على عقد هذا الملتقى السنوي منذ عام ٢٠٠٤م، حيث يعقد بالتناوب في مدن دول مجلس التعاون. وهذا العام أقيم الملتقى في المملكة العربية السعودية.

وفي حفل الافتتاح ألقى الأستاذ محمد بن صالح العبيلان رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلمة رحب فيها بالحضور والمشاركين في الملتقى، مقدماً شكره لمعالي وزير التجارة والصناعة على رعايته الملتقى واهتمامه بمهنة المحاسبة والمراجعة وما يقوم به من تطوير للمهنة.

وأوضح أن هيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون دأبت منذ إنشائها وبداية أعمالها في مايو ٢٠٠١م، رغم محدودية مواردها على السعي قدماً لتحقيق أهدافها والمهام الموكلة لها بموجب نظامها الأساسي المقر من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر ١٩٩٨م، والقيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة في دول مجلس التعاون، وتحقيق التنسيق والتكامل بينها في هذا المجال، بما في ذلك توحيد وسائل تنظيم المهنة وتوحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بها وإجراءات الترخيص لمزاولتها وتنفيذ برامج التدريب والتعليم المستمر للرقي بالأداء المهني، وإجراء امتحانات شهادة الزمالة الخليجية ومنحها لمن اجتاز الامتحان وإعداد برنامج لمراقبة جودة المراجعة.

وأكد العبيلان على أن الهيئة تسعى للتنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والممارسين والمعنيين بالمهنة، وتوثيق التواصل مع الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالمهنة، مبيناً أن الجهود في هذا الشأن توجت بالاتفاق مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز لإعداد برنامج لمراقبة جودة المراجعة في مكاتب وشركات المراجعة في الدول الأعضاء.

وأعرب عن أمله في تبني دول المجلس والجمهورية اليمنية هذا البرنامج وأشار إلى أن جهود الهيئة توجت بمصادقة مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) على الاعتراف بالهيئة بوصفها تجمعاً محاسبياً معترفاً به من الاتحاد، مما يتيح تعاوناً أوثق مع الاتحاد الدولي للمحاسبين ويبرز الدور الذي تقوم به الهيئة على الصعيد الإقليمي.

وألقى الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور/ أحمد بن عبدالله المغامس، كلمة أشار فيها إلى أن الملتقى يهدف إلى إيضاح الدور الهامه الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز الاقتصاد من خلال تعزيز سلامة القطاع المصرفي وتحقيق النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير الثقة والمصداقية بالبيانات المالية، مبيناً أن الملتقى تضمن تقديم دراسات وبحوث علمية وتجارب مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة، معرباً عن أمله في أن يسهم الملتقى في ترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المحاسبية والمراجعة في دول المجلس والدول العربية وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص.

وأشاد الدكتور المغامس باختيار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ١٦ جهة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية وأنها جهة معتمدة لترجمة الأدلة والإرشادات المهنية إلى اللغة العربية، وكذلك اختيار ممثل من المملكة في عضوية مجلس أمناء مؤسسة معايير المحاسبة المالية الدولية ومشاركة المملكة في العديد من المجالس واللجان المهنية الدولية.

وألقى معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور/ توفيق بن فوزان الربيعة، كلمته خلال حفل افتتاح الملتقى حيث شكر الجهات المنظمة للملتقى، مؤكداً أن الهيئة تطمح إلى تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول الأعضاء وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، متمنياً أن يوضح الملتقى الدور الهام الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز الاقتصاد من خلال تعزيز سلامة القطاع المصرفي وتحقيق النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير الثقة والمصداقية بالبيانات المالية.

وأشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة ودورها في تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل بينها في هذا المجال بما في ذلك توحيد وسائل تنظيم المهنة وتوحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بها.

«وفي ختام حفل الافتتاح تم تكريم أحد رواد المحاسبة البارزين بالمملكة العربية السعودية معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن راشد إبراهيم الراشد، والجهات الراعية للملتقى من مصارف وشركات والمؤسسات الإعلامية وقدم لها دروعاً تذكارية بهذه المناسبة».

عقب ذلك انطلقت أعمال الملتقى في يومه الأول بالجلسة الأولى التي جاءت تحت عنوان «معايير المحاسبة ودورها في تعزيز البيئة الاستثمارية» ورأسها أستاذ/ المحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد، وقدم فيها (٤) أوراق عمل الورقة اولى بعنوان «تقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتحديات التي تواجه تطبيقها حول العالم» قدمها رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) السيد ميشيل برادا، والورقة الثانية بعنوان «تطبيقات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حول العالم مع التركيز على تطبيقها بدول المجلس وفي الدول التي تطبقها لأول مرة» قدمها مستشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) السيد بول باكتر، والورقة الثالثة بعنوان «مشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول للمعايير الدولية. ألقاها أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس.

> د. الربيعة : للهيئة دور بارز في توحيد وسائل تنظيم المهنة وتوحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بها

كما قدمت خلال الجلسة الأولى من اليوم الأول ورقة بعنوان «التقارير المتكاملة» لكبير مستشاري مجموعة السياسات والأنظمة في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFRS) السيد ماريو أبيلا.

د. المغامس : تسعى المهنة لتعزيز القطاع المصرفي بتوفير الثقة بالبيانات المالية

العبيلان : دأبت الهيئة على الارتقاء بالأداء المهني بتوحيد أنظمتها وقوانينها في المنطقة

وتضمنت الجلسة الثانية من اليوم الأول والتي جاءت تحت عنوان «مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول الأعضاء» ورأسها الرئيس التنفيذي لمصرف الإنماء الأستاذ/ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس، وقدم فيها (٤) أوراق عمل الورقة الأولى«الابتكار في التعليم المحاسبي» لعميد كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة القصيم الدكتور/ عبيد بن سعد المطيري، وورقة بعنوان «تعليم المحاسبة والتنمية الشاملة بدول مجلس التعاون» ألقاها الأستاذ الدكتور وائل بن ابراهيم الراشد، وورقة بعنوان «تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون . (دراسة تحليلية مقارنة للقوانين المنظمة لممارسة المهنة)» قدمها أستاذ المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور محمد علي صالح جبران، وورقة بعنوان «دور التعليم المهني المستمر في رفع كفاءة المراجعة في القطاع العام والخاص» ألقاها مدير إدارة المكتب الفني لقطاع الاستثمار بديوان المحاسبة بدولة الكويت الدكتور عدنان حسن الحسن.

وتضمنت أعمال اليوم الثاني جلستي عمل كانت الأولى بعنوان «المحاسبة والمراجعة في الاقتصاد»، حيث رأسها معالي نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة بالمملكة العربية السعودية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، وشملت الجلسة الأولى (٥) أوراق عمل، قدم الأولى نائب رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبدالكريم أحمد الزرعوني بعنوان «مهنة المراجعة ودورها في مكافحة الفساد»، فيما قدم الورقة الثانية المحلل المالي

بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية الأستاذ عبدالله البكر بعنوان «دور المراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري» وحملت الورقة الثالثة من الجلسة الأولى عنوان «المحاسبة والمراجعة ودورهما في تعزيز الازدهار والنمو الاقتصاد» قدمتها كبير أخصائيي الإدارة المالية لمنطقة الشرق الأولى وشمال أفريقيا بالبنك الدولي السيده جابلايلا كوز، فيما قدم الورقة الرابعة مستشار، مؤسسة النقد العربي السعودية السيد طارق جاويد بعنوان «نظام بازل٣ وتطبيقاته في دول مجلس التعاون ودوره في سلامة القطاع المصرفي»، وكانت الورقة الخامسة بعنوان «الأطر الحديثة للأدوار المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة لتحقيق الإبلاغ عن الاستدامة» قدمتها أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة عمان العربية بالأردن الدكتورة عفاف أبوزر.

وتضمنت الجلسة الثانية من اليوم الثاني والتي جاءت تحت عنوان «معايير المراجعة ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية بالبيانات المالية» التي رأسها رئيس قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت الدكتور جاسم محمد المضف، وقدم فيها (٣) أوراق عمل قدم الأولى أستاذ المحاسبة بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية الدكتور إحسان بن صالح المعتاز بعنوان «السلوك الأخلاقي للمراجع وأثره في تعزيز الثقة بمهنة المراجعة»، فيما قدمت الورقة الثانية التي كانت بعنوان «أثر المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية» من قبل الأستاذ المشارك بقسم المحاسبة بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية الدكتور يحيى بن علي الجبر وفيما حملت الورقة الثالثة والأخيرة عنوان «الامتثال لقانون الضريبي الأمريكي» قدمها المدير الأول بشركة آرنست ويونغ بالمملكة العربية السعودية، السيد حيدر على لوزي.

وفي الجلسة الختامية ألقى المدير التنفيذي للهيئة رئيس اللجنة المنظمة للملتقى الدكتور ناصر إبراهيم القعود البيان الختامي وتوصيات الملتقى وبذلك أختتم الملتقى وأخذ الصور التذكارية للمشاركين فيه ■

حصول عدد من المحاسبين على زمالة الهيئة

أعتمد مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه العاشر للدورة السابعة نتائج الدورة الثانية لاختبارات الزمالة وقرر منح شهادة الزمالة لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار في تلك الدورة وهم:

منصور محمد المطرودي

بدر بن حاتم التميمي

أمل بنت محمد الكلثم

ضياء عبدالقادر السعيد

عبدالعزيز ابراهيم امام

فهد بن محمد الكلثم

فهد بن مفلح القحطاني

سعد بن مهنا السنيدي

روان بنت عبدالله باسودان

مراد يسلم باصعيدي

محمد محمد خطاب

أحمد بن فهد الجمعة

محمد بن يحيى الشهراني

أسيه بنت عمر بالحول

وليد بن سعد القحطاني

مازن بن علي العمري

محمد سامي مصطفى

عبدالرحمن بن سعد بن خالد

ويسر مجلة المحاسبون أن تهنئ الحاصلين على الزمالة على هذا الانجاز متمنية لهم مزيدا من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

الثمرة الأولى لجهود هيئة مهنية واعية لمسؤولياتها
خطط لتحول مدروس بعناية

اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مجموعة من المعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة، تمثل نتاج المرحلة الأولى من خطة التحول للمعايير الدولية، والتي سبق أن اعتمدها المجلس في عام ٢٠١٢م، ليتم تطبيقها اعتبارا من بداية عام ٢٠١٧م بإذن الله تعالى. وقد اختارت الهيئة هذا التوقيت المستقبلي للتطبيق تنفيذا لما تضمنته خطة التحول من تقدير لحاجة البيئة المحلية للاستعداد الكافي لتطبيق المعايير الدولية، حيث نصت الخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية على أن نجاح خطة التحول إلى المعايير الدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوفر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق متطلبات تلك المعايير والتأكد من تطبيقها. فعلى سبيل المثال، قد تتوفر لدى المنشآت المالية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، ولذلك فإنه من غير المناسب تحميل القطاعات الأخرى عبء التحول إلى المعايير الدولية بدون إتاحة الفرصة لتلك القطاعات للاستعداد الكافي. ويضاف إلى ذلك حرص الهيئة على إعطاء وقت كاف لدراسة المعايير الدولية من كافة النواحي ذات العلاقة بالبيئة المحلية متضمنة الجوانب الشرعية والنظامية لمتطلبات المعايير، حيث نصت خطة التحول على إجراءات تنفيذية ركزت على الدراسة المتعمقة لكل معيار دولي وإشراك نخب المجتمع من ذوي الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة مثل معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين والأكاديميين والهيئات الإشرافية لمناقشة متطلبات المعايير بشكل مستفيض لضمان تحقق الهدف من تطبيقها.

د. عبد الرحمن الرزين
مساعد الأمين العام للمعايير

التحول إلى المعايير الدولية يمثل مرحلة تطور منطقية:

مع حرص الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على انتقال سلس وفعال للمعايير الدولية، فإنه تجدر الإشارة، وبخاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلى أن عملية الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية، تمثل في حقيقتها امتدادا للمعايير المحلية وتطويرا لها، وتفعيلا لقرار سابق من مجلس إدارة الهيئة يقضي بوجوب تطبيق المعايير الدولية في المواضيع التي لا يغطيها معيار سعودي. ومما يزيل أو يخفف القلق بشأن تطبيق المعايير الدولية الإشارة إلى حقيقة أن كلا المجموعتين من المعايير (السعودية والدولية) تقوم على مفاهيم متشابهة، والمصدر الرئيسي لهما هي المفاهيم الأمريكية، فكلا المجموعتين تتشابهان في عناصر القوائم المالية وتعريفاتها (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصروفات). كما تتشابه المجموعتان في القوائم المالية (المركز المالي، الدخل، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية)، إلا أن المعايير الدولية تفرد التغيرات في بعض العناصر المثلة للدخل غير المحقق (مثل التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع، وفروق ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية) في قائمة ملحقة بقائمة الدخل تسمى «قائمة الدخل الشامل الآخر» وتشكل هذه القائمة مع قائمة الدخل ما يسمى ب «قائمة الدخل الشامل». ومع ذلك فإن هذه القائمة الإضافية لا تتطلب معلومات غير موجودة عند المنشأة، حيث تتوفر نفس المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ولكن لأجل إعطاء صورة متكاملة عن التغيرات في صافي الأصول (بخلاف التعامل مع الملاك) جاءت فكرة قائمة الدخل الشامل التي تشمل كلا من قائمة الدخل المعتادة وقائمة الدخل الشامل الآخر الموضحة أعلاه.

التحول إلى المعايير الدولية يمثل نقلة نوعية:

بالمقارنة مع المعايير السعودية، فإن المعايير الدولية تعد أشمل في تغطيتها للمعاملات والأحداث التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، وذلك يشمل تغطية مواضيع لم تتعرض لها المعايير السعودية (على سبيل المثال، منافع الموظف، العقارات الاستثمارية،

الأصول الحيوية، التعدين) أو تغطية أكثر شمولا لموضوع معين (على سبيل المثال اشتراط مراجعة دورية لنسب الاستهلاك والقيمة المتبقية للآلات والمعدات، وتوفير معالجة خاصة للأصول التي تستخدم في التشغيل لجزء من عمرها الإنتاجي، ثم تباع بعد ذلك كجزء من النشاط العادي للمنشأة كما هو الحال عند بعض شركات تأجير السيارات). إضافة إلى ذلك فإن المعايير الدولية تمثل منظومة متكاملة من المعايير، حيث يشير بعضها إلى بعض، ويحيل بعضها إلى بعض، مما يقلل من احتمالية التعارض بين متطلبات المعايير. وأخيرا، فإن المعايير الدولية تعكس حاجة مستخدمي القوائم المالية بشكل أفضل، حيث يتم تحديثها بشكل مستمر بما يضمن تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتتضمن متطلبات إفصاح تفوق كثيرا تلك التي تطلبها عادة المعايير السعودية. وهذه الصفات المذكورة أعلاه (الشمول والتكامل والحداثة) هي من المسببات الرئيسية لقرار التحول إلى المعايير الدولية.

أبرز ملامح معايير المرحلة الأولى من خطة التحول إلى معايير المحاسبة الدولية:

من أهم ميزات المعايير الدولية مقارنة بالمعايير السعودية هي الإفصاحات التفصيلية، وتشتمل تلك المعايير أيضا على متطلبات للعرض والقياس تختلف نوعيا عن المعايير السعودية. وهي نتاج التحديث المستمر لهذه المعايير مقارنة بالمعايير السعودية. وفيما يلي بعض الأمثلة لمتطلبات المعايير الدولية الممثلة للمرحلة الأولى من خطة التحول:

١ اشتراط عرض ثلاث قوائم مقارنة للمركز المالي عند تطبيق سياسات محاسبية بأثر رجعي.

٢ عرض قائمة للدخل الشامل تشتمل على قائمتين: الأولى قائمة الدخل المعروفة والتي تنتهي بصافي الدخل أو الخسارة. أما الثانية فهي قائمة الدخل الشامل الآخر والتي يتم فيها عرض التغيرات في عناصر الدخل غير المحقق (مثل فروقات ترجمة العملات الأجنبية للعمليات الأجنبية، والتغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع) مع استمرار عرض أرصدتها المتراكمة ضمن حقوق الملكية. ومجموع نتيجة القائمتين يسمى الدخل الشامل.

٣ خلافا للمعيار السعودي، فإن المعيار الدولي يشترط تصنيف الالتزام على أنه متداول إذا كان يستحق السداد خلال اثني عشر شهرا من تاريخ القوائم المالية، حتى لو تم التعاقد على إعادة التمويل لمدة أطول، وكان هذا التعاقد بعد تاريخ القوائم المالية وقبل إصدارها.

٤ يوفر المعيار الدولي متطلبات أكثر وضوحا وتفصيلا للتعامل مع تصنيف الالتزامات وفقا لعدة عوامل مثل إمكانية إعادة التمويل قبل نهاية الفترة المالية، ومن له الحق في تمديد فترة التمويل، ويفرق بين الحالات التي تتطلب إعادة تصنيف، والحالات التي تتطلب إفصاحا فقط.

٥ يسمح المعيار الدولي الخاص بعرض القوائم المالية بعرض المصروفات في قائمة الدخل وفقا للتصنيف الوظيفي للمصروفات (على سبيل المثال، مصروفات إدارية، مصروفات تسويقية) أو وفقا لطبيعة المصروفات (على سبيل المثال، رواتب، إيجارات، استهلاك)، إلا أنه يشترط عند استخدام التصنيف الوظيفي للمصروفات أن تفصح المنشأة عن منافع الموظفين (الرواتب وغيرها)، والاستهلاك والاستنفاد.

٦ عدم السماح بعرض بند مستقل لما كان يسمى بالبنود الاستثنائية.

٧ عند استخدام تصنيف "متداول وغير متداول" للأصول والالتزامات، فإن الضرائب المؤجلة (أصول أو التزامات) تصنف دائما على أنها غير متداولة.

٨ يعطي المعيار الدولي اهتماما كبيرا بالإفصاح عن مصادر عدم التأكد المستقبلية المتعلقة بالمبالغ المسجلة للأصول والالتزامات في نهاية السنة المالية، والتي قد تؤدي إلى تعديل جوهري في قيم تلك العناصر في السنة القادمة.

٩ يعطي المعيار الدولي اهتماما كبيرا بالإفصاح عن أهداف المنشأة وسياساتها المتعلقة بإدارة رأسمالها، والآليات المستخدمة في ذلك.

١٠ يوفر المعيار الدولي الخاص بقائمة التدفقات النقدية إرشادات مناسبة لتحديد "معادلات النقد" والتي تسمى أحيانا في البيئة المحلية ب "شبه النقدية".

١١ عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم معاملة السحب على المكشوف كجزء من النقدية إذا كان يمثل جزءً من إدارة النقد في المنشأة، وليس نشاطا تمويليا.

١٢ الأصول التي تشترى بغرض التأجير ثم البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة، يتم معاملتها ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة الدخل وليس ضمن الأنشطة الاستثمارية.

١٣ الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية بشكل منفصل عن الفوائد المقبوضة والمدفوعة.

١٤ وفر المعيار الدولي متطلبات أكثر تفصيلا لعدد من البنود الممثلة للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (على سبيل المثال متى يتم العرض على أساس صاف، وكيفية التعامل مع زيادة الحصة أو نقصها في شركة تابعة إذا كان ذلك يؤدي أو لا يؤدي إلى فقد السيطرة، وكيفية التعامل مع التدفقات النقدية بعملة أجنبية).

١٥ وفر المعيار الدولي الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، تعليمات أكثر وضوحا لكيفية اختيار السياسات المحاسبية، ومتى يحق للمنشأة تغيير سياسة محاسبية معينة، وكيفية التعامل مع التعديلات بأثر رجعي عند وجود صعوبات عملية، وكيفية التعامل مع الحالات المترددة بين التغيير في سياسة محاسبية أو تغير في التقديرات.

١٦ أعطى المعيار الدولي الخاص بالأحداث التي تقع بعد تاريخ القوائم المالية وقبل إصدار تلك القوائم تعليمات ومتطلبات أكثر وضوحا وتفصيلا لكيفية التعامل معها، ووفر كمية من الأمثلة للأحداث التي تتطلب تعديلا للقوائم المالية، وأمثلة أخرى للأحداث التي لا تتطلب تعديلا للقوائم المالية.

١٧ وفر المعيار الدولي الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة محددات أكثر دقة للأطراف ذات العلاقة واشترط إفصاحات أكثر تفصيلا للمعاملات معها، ويعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤: الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة، من المعايير التي يتوقع أن يكون لها تأثير مهم مقارنة بالممارسات الحالية، حيث أنه لا يقتصر على متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة بل يمتد ليشمل الإفصاح عن ذوي العلاقة أنفسهم سواء تمت معاملات أو لم تتم، كما هو الحال بالنسبة للمنشآت التابعة وعلاقتها بالمنشأة الأم. ويطلب المعيار إفصاح خاصا عن مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين.

١٨ عند إعداد القوائم المالية الأولية، فإنه يجب أن تقارن قائمة المركز المالي في نهاية فترة أولية بقائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية السابقة، وليس بقائمة المركز المالية في نهاية الفترة الأولية المناظرة لها من السنة السابقة.

١٩ تشمل القوائم المقارنة في التقارير المالية الأولية قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

٢٠ يوفر المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية الأولية إرشادات واضحة لكيفية معالجة التغير في التقديرات المحاسبية خلال الفترات الأولية.

٢١ يطلب المعيار الدولي الخاص بالقطاعات التشغيلية الإفصاح عن التزامات كل قطاع تشغيلي، بالإضافة إلى الإفصاحات عن إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بشكل منفصل.

اعتبارات البيئة المحلية:

نصت خطة التحول على أن منهجية دراسة المعايير الدولية بهدف تطبيقها في المملكة ينبغي أن تضمن الأخذ في الاعتبار البيئة السعودية سواء فيما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة. ولذلك فإن اعتماد معايير المرحلة الأولى تم بعد دراسة مستفيضة للجوانب الشرعية والنظامية والفنية لتلك المعايير. وقد نتج عن ذلك إقرار الهيئة لمجموعة من الإفصاحات الإضافية التي تعد جزءً لا يتجزأ من تطبيق المعايير في المملكة. وقد جاءت معظم تلك الإفصاحات تلبية لحاجات مستخدمي القوائم المالية في المملكة الذين لديهم اهتمام خاص بنوع وطبيعة استثمارات الشركة ومصادر تمويلها، حيث توفر الإفصاحات الإضافية معلومات مناسبة تمكن متخذ القرار من الحكم على مدى توافق إيرادات المنشآت واستثماراتها ومصادر تمويلها مع متطلبات الشريعة. فعلى سبيل المثال تمت إضافة متطلبات إفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي الخاص بعرض القوائم المالية تتعلق بتوفير معلومات عن الاستثمارات في الأسهم، مفصلة إلى استثمارات مباشرة، واستثمارات في محافظ وصناديق استثمارية، مع تفصيل للأنواع المختلفة لتلك المحافظ والصناديق (على سبيل المثال صناديق متوافقة مع الشريعة، وصناديق غير متوافقة، وفقا للتصنيف الصادر من مدير الصندوق)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للاستثمارات. كما تمت إضافة متطلبات إفصاح إلى ذات المعيار تتعلق بتوفير معلومات عن الاستثمارات في السندات باستقلال عن الصكوك، مع تفصيل لكل منها وفقا لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسندات والصكوك. كما طلب المعيار من المنشآت أن تفصح بالتفصيل عن إيراداتها. فعلى سبيل المثال يجب على المنشأة الإفصاح عن الإيرادات التمويلية أو إيرادات الفوائد الناتجة من ودائع وقروض وسندات تقليدية باستقلال عن المصادر الأخرى مثل الإيجار التمويلي والمرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود..الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للإيرادات التمويلية المختلفة. وأوجب على المنشأة أن تفصح عن إيرادات الفوائد من الودائع والقروض التقليدية أيا كان مبلغها. وبالمقابل، ألزم المنشأة أن تفصح عن تكاليف التمويل أو مصروفات الفوائد الناتجة من قروض تقليدية وسندات باستقلال عن تكاليف أنواع التمويل الأخرى مثل، الإيجار التمويلي، والمرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود..الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للمصروفات التمويلية. وأوجب على المنشأة أن تفصح عن مصروفات الفوائد من القروض التقليدية والسندات أيا كان مبلغها. ولا يفوت في هذا السياق الإشارة إلى أن خطة التحول أشارت إلى أنه سوف يكون للهيئة دور مؤثر في توفير معايير وإرشادات تطبيقية محاسبية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة والمراجعة عليها فيما لا تغطيه المعايير الدولية. وتشارك الهيئة حاليا في عضوية المجموعة الاستشارية الخاصة بالمعاملات الإسلامية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتمثل أهم أهداف هذه المجموعة في التعرف على المواضيع المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ التي بنيت عليها المعايير الدولية والتي تمثل اهتماما للمسلمين وتحليلها، إضافة إلى توضيح التحديات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية على المعاملات والأدوات المتوافقة مع الشريعة ووضع حلول لها. كما تهدف هذه المجموعة إلى اقتراح متطلبات إفصاح تخدم مستخدمي القوائم المالية المهتمين بالتعرف على طبيعة أنشطة المنشآت التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تمشيا مع خطة التحول إلى المعايير الدولية التي نصت على اتباع التوجه العالمي بإعداد مجموعتين من معايير المحاسبة تمثل المجموعة الأولى معايير المحاسبة الدولية تلتزم بها المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة (مثل الشركات المساهمة) في حين تمثل المجموعة الثانية الموضوعات المشتمل عليها المعيار الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة تلتزم بها المنشآت الأخرى، فقد تضمنت المرحلة الأولى من خطة التحول عددا من الموضوعات المضمنة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تمثل في مجملها مواضيع العرض والإفصاح، حيث يوفر المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة متطلبات إفصاح أقل، ومتطلبات قياس أسهل من تلك التي تطلبها النسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي.

استشراف المستقبل:

قرار تطبيق المعايير الدولية في المملكة حدث مهم في حد ذاته، لكنه في الحقيقة نقطة البداية لعصر معلوماتي شفاف، لن تتحقق أهدافه ما لم تتضافر الجهود لنجاحه. وقد يكون أقصر طريق لتحقيق الأهداف هو النظر إلى جانب المخاطر المحدقة بالتطبيق الأمثل للمعايير، والتي يأتي على رأسها تطبيق المعايير بشكل صوري، بسبب ضعف التأهيل، وعدم الأخذ في الحسبان حاجة المستفيد الرئيسي من المعلومات، والأمان من العقوبة. ولعل من أهم ما يجب التركيز عليه لمواجهة مثل هذه المخاطر هو التدريب الفعال الذي يتمحور على فهم لمتطلبات المعايير في ظل الهدف العام للتقارير المالية ذات الغرض العام، وهو توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الذين يمثل التقرير المالي لهم المصدر الرئيسي للمعلومات عن المنشأة. ومما يساعد على مجابهة مثل هذه المخاطر تقوية سلطة الجهات الإشرافية سواء على معدي القوائم المالية أو على المراجعين، بنظام عقوبات رادع، يربط العقوبة مباشرة بالمتسبب في سوء تطبيق المعايير. ولعله من المناسب الإشارة إلى أن مخالفة تطبيق معايير المحاسبة بشكل مقصود في نيوزيلاندا على سبيل المثال يكلف أعضاء مجلس الإدارة عقوبة تصل إلى نصف مليون دولار لكل واحد منهم بصفتهم الشخصية، ويكلف الشركة مليونين ونصف بالإضافة إلى إمكانية معاقبة المخالفين بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. وبنفس الأهمية فإن جانب التحفيز أيضا يجب أن يأخذ حقه من الاهتمام، ولعل سعي الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في توفير آلية لتقويم مكاتب المحاسبة يحقق جزءً من هذا الجانب، يحتاج إلى اكتماله توفر آلية لتقويم جودة التقارير المالية.

وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للتطبيق في المملكة العربية السعودية وفقا لخطة التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

The document of recommendation to endorse IFRSs for adoption in Saudi Arabia According to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to IFRSs

المرحلة الأولى
First stage

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
Saudi Organization for Certified Public Accountants

١٤٣٥/٦/١٧هـ - ٢٠١٤/٤/١٧م

مقدمة:

وفقا لخطة التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد يوم السبت ١٤٣٣/٣/٢٦هـ، الموافق ٢٠١٢/٢/١٨م، فإنه سيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

ووفقا لخطة التحول والاتفاق المبدئي مع مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS Foundation)، قامت الهيئة بترجمة نصوص المعايير الدولية. وستقوم تلك المؤسسة بتقرير وضع تطبيق المعايير الدولية في المملكة بعد انتهاء الهيئة من مشروع التحول وتحديد حجم التعديلات التي أجرتها الهيئة على المعايير، والاتفاق على استخدام الترجمة المعتمدة للمعايير الدولية.

وفيما يلي نص قرار اعتماد المعايير الدولية (المرحلة الأولى) متبوعا بقرارات اعتماد كل إصدار على حدة. وتتضمن هذه الوثيقة قرارات اعتماد الإصدارات الدولية الآتية:

Introduction:

According to the Saudi Organization for Certified Public Accountants'(SOCPA) plan for transition to IFRSs endorsed by its Board during its meeting number ten, sixth session, held on Saturday 26.03.1433 corresponding to 18.02.2012, the decisions made by SOCPA Committees' in relation to the endorsement of the FRS, shall be presented in an appendix to each standard . The appendix will include the text of the added or amended paragraphs and a clear reference to the cancelled ones. It will, also, include the basis for conclusions and specific references to the paragraphs affected by the amendments.

According to the transition plan and the preliminary agreement with the IFRS Foundation, SOCPA has translated the text of the standards. The IFRS Foundation will decide about the status of Saudi adoption of IFRSs upon the completion of the project and determining the magnitude of modifications made by SOCPA and upon final agreement on the official translation of IFRSs.

Following is the text of the SOCPA decision to endorse the IFRSs (first stage), followed by the individual decisions to endorse every pronouncement. This document includes the decisions to endorse the following pronouncements:

Conceptual Framework for Financial Reporting	إطار مفاهيم التقرير المالي
IAS 1 Presentation of Financial Statements	معيار المحاسبة الدولي ١ : عرض القوائم المالية
IAS 7 Statement of Cash Flows	معيار المحاسبة الدولي ٧: قائمة التدفقات النقدية
IAS 8 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors	معيار المحاسبة الدولي٨: السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
IAS 10 Events After the Reporting Period	معيار المحاسبة الدولي١٠ : الأحداث بعد فترة التقرير
IAS 24 Related Party Disclosures	معيار المحاسبة الدولي٢٤: الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة
IAS 33 Earnings Per Share	معيار المحاسبة الدولي٣٣: ربحية السهم
IAS 34 Interim Financial Reporting	معيار المحاسبة الدولي٣٤: التقرير المالي الأولي
IFRIC 10 - Interim Financial Reporting and Impairment	التفسير ١٠: التقرير المالي الأولي والهبوط
IFRS 8 Operating Segments	المعيار الدولي للتقرير المالي ٨: القطاعات التشغيلية
IFRIC 17 - Distributions of Non-cash Assets to owners	التفسير١٧: توزيعات أصول غير نقدية على الملاك
Subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the first group.	موضوعات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ذات العلاقة بالمجموعة الأولى

نص قرار اعتماد إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للتطبيق في المملكة العربية السعودية (المرحلة الأولى)
The statement of recommendation to endorse the pronouncement of the International Accounting Standards Board (IASB) for adoption in Saudi Arabia (first stage)

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إطار المفاهيم ومعايير المحاسبة المالية ومعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات التابعة لها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) وذلك للتطبيق في المملكة العربية السعودية (المرحلة الأولى)، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها في هذه الوثيقة، والتي تعد جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعايير الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

ملاحظات مهمة لقراءة هذه الوثيقة:

1. التعديلات المدخلة على المعايير (إن وجدت) في مجملها تمثل اعتمادا لأحد البدائل المسموح بها أو إفصاحات إضافية أو استجابة لمتطلبات خاصة
2. تم إدخال التعديلات ادناه على الإصدارات المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك كما هي في 2012/12/31م.
3. تظهر التعديلات بخط مسطر. ويظهر النص الملغى بخط بتوسطه سطر.
4. إذا تمت الإشارة في فقرات معيار إلى أي معيار دولي آخر، فالإشارة ستكون للمعيار المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية ما لم يذكر خلاف ذلك ضمن التعديلات المضمنة في هذه الوثيقة.
5. تقرأ عبارة "المعايير الدولية للتقرير المالي" أينما وردت باعتبارها "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين"، وذلك بغرض تأكيد نظامية تطبيق المعايير الدولية في المملكة وليعطي إمكانية وجود متطلبات محلية إضافية.

وفيما يلي القرارات التفصيلية لاعتماد الإصدارات الدولية والتعديلات المدخلة عليها (إن وجدت)

The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) has endorsed the conceptual framework, international accounting and financial reporting standards and related interpretations issued by IASB for the adoption in Saudi Arabia (the first stage), taking in consideration the modifications mentioned in this document. These modifications form integrated parts of the standards as adopted in Saudi Arabia.

Important points to be considered in reading this document.

1. The modifications in general are either and endorsement of an alternative allowed by the standards, additional disclosure, or a recognition of a Saudi specific factor
3. The modifications appear as a ~~strike through~~ text for deleted texts and as underlined text for the added texts.
4. When an IFRS or an IAS is mentioned in any paragraph, it will be to the standard as it is endorsed for adoption in Saudi Arabia unless otherwise mentioned.
5. The word "IFRSs" is changed whenever it appears to 'IFRSs as adopted in Saudi Arabia and other standards and pronouncements endorsed by SOCPA'. That is for ensuring the legal status of the IFRS in Saudi Arabia and to allow for additional local requirements.

Following is the detail decisions of endorsement of IFRSs and modifications thereto (if there is any).

أولا: إطار مفاهيم التقرير المالي
The Conceptual Framework for Financial Reporting

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إطار مفاهيم التقرير المالي الدولي آخذا في الاعتبار التعديلات الآتية

The Conceptual Framework for Financial Reporting is endorsed, taking in consideration the following modifications

التعديلات المدخلة على الفقرات:	Modification on specific paragraphs:
التعديل الأول (إضافة إلى الهدف رقم 3):	**First modification (addition to the objective number3):**
توسيع الهدف الثالث من هذا الإطار ليدخل ضمن عوامل اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار مدى توفر معلومات عن طبيعة عمليات المنشأة وأدواتها المالية وأنواعها، ومعلومات عن انواع تكاليف التمويل وعوائد الاستثمار. وتمت إضافة هذا العامل لأنه يعكس حاجة متخذي القرارات في البيئة السعودية المهتمين بتوافق عمليات المنشآت مع قيمهم الثقافية.	This objective is expanded to add to the factors affecting investment decision the availability of information about the nature and kinds of the entity's operation and its financial instruments, and information about kinds of financing cost and investment return.. This factor is added because it reflects the needs of the users in Saudi environment who are conscious with the compliance of the entities' operations according to their cultural values .
وعليه يتم قراءة الهدف الثالث من إطار المفاهيم كما يلي:	Accordingly the OB3 should be read as follows:
هدف3 تعتمد القرارات التي يتخذها المستثمرون الحاليون والمحتملون حول شراء، أو بيع أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين أو الاحتفاظ بها على العوائد التي يتوقعونها من الاستثمار في تلك الأدوات، على سبيل المثال توزيعات الأرباح، ودفعات المبلغ الأصلي والفائدة أو زيادات سعر السوق. وفي البيئات الاستثمارية التي تعطي اهتماماً خاصاً لطبيعة عمليات المنشأة وأدواتها المالية وأنواعها، فإن القرار الاستثماري يعتمد بصورة كبيرة على توفر معلومات عن طبيعة مثل هذه المعاملات والأدوات المالية وأنواعها. فعلى سبيل المثال، تحقق السندات والصكوك نفس الغرض للمنشأة (فرصة استثمارية، أو وسيلة تمويلية)، ومع ذلك فإن قرارات المستثمرين في بيئة مثل بيئة المملكة العربية السعودية تتأثر بشكل مباشر بتوفر معلومات تفصيلية عن أنواع تلك الأدوات المالية	OB3 Decisions by existing and potential investors about buying, selling or holding equity and debt instruments depend on the returns that they expect from an investment in those instruments, for example dividends, principal and interest payments or market price increases. In an investment environment where special consideration is directed toward the nature and kinds of the entity's operation and its financial instruments, the investment decision is largely dependent on the availability of information
وتكاليفها أو العوائد الدورية عليها. وقد يحجم هؤلاء المستثمرون عن الاستثمار في منشآت معينة بسبب نوع الأدوات المالية التي تتعامل فيها، حتى وإن كانت ذات عوائد عالية ومخاطر منخفضة. وبالمثل، تعتمد القرارات التي يتخذها المقرضون والدائنون الآخرون الحاليون منهم والمحتملون حول تقديم أو تسوية القروض والأشكال الأخرى من الائتمان على دفعات المبلغ الأصلي والفائدة أو العوائد الأخرى التي يتوقعونها. وتعتمد توقعات المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين عن العوائد على تقديرهم لمبلغ، وتوقيت، صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة للمنشأة ودرجة عدم تأكد (التوقعات) حولها. وبالتالي، يحتاج المستمرون والمقرضون والدائنون الآخرون الحاليون منهم والمحتملون إلى معلومات تساعدهم على تقدير التوقعات عن صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة للمنشأة.	about the nature and kinds of such transactions and financial instruments. For example, both bonds and Sukuk accomplish the same purpose to the entity, i.e., investment opportunity or financing medium. However, the investors' decisions in an environment such as the one in Saudi Arabia are directly affected by the availability of detailed information about the different kinds of financial instruments and their periodic return or cost. Such investors may restrain from investing in particular entities because of the types of financial instrument they are dealing in, no matter how high their return or how low their risk. . Similarly, decisions by existing and potential lenders and other creditors about providing or settling loans and other forms of credit depend on the principal and interest payments or other returns that they expect. Investors', lenders' and other creditors' expectations about returns depend on their assessment of the amount, timing and uncertainty of (the prospects for) future net cash inflows to the entity. Consequently, existing and potential investors, lenders and other creditors need information to help them assess the prospects for future net cash inflows to an entity.
التعديل الثاني: التأكيد على أهمية عامل طبيعة البند عند تحديد الأهمية النسبية له (الخاصية رقم 11).	**Second modification: emphasis on the nature factor in assessing the materiality of an item (Criteria number11).**
في البيئات الاستثمارية التي تعطي اهتماماً خاصاً لتوافق عمليات المنشآت مع القيم الثقافية للمستثمرين، فإن القرار الاستثماري يعتمد بصورة كبيرة على توفر معلومات عن طبيعة عمليات المنشأة وأدواتها المالية، وذلك يؤثر في كيفية تقدير مستوى الأهمية النسبية للتقرير عن بعض أنواع المعاملات. ويتأكد ذلك في معاملات التمويل والاستثمار. ولتأكيد ذلك فقد تمت إضافة جملة إلى الخاصية رقم 11 لتتم قراءتها على النحو الآتي:	In an investment environment where special consideration is directed toward the correspondence of the entity's operation with the cultural values of the investors, the investment decision is largely dependent on the availability of information about the nature and kinds of such transactions and financial instruments. This will affect the way the materiality is being assessed for

reporting some types of transactions. This is emphasized more in the investments and finance transactions. To emphasize this, a phrase is added to QC11 to be read as follows: **QC11** Information is material if omitting it or misstating it could influence decisions that users make on the basis of financial information about a specific reporting entity. In other words, materiality is an entity-specific aspect of relevance based on the nature or magnitude, or both, of the items to which the information relates in the context of an individual entity's financial report. The nature of an item as a factor in determining its materiality to warrant a separate disclosure is of an extra importance in the context of reporting in an environment where special consideration is directed toward the nature and kinds of the entity's operation and its financial instruments . For example, regarding the nature of an item that warrants separate disclosure, interest amount charged to the profit and loss of the period is a result of different treatments and transaction such as conventional borrowing, murabaha financing, finance lease, and other applications of time value of money. These different types of interests warrant separate disclosure because of direct effect on investors who are concerned about the nature and kinds of the entity's operation and its financial instruments. Consequently, the Board cannot specify a uniform quantitative threshold for materiality or predetermine what could be material in a particular situation.	خاصية 11 تكون المعلومات ذا أهمية نسبية، إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها، أو سوء عرضها على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية عن منشأة معدة للتقرير بعينها. بعبارة أخرى، تعد الأهمية النسبية جانباً محدداً من الملاءمة – للمنشأة – يستند إلى طبيعة البنود التي ترتبط بها المعلومات في سياق تقرير مالي لمنشأة بعينها، أو على حجم هذه البنود أو إليهما معاً. وتزداد أهمية عامل طبيعة البند في تحديد أهميته النسبية في البيئة الاستثمارية التي تعطي اهتماماً خاصاً لطبيعة عمليات المنشأة وأدواتها المالية وأنواعها. فعلى سبيل المثال، وبالإشارة إلى عامل طبيعة البند الذي يتطلب إفصاحا مستقلا، فإن الفوائد المحملة على قائمة الدخل تنتج من معالجات ومعاملات مختلفة منها ما هو ناتج عن قروض تقليدية، ومنها ما هو ناتج عن مرابحات، ومنها ما هو ناتج عن الإيجار التمويلي، ومنها ما هو ناتج عن التطبيقات الأخرى لقواعد القيمة الزمنية للنقود. وهذه الأنواع المختلفة تتطلب إفصاحا مستقلا لتأثيرها المباشر على المستثمر المهتم بطبيعة عمليات المنشأة وأدواتها المالية وأنواعها. وبالتالي، لا يمكن أن يحدد المجلس حداً كمياً موحداً للأهمية النسبية، أو أن يحدد – مسبقاً - ما قد يكون ذا أهمية نسبية في موقف معين.

"ثانيا: معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض القوائم المالية
IAS1 "Presentation of Financial Statements"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض القوائم المالية" أخذا في الاعتبار التعديلات الآتية
The IAS1 "Presentation of Financial Statements" is endorsed, taking in consideration the following modifications

First: General clarification:	**أولا: توضيحات عامة:**
The phrase 'through profit and loss' means whenever it appears 'through recognition in income statement'. The phrase 'components of profit or loss' means whenever it appears 'statement of income'. The phrase 'profit or loss' means whenever it appears either 'statement of income' or 'net income' depending in the context. For example, this phrase means 'net income in paragraph 7 in the context of defining profit or loss, while it means 'income statement' in the context of defining 'reclassification adjustments'. The above phrases appear in paragraphs 7, 8,10A, 38A , 81A, 81B, 82, 82A, , 87, 88, 89, 93, 95, 96, 99, 102, 106, 115). This is because the terms "income statement" and "net income" is used regularly in Saudi environment.	أينما وردت عبارة "من خلال الربح والخسارة" فهي تعني "من خلال الإثبات في قائمة الدخل"، وتعني عبارة "مكونات الربح أو الخسارة" أينما وردت "قائمة الدخل"، وتعني عبارة "الربح أو الخسارة" أينما وردت إما "قائمة الدخل" أو "صافي الدخل" حسب السياق. فعلى سبيل المثال تعني هذه العبارة في الفقرة 7 صافي الدخل في سياق تعريف "الربح أو الخسارة"، في حين تعني في نفس الفقرة قائمة الدخل في سياق تعريف "تعديلات إعادة التصنيف". وقد وردت هذه العبارات في المعيار في الفقرات (7، 8، 10أ، 38أ، 81أ، 81ب، ، 82، 82أ ، 87، 88، 89، 93، 95، 96، 99، 102، 106، 115). وذلك باعتبار أن مصطلحات "قائمة الدخل" و"صافي الدخل متعارف عليها في بيئة المملكة العربية السعودية.
Second: Modification on specific paragraphs:	**ثانيا: التعديلات المدخلة على الفقرات:**
5 (Modification): Paragraph 5 is modified because there is a special standard for presentation of financial statements for non for profit entities in Saudi Arabia. 5 This Standard uses terminology that is suitable for profit-oriented entities, including public sector business entities. If entities with not-for-profit activities in the private sector or the public sector are allowed to apply this Standard, they may need to amend the descriptions used for particular line items in the financial statements and for the financial statements themselves.	5 (تعديل): تم تعديل هذه الفقرة للإشارة لوجود معيار خاص بعرض القوائم المالية للمنشآت غير الهادفة للربح في المملكة. 5 يستخدم هذا المعيار مصطلحات تناسب المنشآت التي تستهدف تحقيق الربح، بما في ذلك المنشآت التجارية في القطاع العام. وإذا قامت تم السماح المنشآت للمنشآت التي تمارس أنشطة لا تستهدف تحقيق الربح في القطاع الخاص، أو في القطاع العام بتطبيق هذا المعيار، فإنه قد يلزمها أن تعدل الوصف المستخدم لبنود مستقلة معينة في القوائم المالية والوصف المستخدم للقوائم المالية نفسها.

54 (addition):

The requirements of the subparagraph (n) is extended to include presentation of the liabilities for Zakat payable. This additional requirement is added because Saudi companies are required to pay Zakat. This subparagraph should be read as following:

(n) liabilities for Zakat payable, as defined in SOCPA standard on Zakat, and liabilities and assets for current tax and, as defined in IAS 12 Income Taxes …

54 (إضافة):

يضاف إلى متطلبات البند (ن) من هذه الفقرة النص على عرض الالتزامات عن الزكاة المستحقة. تمت إضافة هذا المتطلب لالتزام الشركات السعودية بدفع الزكاة المستحقة.ويتم قراءة هذا البند كما يلي:

(ن) الالتزامات عن الزكاة المستحقة وفقا لتعريف معيار الزكاة السعودي، والتزامات وأصول الضريبة الحالية، كما عرفت في معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل".

78 (addition):

Additional items should be disclosed to provide information to those investors in Saudi environment whose investment decisions are affected by the availability of information about the nature and kinds of the entity's transactions. This paragraph should be read as follows:

78 The detail provided in subclassifications depends on the requirements of IFRSs and on the size, nature and function of the amounts involved. An entity also uses the factors set out in paragraph 58 to decide the basis of subclassification.

The disclosures vary for each item, for example:

(a) items of property, plant and equipment are disaggregated into classes in accordance with IAS 16;

(b) receivables are disaggregated into amounts receivable from trade customers, receivables from related parties, prepayments and other amounts. These balances should be subclassified more according to the nature of the finance arrangements and their general terms (for example, conventional finance, murabaha) with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of receivables ;

(c) inventories are disaggregated, in accordance with IAS 2 *Inventories*, into classifications such as merchandise, production supplies, materials, work in progress and finished goods;

(d) provisions are disaggregated into provisions for employee benefits and other items; and

(e) equity capital and reserves are disaggregated into various classes, such as paid-in capital, share premium and reserves.

(f) financial assets (including cash, receivables and investments) are disaggregated into classes according to their nature and general terms as follows:

i. Cash.
ii. Cash equivalents, subclassified into their nature and general terms, with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of cash equivalents.
iii. Term deposits, subclassified into their nature and general terms (for example, conventional deposit and murabaha deposit), with sufficient disclosure that enable users to differentiate between different types of term deposits.
iv. receivables, subclassified into their nature and general terms (for example, conventional lending and murabaha financing), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of receivables.
v. equity investments sub classified into direct investments and investments in portfolios and investment funds, with more subclassification into different types of portfolios

78 (إضافة):

تتم إضافة العناصر الآتية للإفصاحات المطلوبة وذلك لتوفير معلومات للمستثمرين في البيئة السعودية الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بتوفر معلومات عن طبيعة معاملات المنشأة وأنواعها. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي:

78 تعتمد التفاصيل الموفرة في التصنيفات الفرعية على متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي وعلى حجم وطبيعة ووظيفة المبالغ المعنية. وتستخدم المنشأة – أيضاً - العوامل المحددة في الفقرة 58 لتقرر أساس التصنيف الفرعي. وتتنوع الإفصاحات لكل بند، فعلى سبيل المثال:

(أ) يتم تفصيل بنود العقارات والآلات والمعدات في فئات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16.

(ب) يتم تفصيل المبالغ المستحقة من المدينين إلى مبالغ مستحقة من العملاء التجاريين، ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة، والمبالغ المدفوعة مقدما، ومبالغ أخرى. كما يجب تفصيل هذه الحسابات وفقا لطبيعة التمويل الذي نشأت عنه وشروطه العامة (على سبيل المثال أرصدة مدينين ناتجة من تمويل تقليدي، تمويل مرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين أنواع حسابات المدينين المختلفة.

(جـ) يتم تفصيل المخزون، وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون"، في تصنيفات مثل البضاعة، ومهمات الإنتاج، والمواد الخام، والإنتاج تحت التشغيل، والإنتاج التام.

(د) يتم تفصيل المخصصات إلى مخصصات لمنافع الموظفين، ولبنود أخرى.

(هـ) يتم تفصيل رأس المال والاحتياطيات في فئات متنوعة، مثل رأس المال المدفوع، وعلاوة إصدار الأسهم، والاحتياطيات.

(و) يتم تفصيل الإفصاح عن الأصول المالية (متضمنة النقد، والاستثمارات) وفقا لطبيعتها وشروطها العامة وذلك كما يلي:

i. النقد.
ii. معادلات النقد، مفصلة وفقا لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين معادلات النقد المختلفة.
iii. الودائع لأجل، مفصلة وفقا لطبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال ودائع تقليدية، وودائع مرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الودائع لأجل المختلفة.
iv. المبالغ المستحقة، مفصلة وفقا لطبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال إقراض تقليدي ومرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين المبالغ المستحقة المختلفة.
v. الاستثمارات في الأسهم، مفصلة إلى استثمارات مباشرة، واستثمارات في محافظ وصناديق استثمارية، مع تفصيل للأنواع المختلفة لتلك المحافظ والصناديق (على سبيل المثال صناديق متوافقة مع الشريعة،

and funds (for example conventional fund and Shariah compliant fund according to the fund manager's classification), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of equity investments.

vi. Disclosure of investments in bonds separately of those in sukuks, with subclassification of each into their nature and general terms, with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of bonds and sukuks.

(g) financial liabilities (including bank overdraft and payables) are disaggregated into classes according to their nature and general terms as follows:

i. bank overdrafts are disaggregated into classes according to their nature and general terms (for example conventional and tawarruq), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of bank overdrafts. This disclosure should be provided regardless whether or not bank overdrafts are treated as part of managing cash and cash equivalents.

ii. payables, subclassified into their nature and general terms (for example, conventional borrowing and tawarruq; vendors on conventional basis or murabaha), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of payables.

iii. Disclosure of bonds separately from sukuks, with subclassification of each into their nature and general terms, with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of bonds and sukuks.

82 (addition):

The requirement of presenting revenue is expanded to require entity to present revenue into three categories: revenue from main operations, finance revenue (if it is not its main operation) and other revenues. This requirement is added because it reflects the current practice of Saudi companies that distinguish between revenue from main operations and other revenues. Additionally, it fulfills the information needs of those investors whose investment decisions are affected by their understanding of the nature of the entity's operations and types of its revenues. The paragraph should be read as follows:

82 In addition to items required by other IFRSs, the ~~profit or loss section or the~~ statement of income ~~profit or loss~~ shall include line items that present the following amounts for the period:

(a) revenue; subclassified into three categories: revenue from main operations, finance revenue (if it is not its main operation) and other revenues;

(aa) gains and losses arising from the derecognition of financial assets measured at amortised cost;

(b) finance costs;

(c) share of the profit or loss of associates and joint ventures accounted for using the equity method;

(ca) if a financial asset is reclassified so that it is measured at fair value, any gain or loss arising from a difference between the previous carrying amount and its fair value at the reclassification date (as defined in IFRS 9);

(d) tax expense and Zakat;

(e) [deleted]

(ea) a single amount for the total of discontinued operations (see IFRS 5).

(f–i) [deleted]

وصناديق غير متوافقة، وفقا للتصنيف الصادر من مدير الصندوق)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للاستثمارات.

vi. الإفصاح عن الاستثمارات في السندات باستقلال عن الصكوك، مع تفصيل لكل منها وفقا لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسندات والصكوك.

(ز) يتم تفصيل الإفصاح عن الالتزامات المالية (متضمنة السحب على المكشوف والدائنون والالتزامات المالية الأخرى) وفقا لطبيعتها وشروطها العامة كما يلي:

i. حسابات السحب على المكشوف، مفصلة حسب طبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال تقليدي أو تورق)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسحب على المكشوف. ويجب توفير هذا الإفصاح حتى لو تم التعامل مع السحب على المكشوف على أنه ضمن إدارة النقد ومعادلات النقد.

ii. المبالغ واجبة السداد، مفصلة حسب طبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال بنوك دائنة بقروض تقليدية، أو تورق، موردين تجاريين على أساس تقليدي أو مرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة لحسابات الدائنين.

iii. الإفصاح عن السندات باستقلال عن الصكوك، مع تفصيل لكل منها وفقا لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسندات والصكوك.

82 (إضافة):

يضاف إلى متطلب عرض الإيرادات في قائمة الدخل، وجوب عرض الإيرادات في ثلاث مجموعات منفصلة: الإيرادات من الأنشطة الرئيسة، الإيرادات التمويلية (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، والإيرادات الأخرى. وتمت إضافة هذ المتطلب لأنه يمثل امتداد لما اعتاد عليه المستفيدون في المملكة من التفريق بين الإيراد من الأنشطة الرئيسة ومن الأنشطة الأخرى. إضافة إلى ذلك فإنه يوفر معلومات للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بفهمهم لطبيعة عمليات المنشأة وأنواع إيراداتها. كما يضاف أيضا متطلب عرض الزكاة الخاصة بالفترة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي:

82 بالإضافة إلى البنود المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى، يجب أن يتضمن قسم الربح أو الخسارة أو قائمة الربح أو الخسارة البنود المستقلة التي تعرض المبالغ التالية للفترة:

(أ) الايـــراد وذلك في ثلاث مجموعات منفصلة: الإيرادات من الأنشطة الرئيسة، الإيرادات التمويلية أو إيرادات الفوائد (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، والإيرادات الأخرى.

(أأ) المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء اثبات الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة.

(ب) تكاليف التمويل.

(ج) النصيب من ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة الذي تمت المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية.

(ج أ) إذا أعيد تصنيف أصل مالي بحيث يُقاس بالقيمة العادلة، أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين المبلغ الدفتري السابق وقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف (كما عُرف في المعيار الدولي للتقرير المالي (9)).

(د) مصروف الضريبة والزكاة.

(هـ) [حذفت]

(هـ أ) مبلغ واحد لمجموع العمليات غير المستمرة (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي 5).

(و-ط) [حذفت]

97أ (إضافة فقرة): تتم إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة رقم 97 لاشتراط إفصاحات إضافية عن أنواع الإيرادات المعروضة في قائمة الدخل لتمكن المستفيدين من التفريق بين أنواع الإيرادات المختلفة المعروضة في قائمة الدخل ولتوفير معلومات للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بفهمهم لطبيعة إيرادات المنشأة، وعوائد استثماراتها. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 97أ يجب أن تفصح المنشأة بالتفصيل عن إيراداتها كما يلي: i. الإيرادات من الأنشطة الرئيسة مفصلة حسب الأنشطة الرئيسة للمنشأة مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للإيرادات من الأنشطة الرئيسة. ii. الإفصاح عن الإيرادات التمويلية أو إيرادات الفوائد (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، الناتجة من ودائع وقروض وسندات تقليدية باستقلال عن المصادر الأخرى مثل الإيجار التمويلي والمرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود..الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للإيرادات التمويلية المختلفة. ويجب أن تفصح المنشأة عن إيرادات الفوائد من الودائع والقروض التقليدية أيا كان مبلغها. iii. الإيرادات والمكاسب الأخرى، مفصلة حسب الأنواع المختلفة لهذه الإيرادات (على سبيل المثال تفصيل المكاسب من بيع الأصول المالية بحسب نوع الأصول المباعة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة لهذه الإيرادات والمكاسب الأخرى.	97◌◌A (additional paragraph): A new paragraph is added after paragraph 97 to require detail disclosure about the entity's revenue to enable users differentiate between different types from each source presented in the income statement and to fulfill the information needs of those investors whose investment decisions are affected by their understanding of the nature of the entity's revenues and return on its investments. This paragraph should be read as follows: 97A An entity shall disclose details about its revenues as follows: i. Revenue from main operations subclassified into major types of activities with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of revenue from main operations. ii. Disclosure of finance revenue or interest revenue (if it is not the main revenue), from conventional time deposit and lending and bonds separately from other sources, such as those arise from finance lease, murabaha, and application of time value of money,...etc., with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of finance revenues. An entity must disclose interest revenue from conventional time deposits and lending no matter how small this amount. iii. Other revenues and gains, subclassified into different types of revenues (for example gains from selling financial assets should be subclassified into the different types of financial assets disposed), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of other revenues and gains.
105أ (إضافة فقرة): تضاف فقرة بعد الفقرة رقم 105 لاشتراط افصاحات إضافية حول تكاليف التمويل لتعطي تفصيلا عن أنواع تكاليف التمويل، وذلك لأن هذا الإفصاح يوفر معلومات مهمة للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بتوفر معلومات تفصيلية عن أنواع تكاليف التمويل التي تتكبدها خلال الفترة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 105أ يجب أن تفصح المنشأة عن تكاليف التمويل أو مصروفات الفوائد الناتجة من قروض تقليدية وسندات باستقلال عن تكاليف أنواع التمويل الأخرى مثل، الإيجار التمويلي، والمرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود..الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للمصروفات التمويلية. ويجب أن تفصح المنشأة عن مصروفات الفوائد من القروض التقليدية والسندات أيا كان مبلغها.	105 (additional paragraph): A new paragraph is added after paragraph 105 to require additional disclosure about finance cost. The disclosure is required because it provide important information to those investors whose investment decisions are affected by the availability of detailed information about the different kinds of financing costs during a period. The paragraph is read as follows: 105A An entity must disclose finance cost or interest expense, subclassified into different types, such as those arise from finance lease, borrowing, installment purchases and murabaha, and application of time value of money,...etc. with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of finance costs. An entity must disclose interest expenses from conventional borrowing and bonds no matter how small this amount.

ثالثا: معيار المحاسبة الدولي ٧ "قائمة التدفقات النقدية"
IAS7 "Statement of Cash Flows"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي ٧ "قائمة التدفقات النقدية" أخذا في الاعتبار التعديلات الآتية

The IAS7 "Statement of Cash Flows" is endorsed, taking in consideration the following modifications

التعديلات المدخلة على الفقرات	Modification on specific paragraphs.
35 (إضافة): يتم إضافة الزكاة إلى هذه الفقرة لاشتراط عرض المبالغ المدفوعة لسداد الزكاة المستحقة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 35 يجب أن يُفصح -بشكل منفصل- عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على الدخل والزكاة ويجب أن تُصنف على أنها تدفقات من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها - بشكل محدد - بالأنشطة الاستثمارية، والتمويلية.	35 (addition): Zakat is added to this paragraph to require presenting the Zakat paid. This paragraph is read as follows: 35 Cash flows arising from taxes on income and from Zakat shall be separately disclosed and shall be classified as cash flows from operating activities unless they can be specifically identified with financing and investing activities.

رابعا: معيار المحاسبة الدولي ٨"السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء"
IAS8 "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي ٨"السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء" بدون أي تعديلات عليه
The IAS8 "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors" is endorsed without any modifications

خامسا: معيار المحاسبة الدولي ١٠ "الأحداث بعد فترة التقرير"
IAS10"Events after the Reporting Period"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي ١٠"الأحداث بعد فترة التقرير" بدون أي تعديلات عليه
The IAS10"Events after the Reporting Period" is endorsed without any modifications

سادسا: معيار المحاسبة الدولي ٢٤"الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة"
IAS24"Related Party Disclosures"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي ٢٤"الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة"، مع الأخذ في الاعتبار التعديل المشار إليها أدناه
The IAS24"Related Party Disclosures" is endorsed taking in consideration the following modific

التعديلات المدخلة على الفقرات	Modification on specific paragraphs.
9 (تعديل تعريف): يتم تعديل تعريف أعضاء الأسرة المقربين الوارد في الفقرة 9 بحيث يتسق مع التعريف المناسب للبيئة السعودية. وعليه يتم قراءة هذا التعريف الوارد في الفقرة التاسعة من المعيار كما يلي: *أعضاء مقربون في أسرة شخص* هم أعضاء الأسرة الذين قد يتوقع أن يؤثروا، أو يتأثروا، بذلك الشخص في تعاملاتهم مع المنشأة، ويشملون ما يعتبره القانون أو القواعد العرفية السائدة في البيئة التي تعمل فيها المنشأة أنهم أفراد مقربون من الشخص ذي العلاقة. وفي بيئة المملكة العربية السعودية يعد الأفراد المذكورون أدناه أفراد أسرة مقربين من الشخص ذي العلاقة:: (أ) أولاد ذلك الشخص وزوجه، أو شريكه المنزلي. (الكلمات: شخص، وولد، وزوج تشمل الذكر والأنثى). (ب) أولاد زوج ذلك الشخص أو أولاد شريكه المنزلي، (جـ) الوالدين والأجداد والإخوة وأولاد الأولاد لذلك الشخص أو زوجه، أو أي شخص اخر يعتمد على الشخص ذي العلاقة أو زوجه.الأشخاص الذين يعتمدون على ذلك الشخص أو يعتمدون على زوجه أو يعتمدون على شريكه المنزلي.	9 (modification of definition): the definition of *Close members of the family of a person* is modified to reflect the definition suitable of the Saudi environment. This definition should be read as follows. *Close members of the family of a person* are those family members who may be expected to influence, or be influenced by, that person in their dealings with the entity and include those who are considered close members of the family according to the law or the prevailing Customary norms in the environment where the entity operates. In the case of Saudi Arabia, the followings are considered close members of the family of a person: (a) that person's children and spouse or domestic partner; (b) children of that person's spouses or domestic partner; and (c) parents, grandparents, brothers and sisters, grand children and other dependants of that person or that person's spouse or domestic partner.

سابعا: معيار المحاسبة الدولي ٣٣"ربحية السهم"
IAS33"Earnings Per Share"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٣"ربحية السهم" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي بدون أي تعديلات.
The IAS33"Earnings Per Share" is endorsed without any modifications

ثامنا: معيار المحاسبة الدولي ٣٤"التقرير المالي الأولي"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤"التقرير المالي الأولي" بدون أي تعديلات.
The IAS34"Interim Financial Reporting" is endorsed without any modifications

تاسعا: المعيار الدولي للتقرير المالي ٨"القطاعات التشغيلية"
IFRS8 "Operating Segments"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار التقارير المالية الدولي رقم ٨"القطاعات التشغيلية" بدون أي تعديلات.
The IFRS8 "Operating Segments" is endorsed without any modifications

عاشرا: التفسير الدولي ١٠ "التقرير المالي الأولي والهبوط"
IFRIC Interpretation 10 "Interim Financial Reporting and Impairment"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التفسير الدولي ١٠ "التقرير المالي الأولي والهبوط" بدون أي تعديلات.
The IFRIC Interpretation 10 "Interim Financial Reporting and Impairment" is endorsed without any modifications

حادي عشر: التفسير الدولي ١٧ "توزيعات أصول غير نقدية على الملاك"
IFRIC Interpretation 17 "Distributions of Non-cash Assets to Owners"
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التفسير الدولي ١٧ "توزيعات أصول غير نقدية على الملاك" بدون أي تعديلات.
The IFRIC Interpretation 17 "Distributions of Non-cash Assets to Owners" is endorsed without any modifications

ثاني عشر: مواضيع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت متوسطة وصغيرة الحجم ذات العلاقة بالمجموعة الأولى من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول
Subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the first group of accounting standards in the transition project
اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين موضوعات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت متوسطة وصغيرة الحجم ذات العلاقة بالمجموعة الأولى من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول أخذا في الاعتبار التعديلات الآتية وذلك للأسباب المشار إليها في المعايير ذات العلاقة أعلاه:
The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the first group of standards in the transition project are endorsed taking in consideration the following modif

First: General modification:	**أولا: تعديلات عامة:**
1.The word "IFRSs" is changed whenever it appears to 'IFRSs as adopted in Saudi Arabia and other standards and pronouncements indorsed by SOCPA'.	1. تعدل عبارة "المعايير الدولية للتقرير المالي" أينما وردت بعبارة "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين".
2. The phrase 'through profit and loss' means whenever it appears 'through recognition in income statement'. The phrase 'components of profit or loss' means whenever it appears 'statement of income'. The phrase 'profit or loss' means whenever it appears either 'statement of income' or 'net income' depending in the context.	2. أينما وردت عبارة "من خلال الربح والخسارة" فهي تعني "من خلال الإثبات في قائمة الدخل"، وتعني عبارة "مكونات الربح أو الخسارة" أينما وردت "قائمة الدخل"، وتعني عبارة "الربح أو الخسارة" أينما وردت إما "قائمة الدخل" أو "صافي الدخل" حسب السياق.
Second: Modification on specific paragraphs:	**ثانيا: التعديلات المدخلة على الفقرات:**
3.25 This IFRS does not address presentation of segment information, earnings per share, or interim financial reports by a small or medium-sized entity. An entity making such ~~disclosures shall describe the basis for preparing and presenting the information.~~ follow the relevant IFRS endorsed by SOCPA on each of these topics.	3.25 لا يتناول هذا المعيار الدولي للتقرير المالي عرض المعلومات القطاعية، أو ربحية السهم، أو التقارير المالية الأولية من قبل المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. ~~ويجب على المنشأة التي تقوم بمثل هذه الإفصاحات أن تصف أساس إعداد وعرض~~ المعلومات اتباع المعايير الدولية ذات العلاقة المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
4.11Additional items should be disclosed to provide information to those investors whose investment decisions are affected by their understanding of the nature of the entity's operations in light of Shariah requirements. This paragraph should be read as follows: 4.11 An entity shall disclose, either in the statement of financial position or in the notes, the following subclassifications of the line items presented: (a) property, plant and equipment in classifications appropriate to the entity. (b) trade and other receivables showing separately amounts due from related parties, amounts due from other parties, and receivables arising from accrued income not yet billed. These balances should be subclassified more according to the nature of the finance arrangements and their general terms (for example, conventional finance, murabaha) with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of receivables.	4.11 تتم إضافة العناصر الآتية للإفصاحات المطلوبة وذلك لتوفير معلومات للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بفهمهم لطبيعة عمليات الشركة ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 4.11 يجب على المنشأة أن تفصح، إما في قائمة المركز المالي، أو في الإيضاحات، عن التصنيفات الفرعية التالية للبنود المستقلة المعروضة: (أ) العقارات والآلات والمعدات في التصنيفات التي تناسب المنشأة. (ب) المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين وغيرهم بحيث تظهر -بشكل منفصل- المبالغ المستحقة على الأطراف ذات العلاقة، والمبالغ المستحقة على الأطراف الأخرى، والمبالغ المستحقة الناشئة عن الدخل المستحق الذي لم تصدر له فواتير بعد. كما يجب تفصيل هذه الحسابات وفقا لطبيعة التمويل الذي نشأت عنه وشروطه العامة (على سبيل المثال ارصدة مدينين ناتجة من تمويل تقليدي، تمويل مرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين أنواع حسابات المدينين المختلفة.

(c) inventories, showing separately amounts of inventories:
  (i) held for sale in the ordinary course of business.
  (ii) in the process of production for such sale.
  (iii) in the form of materials or supplies to be consumed in the production process or in the rendering of services.

(ج) المخزون، بحيث يظهر -بشكل منفصل- مبالغ المخزون:
1) المحتفظ بها لغرض البيع في السياق العادي للأعمال.
2) في مرحلة الإنتاج بغرض البيع.
3) في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مرحلة الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

(d) trade and other payables, showing separately amounts payable to trade suppliers, payable to related parties, deferred income and accruals.

(د) المبالغ واجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم بحيث تظهر -بشكل منفصل- المبالغ واجبة السداد للموردين التجاريين، والمبالغ واجبة السداد لأطراف ذات العلاقة، والدخل والاستحقاقات المؤجلة.

(e) provisions for **employee benefits** and other provisions.

(هـ) مخصصات منافع الموظفين والمخصصات الأخرى

(f) classes of equity, such as paid-in capital, share premium, retained earnings and items of income and expense that, as required by this IFRS, are recognised in other comprehensive income and presented separately in equity.

(و) فئات حقوق الملكية مثل رأس المال المدفوع، وعلاوة الإصدار، والأرباح المبقاة، وبنود الدخل والمصروف التي يتم -كما هو مطلوب بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي- تُثبت ضمن الدخل الشامل الاخر وتعرض -بشكل منفصل- في حقوق الملكية.

(g) financial assets (including cash, receivables and investments) are disaggregated into classes according to their nature and general terms as follows:

(ز) يتم تفصيل الإفصاح عن الأصول المالية (متضمنة النقد، والاستثمارات) وفقا لطبيعتها وشروطها العامة وذلك كما يلي:

i. Cash.
i. النقد.

ii. Cash equivalents, subclassified into their nature and general terms, with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of cash equivalents.
ii. معادلات النقد، مفصلة وفقا لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين معادلات النقد المختلفة.

iii. Term deposits, subclassified into their nature and general terms (for example, conventional deposit and murabaha deposit), with sufficient disclosure that enable users to differentiate between different types of term deposits.
iii. الودائع لأجل، مفصلة وفقا لطبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال ودائع تقليدية، وودائع مرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الودائع لأجل المختلفة.

iv. receivables, subclassified into their nature and general terms (for example, conventional lending and murabaha financing), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of receivable
iv. المبالغا المستحقة، مفصلة وفقا لطبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال إقراض تقليدي ومرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين المبالغ تحت التحصيل المختلفة

v. equity investments sub classified into direct investments and investments in portfolios and investment funds, with more subclassification into different types of portfolios and funds (for example conventional fund and Shariah compliant fund according to the fund manager's classification), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of equity investments.
v. الاستثمارات في الأسهم، مفصلة إلى استثمارات مباشرة، واستثمارات في محافظ وصناديق استثمارية، مع تفصيل للانواع المختلفة لتلك المحافظ والصناديق (على سبيل المثال صناديق متوافقة مع الشريعة، وصناديق غير متوافقة، وفقا للتصنيف الصادر من مدير الصندوق)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للاستثمارات.

vi. Disclosure of investments in bonds separately from those in sukuks, with subclassification of each into their nature and general terms, with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of bonds and sukuks.
vi. الإفصاح عن الاستثمارات في السندات باستقلال عن الصكوك، مع تفصيل لكل منها وفقا لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسندات والصكوك.

(h) financial liabilities (including bank overdraft and payables) are disaggregated into classes according to their nature and general terms as follows:

(ح) يتم تفصيل الإفصاح عن الالتزامات المالية (متضمنة السحب على المكشوف والدائنون والالتزامات المالية الأخرى) وفقا لطبيعتها وشروطها العامة كما يلي:

i. bank overdrafts are disaggregated into classes according to their nature and general terms (for example conventional and tawarruq), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of bank overdrafts. This disclosure should be provided regardless whether or not bank overdrafts are treated as part of managing cash and cash equivalents.
i. حسابات السحب على المكشوف، مفصلة حسب طبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال تقليدي أو تورق)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسحب على المكشوف. ويجب توفير هذا الإفصاح حتي لو تم التعامل مع السحب على المكشوف على أنه ضمن إدارة النقد ومعادلات النقد.

ii. payables, subclassified into their nature and general terms (for example, conventional borrowing and tawarruq; vendors on conventional basis or murabaha), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of payables.
ii. المبالغ واجبة السداد، مفصلة حسب طبيعتها وشروطها العامة (على سبيل المثال بنوك دائنة بقروض تقليدية، أو تورق، موردين تجاريين على أساس تقليدي أو مرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة لحسابات الدائنين.

iii. الإفصاح عن السندات باستقلال عن الصكوك، مع تفصيل لكل منها وفقا لطبيعتها وشروطها العامة، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للسندات والصكوك.

iii. Disclosure of bonds separately from sukuks, with subclassification of each into their nature and general terms, with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of bonds and sukuks.	
5.5 The requirement of presenting revenue is expanded to require entity to present revenue into three categories: revenue from main operations, finance revenue (if it is not its main operation) and other revenues. This requirement is added because it reflects the current practice of Saudi companies that distinguish between revenue from main operations and other revenues. Additionally, it fulfills the information needs of those investors whose investment decisions are affected by their understanding of the nature of the entity's operations in light of Shariah requirements. The paragraph should be read as follows:	5.5 يضاف إلى متطلب عرض الإيرادات في قائمة الدخل، وجوب عرض الإيرادات في ثلاث مجموعات منفصلة: الإيرادات من الأنشطة الرئيسة، الإيرادات التمويلية (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، والإيرادات الأخرى. وتمت إضافة هذ المتطلب لأنه يمثل امتداد لما اعتاد عليه المستفيدون في المملكة من التفريق بين الإيراد من الأنشطة الرئيسة ومن الأنشطة الأخرى. إضافة إلى ذلك فإنه يوفر معلومات للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بفهمهم لطبيعة عمليات الشركة ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي:
5.5 As a minimum, an entity shall include, in the statements of the statement of comprehensive income, line items that present the following amounts for the period: (a) Revenue subclassified into three categories: revenue from main operations, finance revenue (if it is not its main operation) and other revenues . (b) finance costs. (c) share of the profit or loss of investments in associates (see Section 14 *Investments in Associates*) and jointly controlled entities (see Section 15 *Investments in Joint Ventures*) accounted for using the equity method. (d) tax expense and Zakat excluding tax allocated to items (e), (g) and (h) below (see paragraph 29.27). (e) a single amount comprising the total of (i) the post-tax profit or loss of a discontinued operation, and (ii) the post-tax gain or loss recognised on the measurement to fair value less costs to sell or on the disposal of the net assets constituting the discontinued operation.	5.5يجب أن تدرج في قائمة الدخل الشامل – كحد أدنى- البنود المستقلة التي تعرض المبالغ التالية للفترة : (أ) الإيـــراد وذلك في ثلاث مجموعات منفصلة: الإيرادات من الأنشطة الرئيسة، الإيرادات التمويلية أو إيرادات الفوائد (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، والإيرادات الأخرى. (ب)تكاليف التمويل. (ج) النصيب من ربح أو خسارة الاستثمارات في **منشآت زميلة** (انظر القسم 14 **"الاستثمارات في المنشآت الزميلة"**) وفي **منشآت تخضع لسيطرة مشتركة** (انظر القسم 15 **"الاستثمارات في المشروعات المشتركة"**) والتي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية. (د) مصروفات الضريبة والزكاة باستثناء الضريبة المخصصة على البنود (هـ)، (ز)، (ح) أدناه (انظر الفقرة 27.29) (هـ)) مبلغ واحد يشمل مجموع ما يلي: (i) الربح، أو الخسارة بعد الضريبة من عملية غير مستمرة.و (ii) المكسب أو الخسارة بعد الضريبة، المثبتة عند القياس على بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، أو المثبتة عند استبعاد استبعاد صافي الأصول التي تشكل العملية غير المستمرة.
(f) profit or loss (if an entity has no items of other comprehensive income, this line need not be presented). (g) each item of other comprehensive income (see paragraph 5.4(b)) classified by nature (excluding amounts in (h)). (h) share of the other comprehensive income of associates and jointly controlled entities accounted for by the equity method. (i) total comprehensive income (if an entity has no items of other comprehensive income, it may use another term for this line such as profit or loss).	(و) الربح أو الخسارة (لا يعرض هذا البند المستقل إذا لم يكن لدى المنشأة بنود للدخل الشامل الاخر). (ز) كل بند للدخل الشامل الآخر (انظر الفقرة 4.5 (ب)) مصنف بحسب طبيعته (باستثناء المبالغ الواردة في (ح)) (ح) النصيب من الدخل الشامل الاخر للمنشآت الزميلة والمنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية. (ط) مجموع الدخل الشامل (إذا لم يكن لدى المنشأة بنود للدخل الشامل الآخر، يمكنها استخدام مصطلح آخر لهذا البند المنفصل مثل الربح أو الخسارة).
5.12 A new paragraph is added after paragraph 5.11 to require detail disclosure about the entity's revenue to enable users differentiate between different types from each source presented in the income statement. This paragraph should be read as follows: 5.12 An entity shall disclose details about its revenues as follows: i. Revenue from main operations subclassified into major types of activities with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of revenue from main operations. ii. Disclosure of finance revenue or interest revenue (if it it is not the main revenue), from conventional time deposit and lending and bonds separately from other sources, such as those arise from finance lease, murabaha, and application of time value of money,...etc., with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of finance revenues. An entity must disclose interest revenue from conventional time deposits and lending no matter how small this amount.	5.12 تتم إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة رقم 5.11 لاشتراط إفصاحات إضافية عن أنواع الإيرادات المعروضة في قائمة الدخل لتمكن المستفيدين من التفريق بين أنواع الإيرادات المختلفة المعروضة في قائمة الدخل. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 5.12 يجب أن تفصح المنشأة بالتفصيل عن إيراداتها كما يلي: i. الإيرادات من الأنشطة الرئيسة مفصلة حسب الأنشطة الرئيسة للمنشأة مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للإيرادات من الأنشطة الرئيسة. ii. الإفصاح عن الإيرادات التمويلية أو إيرادات الفوائد (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، الناتجة من ودائع وقروض وسندات تقليدية باستقلال عن المصادر الأخرى مثل الإيجار التمويلي والمرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود..الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للإيرادات التمويلية المختلفة. ويجب أن تفصح المنشأة عن إيرادات الفوائد من

	الودائع والقروض التقليدية أيا كان مبلغها.
iii. Other revenues and gains, subclassified into different types of revenues (for example gains from selling financial assets should be subclassified into the different types of financial assets disposed), with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of other revenues and gains.	iii. الإيرادات والمكاسب الأخرى، مفصلة حسب الأنواع المختلفة لهذه الإيرادات (على سبيل المثال تفصيل المكاسب من بيع الأصول المالية بحسب نوع الأصول المباعة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة لهذه الإيرادات والمكاسب الأخرى.
5.13 A new paragraph is added after the new paragraph 5.12 above to require additional disclosure about finance cost. The disclosure is required because it provide important information to those investors whose investment decisions are affected by their understanding of the nature of the entity's operations in light of Shariah requirements. The paragraph is read as follows: 5.13 An entity must disclose finance cost or interest expense, subclassified into different types, such as those arise from finance lease, borrowing, installment purchases and murabaha, and application of time value of money,...etc., with sufficient disclosures that enable users to differentiate between different types of finance costs. An entity must disclose interest expenses from conventional borrowing and bonds no matter how small this amount.	5.13 تضاف فقرة بعد الفقرة رقم 5.12 المضافة أعلاه لاشتراط إفصاحات إضافية حول تكاليف التمويل لتعطي تفصيلا عن أنواع تكاليف التمويل، وذلك لأن هذا الإفصاح يوفر معلومات مهمة للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بفهمهم لطبيعة عمليات الشركة ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 5.13 يجب أن تفصح المنشأة عن تكاليف التمويل أو مصروفات الفوائد الناتجة من قروض تقليدية وسندات باستقلال عن تكاليف أنواع التمويل الأخرى مثل، الإيجار التمويلي، المرابحات، وتطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود..الخ، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين الأنواع المختلفة للمصروفات التمويلية. ويجب أن تفصح المنشأة عن مصروفات الفوائد من القروض التقليدية والسندات أيا كان مبلغها.
7.4 Zakat is added to this paragraph to require presenting the Zakat paid. This paragraph is read as follows: 7.1 Operating activities are the principal revenue-producing activities of the entity. Therefore, cash flows from operating activities generally result from the transactions and other events and conditions that enter into the determination of profit or loss. Examples of cash flows from operating activities are:	7.4 يتم إضافة الزكاة إلى هذه الفقرة لاشتراط عرض المبالغ المدفوعة لسداد الزكاة المستحقة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 7.4 الأنشطة التشغيلية هي أنشطة المنشأة الرئيسة المنتجة للإيراد. وبناءً عليه، فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تنتج -بشكل عام- من المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تدخل في تحديد الربح أو الخسارة. من أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:
(a) cash receipts from the sale of goods and the rendering of services. (b) cash receipts from royalties, fees, commissions and other revenue. (c) cash payments to suppliers for goods and services. (d) cash payments to and on behalf of employees. (e) cash payments or refunds of income tax or Zakat, unless they can be specifically identified with financing and investing activities. (f) cash receipts and payments from investments, loans and other contracts held for dealing or trading purposes, which are similar to inventory acquired specifically for resale. Some transactions, such as the sale of an item of plant by a manufacturing entity, may give rise to a gain or loss that is included in profit or loss. However, the cash flows relating to such transactions are cash flows from investing activities.	(أ) المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات. (ب) المقبوضات النقدية من رسوم الامتياز والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى. (ج) المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات. (د) المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم. (هـ) المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو الزكاة، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها – بشكل محدد - بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية. (و) المقبوضات والمدفوعات النقدية من استثمارات، وقروض وعقود أخرى مُحتفظ بها لأغراض التعامل، أو المتاجرة، والتي تتشابه مع المخزون المقتنى تحديداً لإعادة البيع. قد ينشأ عن بعض المعاملات، مثل بيع إحدى الآلات من قبل منشأة صناعية، مكسب، أو خسارة تُضمن في الربح، أو الخسارة. وبالرغم من ذلك، تعد التدفقات النقدية المتعلقة بمثل تلك المعاملات تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية.
7.22 A new paragraph is added after paragraph 7.21 to require disclosure about interests received and paid on finance and returns on investments segregated according to the nature of different finance and investment arrangements. This disclosure is required because it fulfills the information needs of those users who are Shariah conscious about the entity's operations. The paragraph should be read as follows: 7.22 An entity shall disclose, if not disclosed elsewhere in the financial statements, the details of the amounts of interests	7.22 يتم إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 7.21 لاشتراط إفصاح إضافي حول تفاصيل فوائد وعوائد التمويل المقبوضة والمدفوعة وعوائد الاستثمارات مفصلة بحسب طبيعة التمويل أو الاستثمار الناشئة عنه، وذلك لأن هذا الإفصاح يوفر معلومات مهمة للمستفيدين الذي لديهم اهتمام بشرعية معاملات المنشأة. وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي: 7.22 يجب أن تفصح المنشأة عن مبالغ الفوائد وعوائد التمويل المقبوضة والمدفوعة وعوائد الاستثمارات مفصلة وفقا لطبيعة كل تمويل أو استثمار
received and paid and returns received on investments, together with a description of the nature of each related finance or investment.	مرتبط بها ما لم يكن تم الإفصاح عن ذلك في مكان اخر في القوائم المالية.

وثيقة اعتماد معايير المراجعة الدولية للتطبيق في المملكة العربية السعودية.

وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية، المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ووفقاً لسياسة مجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولي حيال تبني الدول للمعايير الدولية

The document of endorsement of ISAs for adoption in Saudi Arabia

according to the Saudi Organization for Certified Public Accountants' plan for transition to ISAs, and according the IAASB Policy Position statement regarding the adoption of international standards

المرحلة الأولى
First stage

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

Saudi Organization for Certified Public Accountants

١٤٣٥/٦/١٧هـ - ٢٠١٤/٤/١٧م

وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية، المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه التاسع للدورة السادسة المنعقد يوم السبت 1433/3/26 هـ، الموافق 2012/2/18 م، فإنه سيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

ووفقاً لخطة التحول، ولسياسة مجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولية حيال تبني المعايير الدولية، قامت الهيئة بدراسة المعايير بشكل متعمق، وإعداد نسخة معربة لنصوص المعايير الدولية، بحيث تمثل المعيار المعتمد للتطبيق في المملكة العربية السعودية.

وفيما يلي نص قرار اعتماد المعايير الدولية. المرحلة الأولى:

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المراجعة الدولية الاتية للتطبيق في المملكة العربية السعودية مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

According to the ISAs transition plan endorsed by the Saudi Organization for Certified Accountants (SOCPA), authorized during SOCPA board meeting number nine, sixth session, held on Saturday 26.03.1433 corresponding to 18.02.2012, the Committees' decisions related to the approval of standards, shall be integrated in an appendix with each standards, including the text of paragraphs added or amended and reference to cancelled paragraphs beside basis of conclusions and reference to paragraph effected by the amendments.

According to the plan and the Statement of Policy Position of the IAASB (July, 2006), SOCPA has thoroughly examined the ISAs and has prepared Arabic version for the text of the standards, which is considered the endorsed text.

Following is the text of the SOCPA decision to endorse the ISAs (first stage):

The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) has endorsed the following International Auditing Standards for the adoption in

Saudi Arabia taking in consideration the following matters:	
1. These standards are effective for audits of financial statements for periods beginning on or after 1/1/2017.	1. يسري مفعول هذه المعايير عند مراجعة القوائم المالية للفترات التي تبدأ في 2017/1/1 م، أو بعده
2. According to the Saudi Professional companies' Law, it is allowed to establish a professional company on *General Partnership* basis only. Therefore, the definition of Audit Firm is modified accordingly.	2. وفقاً لنظام الشركات المهنية في المملكة، يجوز تأسيس شركة مهنية تضامنية فقط. وعليه تم تعديل تعريف مكتب المراجعة ليتفق مع الأنظمة المعمول بها في المملكة. وقد كان نص التعريف الدولي ما يلي (المكتب: فرد ممارس أو شركة أشخاص أو شركة مساهمة أو أي منشأة أخرى لمحاسبين مهنيين.
3. The twelfth article of the Saudi CPA Law requires that Auditor must retain the audit documents and financial statements of his clients for a period not less than ten years from the date of the auditor's report. Therefore, the paragraph (23A) from ISA 230 (Audit Documentation) must be applied accordingly.	3. تنص المادة الثانية عشرة من نظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية على أنه يجب على المحاسب القانوني في جميع الأحوال الاحتفاظ بالأوراق المقدمة من العملاء وأوراق عمل المراجعة ونسخ من الحسابات الختامية وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ إصدار تقريره عن كل سنة مالية تتم مراجعتها. وعليه يجب قراءة متطلبات الفقرة (23 أ) من معيار المراجعة رقم 230 (توثيق أعمال المراجعة) في ضوء متطلبات نظام المحاسبين القانونيين.
The first stage includes the following standards	وتشتمل المجموعة الأولى المعايير الآتية:
ISA 200, Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit	المعيار 200: الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة، طبقاً لمعايير المراجعة
ISA 210, Agreeing the Terms of Audit Engagements	المعيار 210: الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة
ISA 220, Quality Control for an Audit of Financial Statements	المعيار 220: رقابة الجودة لمراجعة القوائم المالية
ISA 230, Audit Documentation	المعيار 230: توثيق أعمال المراجعة
ISA 240, The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements	المعيار 240: مسئوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية
ISA 250, Consideration of Laws and Regulations in an Audit of Financial Statements	المعيار 250: مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية
ISA 260, Communication with Those Charged with Governance	المعيار 260: الاتصال بالمكلفين بالحوكمة
ISA 265, Communicating Deficiencies in Internal Control to Those Charged with Governance and Management	المعيار 265: إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية في مشروع التحول

من معايير المراجعة السعودية إلى معايير المراجعة الدولية

يهدف هذا المقال إلى تقديم بعض المعلومات عن المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية المقرر تطبيقها – إن شاء الله – في المملكة العربية السعودية اعتباراً من أول يناير عام ٢٠١٧، مع بيان أهمية تطبيق معايير هذه المجموعة، من خلال استعراض بعض الفقرات التي تؤكد على أنها سوف تحسن من جودة عملية المراجعة، دون أن تحمل المراجعين الخارجيين بأية مسؤوليات اضافية. ويُطلق على المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية عنوان «المبادئ العامة والمسؤوليات». وتأخذ هذه المجموعة الأرقام (٢٠٠ – ٢٩٩). وتتكون المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية من ثمانية معايير هي:

د. أشرف محمد منصور
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعيار رقم (٢٠٠) بعنوان "الأهداف العامة للمراجع المستقل، والقيام بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة".
المعيار رقم (٢١٠) بعنوان "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة".
المعيار رقم (٢٢٠) بعنوان "رقابة الجودة لمراجعة القوائم المالية".
المعيار رقم (٢٣٠) بعنوان "توثيق أعمال المراجعة".
المعيار رقم (٢٤٠) بعنوان "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية".
المعيار رقم (٢٥٠) بعنوان "مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية".
المعيار رقم (٢٦٠) بعنوان "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة".
المعيار رقم (٢٦٥) بعنوان "إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة".

ولاتخاذ قرار بإمكانية تطبيق المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية في المملكة العربية السعودية، خضعت هذه المجموعة إلى ثلاثة أنواع من الدراسات خاصةً في ظل عدم وجود معايير مناظرة لها في معايير المراجعة السعودية (باستثناء معيار مسؤولية المراجع عن غش القوائم المالية) هي:

الدراسة النظامية: والتي تهدف إلى التأكد من عدم احتواء معايير هذه المجموعة لما قد يخالف الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم احتواء المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على ما قد يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.

الدراسة الشرعية: والتي تهدف إلى التأكد من عدم احتواء هذه المجموعة لما قد يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم احتواء المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على ما قد يتعارض مع الشريعة الاسلامية، بل أن ما تتضمنه معايير هذه المجموعة من أحكام ومتطلبات لتحقيق جودة أداء العمل، يتفق تماماً مع أحكام الشريعة الاسلامية والتي تحض على إتقان العمل والإخلاص في أدائه.

الدراسة الفنية: تهدف إلى التأكد من عدم احتواء هذه المجموعة على معوقات فنية، قد تُصعب من عملية تطبيقها من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود معوقات جوهرية يمكن أن تكون عائقاً أمام فهم واستيعاب وتطبيق مكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة لأحكام ومتطلبات هذه المجموعة من المعايير. فلم يتضح وجود أية أمور في هذه المجموعة تتطلب تأهيلاً خاصاً للمراجع، أو تحتاج جهوداً أو قدرات تختلف عن القدرات المطلوبة لمزاولة المهنة في المملكة العربية السعودية، كما حددها نظام المحاسبين القانونيين بالمملكة. وإن ظهرت بعض المعوقات عند التطبيق يمكن مواجهتها من خلال الحقائب والدورات التدريبية التي تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإعدادها. كما أنه لم تظهر أية مشكلات من تطبيق هذه المجموعة في الدول القريبة اقتصادياً من المملكة العربية السعودية، والتي طبقت المعايير الدولية للمراجعة، مثل: جمهورية مصر العربية.

ويحقق تطبيق المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية العديد من المزايا العامة أهمها:

مواكبة أية تطورات علمية أو مهنية ذات علاقة، ومنها ما صدر من لوائح خاصة بحوكمة الشركات، ودور الأشخاص المسؤولين عن تطبيقها في شركات المساهمة، حيث تضمنت المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على معيارين ذات علاقة بحوكمة الشركات هما المعيار رقم (٢٦٠) بعنوان «الاتصال بالمكلفين بالحوكمة»، والمعيار رقم (٢٦٥) بعنوان «إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة». ورغم أن بعض معايير المراجعة السعودية تناولت ذلك، إلا أن الأمر اقتصر على بعض الفقرات في أحد المعايير دون وجود معيار مستقل لذلك (معيار المراجعة السعودي رقم (١٥) بعنوان مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية، ورقم (١١) بعنوان الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية).

وجود قائمة بجميع المصطلحات الفنية المهنية الواردة في هذه المجموعة من معايير المراجعة (وغيرها من مجموعات معايير المراجعة الدولية الأخرى)، والتي تعد بمثابة لغة للتخاطب بين مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة، وغيرهم ممن لهم علاقة بالمجال المحاسبي، وهو الأمر الذي لا يتوافر في معايير المراجعة السعودية.

يتضمن كل معيار من معايير هذه المجموعة على عدد من الفقرات الأساسية، وعدد من الفقرات التفسيرية التي تهدف إلى ايضاح كل فقرة من الفقرات الأساسية، كما قد تتضمن بعض المعايير على ملحق أو أكثر لبيان كيفية تطبيقه، وهو الأمر الذي لا يتوافر في معايير المراجعة السعودية.

تعد معايير هذه المجموعة من معايير المراجعة الدولية – بل وجميع معايير المراجعة الدولية بمثابة وحدة واحدة، لا يمكن تطبيق أي معيار منها دون باقي المعايير الأخرى.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية وجودة عملية المراجعة:

من المتوقع أن يكون تطبيق المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية في المملكة العربية السعودية مفيداً لاقتصاد المملكة بشكل عام، ومفيداً للأطراف ذات العلاقة ببيئة الأعمال في المملكة بشكل خاص. ومن أهم هذه الأطراف: المستثمرون، والمقرضون، ومزاولو مهنة المحاسبة والمراجعة، وبعض الجهات الحكومية (مثل مصلحة الزكاة والدخل). ويمثل تطبيق المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية في المملكة إضافة جيدة لمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة. فمن المتوقع أن يُحسن ذلك من جودة أداء عملية المراجعة، ويرفع من كفاءتها وفعاليتها، وفي نفس الوقت من غير المتوقع أن يترتب على تطبيقها معارضة محتملة من جانب المحاسبين القانونيين في المملكة، حيث أن هذه المجموعة لن تحملهم أية مسؤوليات جديدة، بخلاف المطلوبة بموجب معايير المراجعة السعودية، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة. ويمكن التأكيد على أهمية هذه المجموعة في تحسين جودة المراجعة – والتدليل على ذلك من خلال عرض بعض الفقرات الواردة في معايير هذه المجموعة كالتالي:

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية وطبيعة دور ومسؤولية المراجع الخارجي تجاه القوائم المالية: لن تغير معايير المجموعة الأولى من طبيعة دور ومسؤولية المراجع الخارجي تجاه القوائم المالية. ويؤكد على ذلك الفقرة رقم (٥) من معيار (٢٠٠)، حيث أشارت إلى أن: معايير المراجعة تتطلب من المراجع، كأساس لإبداء رأيه، أن يحصل على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من تحريف جوهري، سواء بسبب غش، أو خطأ. إن التأكيد المعقول، هو أعلى مستوى ممكن من التأكيد، فالتأكيد المعقول لا يُعد مستوى مطلقاً من التأكيد، نظراً لوجود قيود ملازمة للمراجعة تتمثل في أن معظم أدلة المراجعة والتي يعتمد عليها المراجع في استنتاجاته وتكوين رأيه هي أدلة مقنعة، أكثر منها قطعية. وتنبع أهمية هذه الفقرة من أنها تؤكد للمراجعين الخارجيين على أن التأكيد الذي يقدمه تأكيد معقول (كما هو الحال القائم) وليس مطلق، الأمر الذي يُطمئنهم بعدم تحملهم مسؤولية تقديم رأي مطلق، وما قد يترتب على ذلك من تحملهم للمساءلة القانونية. ويساعد ذلك إلى حد كبير في إزالة أية مخاوف محتملة من قبل المراجعين الخارجيين في المملكة من تطبيق معايير هذه المجموعة، بل وغيرها من معايير المراجعة الدولية.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية وممارسة كلاً من الحكم المهني ونزعة الشك المهني للمراجع: تؤكد المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على أهمية ممارسة كلاً من الحكم المهني ونزعة الشك المهني للمراجع. حيث أشارت الفقرة (٧) من المعيار (٢٠٠) إلى أنه: تشتمل معايير المراجعة على أهداف ومتطلبات والتطبيق والمواد التفسيرية الأخرى، تم تصميمها لدعم المراجع في الحصول على تأكيد معقول. كما تتطلب معايير المراجعة بأن يمارس المراجع الحكم المهني، ويحافظ على نزعة الشك المهني خلال تخطيط وتنفيذ المراجعة. ويساعد الالتزام بذلك في تحسين جودة عملية المراجعة في مراحلها المختلفة، خاصة مرحلتي التخطيط والتنفيذ.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية وأهداف المراجع: لم تغير معايير هذه المجموعة من أهداف المراجع، حيث أشارت الفقرة (١١) من معيار (٢٠٠) إلى أن الأهداف العامة للمراجع عند القيام بمراجعة القوائم المالية تتمثل في: (أ) الحصول على تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية ككل من أي تحريف جوهري، سواء بسبب غش، أو خطأ، ومن ثم تمكين المراجع من إبداء رأيه بشأن ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها (من جميع النواحي الجوهرية)، طبقاً لإطار التقرير المالي المعمول به. (ب) إعداد تقرير عن القوائم المالية، والإبلاغ حسبما تتطلبه معايير المراجعة، بما يتفق مع النتائج التي توصل إليها المراجع. ويساعد ذلك إلى حد كبير في إزالة أية مخاوف محتملة من قبل المراجعين الخارجيين في المملكة من تطبيق هذه المعايير الدولية.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية وأنظمة ولوائح الدولة التي تُطبق فيها هذه المعايير: أكدت المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على أهمية أن يلتزم المراجعين الخارجيين عند تطبيق هذه المعايير بأنظمة ولوائح الدولة التي تُطبق فيها هذه المعايير. حيث أشارت الفقرة رقم (أ٥٥) من معيار (٢٠٠) إلى أنه: عند تنفيذ المراجعة، قد يكون المراجع مطالباً بالالتزام بمتطلبات قانونية، أو تنظيمية، بالإضافة إلى معايير المراجعة. وفي حالة أن تلك النظام أو اللائحة تختلف عن معايير المراجعة، يتم القيام بالمراجعة فقط طبقاً للنظام أو اللائحة، ومن أهم الأمثلة على ذلك مدة الاحتفاظ بأوراق عمل المراجعة، حيث أشارت الفقرة (أ٢٣) من المعيار (٢٣٠) إلى ما يلي: ..... لا تقل مدة الاحتفاظ بأوراق المراجعة عادةً عن ٥ سنوات من تاريخ تقرير المراجع. في حين أن المادة الثانية عشرة من نظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية

السعودية تنص على أنه: يجب على المحاسب القانوني في جميع الأحوال الاحتفاظ بالأوراق المقدمة من العملاء وأوراق عمل المراجعة ونسخ من الحسابات الختامية وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ إصدار تقريره عن كل سنة مالية تتم مراجعتها. وفي ضوء ذلك يكون المراجع ملتزماً بما جاء بأنظمة ولوائح الدولة التي تطبق معايير المراجعة الدولية. أي أنه في حالة وجود أحكام أو متطلبات معينة في معايير المراجعة الدولية تتعارض مع أحكام ومتطلبات الأنظمة واللوائح المعمول بها في دولة معينة، يتم الالتزام بما ورد في أنظمة ولوائح هذه الدولة. ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة قناعة حكومات الدول بأهمية هذه المعايير، خاصة وأنها لا تتعارض مع أنظمتها ولوائحها، ومن ثم توفر للمراجع المقومات اللازمة التي تمكنه من أداء عميلة المراجعة بجودة عالية.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الأخرى: يمكن للدولة التي تطبق – أو سوف تطبق – معايير المراجعة الدولية أن تطبق في نفس الوقت معايير مراجعة أخرى، حيث أشارت الفقرة (أ٥٦) من المعيار رقم (٢٠٠) على أنه: يجوز للمراجع القيام بالمراجعة، طبقاً لكل من معايير المراجعة الدولية، ومعايير المراجعة الخاصة بدولة معينة، ومن ثم لا يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى إلزام الدولة التي تطبقها بعدم تطبيق معايير غيرها. ويساعد ذلك إلى حد كبير في إزالة أية مخاوف محتملة من قبل الجهات المسؤولة في المملكة من تطبيق هذه المعايير الدولية.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية واستقلال المراجع: أكدت المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على أهمية استقلال المراجع، حيث أشارت الفقرة (١٤) من المعيار (٢٠٠) إلى أنه: يجب على المراجع الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بارتباطات مراجعة القوائم المالية، بما في ذلك، ذات الصلة بالاستقلال. كما أشارت الفقرة (١١) من معيار المراجعة رقم (٢٢٠) إلى أنه: يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط أن يتوصل إلى استنتاج عن مدى الالتزام بمتطلبات الاستقلال المطلوبة لارتباط المراجعة، ولتحقيق ذلك، يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط الحصول على المعلومات ذات العلاقة من المكتب، لتحديد وتقويم الظروف والعلاقات التي تشكل تهديداً للاستقلال؛ تقويم المعلومات الخاصة بالمخالفات المحددة التي تتعلق بسياسات وإجراءات الاستقلال الخاصة بالمكتب، لتحديد ما إذا كانت تشكل تهديداً للاستقلال المطلوب لارتباط المراجعة؛ اتخاذ التصرف المناسب للقضاء على مثل هذه التهديدات، أو تخفيضها لمستوى مقبول بتطبيق الإجراءات الوقائية، أو الانسحاب من ارتباط المراجعة. ومن المؤكد أن حماية استقلال المراجع من أية تهديدات يُحسن من أدائه، ومن ثم تحسين جودة عملية المراجعة.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية ووضع قيود على ارتباط المراجعة: أكدت هذه المجموعة على حق المراجع في عدم وضع قيود على ارتباط المراجعة. فقد أشارت الفقرة (٧) من معيار (٢١٠) إلى أنه: إذا فرضت الإدارة، (أو المكلفون بالحوكمة) قيوداً على نطاق عمل المراجع في شروط ارتباط المراجعة المرتقب، بشكل يعتقد المراجع معه بأن القيود المفروضة ستؤدي إلى امتناعه عن إبداء رأيه في القوائم المالية، يجب على المراجع في هذه الحالة، عدم قبول ارتباط مقيد كارتباط مراجعة، ما لم يتطلب نظام، أو لائحة فعل ذلك. ومن المؤكد أن هذا الأمر يساعد المراجع على أداء ارتباط المراجعة بشكل أفضل.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية ورقابة جودة أداء ارتباط المراجعة: تضمنت المجموعة الأولى معياراً متعلقاً برقابة جودة أداء ارتباط المراجعة هو المعيار (٢٢٠) بعنوان «رقابة الجودة لمراجعة القوائم المالية»، حيث تنص الفقرة (٦) منه على: يهدف المراجع إلى تنفيذ إجراءات رقابة الجودة على مستوى الارتباط ككل، والتي توفر له تأكيد معقول بأن: (أ) تتم المراجعة في إطار الالتزام بالمعايير المهنية، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. (ب) التقرير الذي يصدره المراجع، مناسب للظروف. كما تنص الفقرة (٨) من نفس المعيار على أنه: يجب أن يتحمل الشريك المسؤول عن الارتباط، مسؤولية الجودة الشاملة لكل ارتباط مراجعة يكلف به. ومن المؤكد أن هذا الأمر سوف يساعد المراجع على أداء عملية المراجعة بجودة أعلى.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية وعدم الالتزام بمتطلب أو أكثر في معايير المراجعة: أكدت المجموعة الأولى على أنه قد يضطر المراجع الى عدم الالتزام بمتطلب ورد في احدى معايير المراجعة. فقد نصت الفقرة (١٢) في المعيار (٢٣٠) على أنه: إذا كان في حالات استثنائية في تقدير المراجع، أنه من الضروري مخالفة متطلب ذات علاقة، نص عليه معيار مراجعة، يجب على المراجع توثيق كيف تحقق إجراءات المراجعة البديلة التي تم تنفيذها، هدف هذا المتطلب، ومبررات مخالفة المتطلب.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية ومسؤولية المراجع عن الغش: تؤكد هذه المجموعة على أن المراجع ليس مسؤولاً عن منع واكتشاف الغش. فقد أشارت الفقرة (٤) من المعيار (٢٤٠) إلى أن المسؤولية الأساس عن منع واكتشاف الغش، تقع على كل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، أما الفقرة (٥) أشارت إلى أن: المراجع الذي يقوم بالمراجعة، طبقاً لمعايير المراجعة، يكون مسؤولاً عن الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية في مجملها تخلو من تحريف جوهري، سواء بسبب غش، أو خطأ.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية والأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية: لم تتجاهل هذه المجموعة مراعاة المراجع للأنظمة واللوائح ذات العلاقة عند مراجعة القوائم المالية، حيث تضمنت معياراً خاصاً بهذا الأمر هو المعيار رقم (٢٥٠) بعنوان «مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية». وفي نفس الوقت لم تحمل هذه المجموعة المراجع مسؤوليات اضافية بخصوص مراعاته للأنظمة واللوائح ذات العلاقة عند مراجعة القوائم المالية. فقد أشارت الفقرة رقم (٤) من المعيار رقم (٢٥٠) إلى أن: المراجع غير مسؤول عن منع عدم الالتزام، ولا يتوقع منه أن يكتشف عدم الالتزام بجميع الأنظمة واللوائح.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية وحق المراجع في التواصل مع الأطراف ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية: أكدت المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على حق المراجع في التواصل بشكل مستمر مع الأطراف ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية، وبشكل خاص مع المكلفين بالحوكمة، حيث أشارت الفقرة (٢١) من معيار المراجعة (٢٦٠) إلى أنه: يجب على المراجع، التواصل مع المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب، ويُمكن هذا الأمر المراجع من ابلاغ المكلفين بالحوكمة بما علم به من معلومات يلزم اطلاعهم عليها، مما يساعد المراجع على أداء مهمة المراجعة ويُعزز من جودة عملية المراجعة.

المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الداخلية: أكدت المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية على عدم تحمل المراجع لأية مسؤوليات اضافية بشأن تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة الخاضعة للمراجعة، حيث أشارت الفقرة (٢) من معيار المراجعة (٢٦٥) إلى أنه: يجب على المراجع أن يحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، عند التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها. وعند إجراء هذه التقديرات للخطر، يأخذ المراجع في الحسبان الرقابة الداخلية، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية. إن عدم مطالبة المراجع بإبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية، يخفف من الأعباء الملقاة على عاتقه، مما يشجعه على بذل العناية المهنية الواجبة لزيادة جودة المراجعة.

إن الفقرات المعروضة أعلاه تعد أمثلة على أن المجموعة الأولى من معايير المراجعة الدولية سوف تعزز من جودة المراجعة، وفي نفس الوقت لن تحمل المراجعين الخارجيين أية أعباء أو مسؤوليات اضافية، الأمر الذي يشجع جميع الأطراف ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية على تشجيع تبني هذه المعايير.

ملاحظات مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB) على ورقة الشورة العامة

بخصوص نظام الحوكمة المستقبلي لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)

إن مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB) يقدر كثيراً الفرصة التي أتيحت له لتقديم ملاحظاته على ورقة المشورة المعنونة «نظام الحوكمة المستقبلي الخاص بمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)» التي أعدتها مجموعة مراجعة نظام حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

إن الاعمال التي يقوم بها مجلس مراقبة المصلحة العامة، كهيئة دولية مستقلة للرقابة تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وتحسين نوعية المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، وسلوك المهنة وآدابها، والتعليم، التي وضعها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)، ومجلس المعايير الدولية لسلوك المهنة وآدابها، (IES BA) ومجلس المعايير الدولية للتعليم (IAESB) بدعم من الاتحاد الدولي للمحاسبين، تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الشفافية والمصداقية والجودة العالية للتقارير المالية.

لقد كان مجلس مراقبة المصلحة العامة ومايزال، داعماً نشطاً لتوفير متطلبات تعزيز هيكلة نظام حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، لأن ذلك يعد تدبيراً لازماً وعاجلا لا غنىً عنه لتحسين نزاهة حسابات القطاع العام والاستقرار المالي العالمي. إن مصداقية حسابات القطاع العام تستند إلى وجود هيكل مراقبة مستقل وموثوق، ويعطي ضمانا بشأن جودة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وخدمتها للمصلحة العامة، وبالتالي تسهيل عملية تبنيها.

تتشكل هذه الملاحظات من أربعة أقسام. القسم الأول، مقدمة موجزة عن مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB) والاعمال التي يقوم بها. القسم الثاني، يشير إلى الحاجة إلى تعزيز هيكل نظام حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IP SASB). ويشمل القسم الثالث ردود مجلس مراقبة المصلحة العامة المحددة عن الأسئلة الواردة في ورقة المشورة والقسم الرابع، يتضمن استنتاجاً شاملاً من مجلس مراقبة المصلحة العامة بخصوص هذه المشورة.

القسم الأول: مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB):

يتمثل التكليف المناط بمجلس مراقبة المصلحة العامة في «زيادة ثقة المستثمرين وغيرهم، في أن أنشطة المصلحة العامة التي يقوم بها الاتحاد الدولي للمحاسبين بما في ذلك وضع المعايير من قبل مجالس الاتحاد الدولي للمحاسبين المستقلة المخصصة لإعداد تلك المعايير تستجيب بشكل صحيح للمصلحة العامة». وتشمل مجالس الاتحاد الدولي للمحاسبين المستقلة المخصصة لإعداد المعايير التي يشرف عليها مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB): مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)، ومجلس المعايير الدولية لسلوك المهنة وآدابها، (IESBA) ومجلس المعايير الدولية للتعليم (IAESB). وكان مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (IPSASB) قد ترك خارج تفويض مجلس مراقبة المصلحة العامة عند أنشاء الأخير في عام ٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجلس مراقبة المصلحة العامة بالإشراف على الهيئة الاستشارية للالتزام ولجنة الترشيح التابعتين للاتحاد الدولي للمحاسبين.

إن الهدف من الرقابة التي يقوم بها مجلس مراقبة المصلحة العامة، هو المساعدة في التأكد من أن المعايير الدولية تستجيب تماماً للمصلحة العامة (احتياجات أصحاب المصلحة) وأنها تنطوي على أعلى درجة ممكنة من الجودة.

يدير مجلس مراقبة المصلحة العامة عمله ضمن نظام من ثلاث قوائم، مشكلة من ثلاثة مجالس مستقلة لوضع المعايير (مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)، ومجلس المعايير الدولية لسلوك المهنة وآدابها (IESBA) ومجلس المعايير الدولية للتعليم (IAESB)، وهيئة مستقلة للرقابة (PIOB)، مسؤولة أمام جهة رقابية (مجموعة المراقبة).

في هذا السياق، نجد أن مجلس مراقبة المصلحة العامة، يشرف على مجالس وضع المعايير من خلال: (أ) فحص واعتماد إستراتيجياتها وخطط عملها، مع حقه في طلب تضمين مشروعات، إذا كان ذلك في صالح المصلحة العامة؛ (ب) المراقبة المباشرة لاجتماعات مجالس وضع المعايير ومجموعاتها الاستشارية، بما في ذلك مراقبة تفاعلات مجالس وضع المعايير والمجموعات الاستشارية وعملياتها؛ و(ج) الإشراف على الترشيحات لمجالس وضع المعايير والمجموعات الاستشارية. إن معايير المراجعة، والتأكيد، وسلوك المهنة وآدابها، والتعليم لا يتم نشرها إلا بعد موافقة مجلس مراقبة المصلحة العامة على الخطوات الإجرائية المتبعة والتأكد من الاستجابة للمصلحة العامة.

يقوم مجلس مراقبة المصلحة العامة بأداء مسؤولياته من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تم وضعها بشكل مستقل من قبل مجلس مراقبة المصلحة العامة. منهجية الرقابة ومنهجية التأكد التي يتبعها مجلس مراقبة المصلحة العامة مبنية على المخاطر، وتجمع بين المراقبة المباشرة لاجتماعات مجالس وضع المعايير ومجموعاتها الاستشارية، وبين المراقبة عن بعد عن طريق الهاتف أو مؤتمر الفيديو. يتم اختيار نموذج رقابة لكل مجلس من مجالس وضع المعايير وكل مجموعة من المجموعات الاستشارية، من بين أربعة نماذج للتأكد من الرقابة، قام بصياغتها مجلس مراقبة المصلحة العامة، وكل منها له مستوى مختلف من التأكد. ويتم في كل عام تطوير خطة رقابة لكل مجلس من مجالس وضع المعايير وكل مجموعة من المجموعات الاستشارية، وللهيئة الاستشارية للالتزام ولجنة الترشيح. ويتم التقرير كتابياً عن جميع الاجتماعات التي تتم مراقبتها، سواءً بشكل مباشر أو عن بعد. بالإضافة إلى ذلك، يقوم موظفو مجلس مراقبة المصلحة العامة بتقديم مذكرات إحاطة كتابية لمراقبي مجلس مراقبة المصلحة العامة وإجراء تحليلات فحص موسع (ER) ومحدود (LR) للخطوات الإجرائية المتبعة في كل معيار أو إستراتيجية قامت بتطويرها مجالس وضع المعايير.

ويتم التأكد من استمرارية واتساق عملية المراقبة واتساقها من خلال: (أ) عقد اجتماعات ربع سنوية لمجلس مراقبة المصلحة العامة، حيث تتم مناقشة القضايا والاهتمامات في جلسات مغلقة، على نحو منفصل ومستقل، مع قيادة الاتحاد الدولي للمحاسبين ورئيسي مجلس وضع المعايير والمجموعة الاستشارية، (ب) رابط اتصال لأعضاء مجلس مراقبة المصلحة العامة وموظفيه للوصول إلى قاعدة بيانات تحتوي على جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بكل مشروع قيد التطوير في كل مجلس من مجالس وضع المعايير، بما في ذلك مذكرات الإحاطة التي يعدها الموظفون ومذكرات المراقبة التي يعدها المراقبون، و(ج) مراقبة الموظفين للمشروعات.

وأظهرت الردود على عملية التشاور التي أطلقها مجلس مراقبة المصلحة العامة في مايو ٢٠١٢، بشأن «برنامج عمل مجلس مراقبة المصلحة العامة لعام ٢٠١٢ وما بعده» دعماً قوياً لعملية المراقبة التي يقوم بها مجلس مراقبة المصلحة العامة ولنظامه المكون من ثلاث قوائم.

تصدر كل ثلاثة أشهر تحديثات بعد كل اجتماع لمجلس مراقبة المصلحة العامة، يفصح فيها عن كامل أجندة الاجتماعات، وتتضمن ملخصات للاجتماعات ربع السنوية مع بيان كامل للقرارات المعتمدة، ومؤشرات المناقشات التي جرت. وبالإضافة إلى تقريره السنوي العام، فإن مجلس مراقبة المصلحة العامة ينشر بموقعه الإلكتروني خطط المراقبة السنوية المعتمدة لكل مجلس من مجالس وضع المعايير والمجموعة الاستشارية والهيئة الاستشارية. علاوة

على ذلك، تتضمن التقارير العامة لمجلس مراقبة المصلحة العامة قسماً منفصلاً يحتوي على التوصيات التي أثارها مجلس مراقبة المصلحة العامة مع مجالس وضع المعايير والمجموعات الاستشارية والهيئة الاستشارية ولجنة الترشيح، والوضع الذي هي عليه عند تاريخ صدور التقرير.

القسم الثاني: الحاجة إلى تقوية هيكلة نظام حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتعزيزه.

إن مجلس مراقبة المصلحة العامة ظل ينظر في عملية مراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام منذ إنشائه عام ٢٠٠٥. ومنذ عام ٢٠١١، قام المجلس بمناقشة هذه العملية في عدة اجتماعات. فمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، هو المجلس الوحيد من بين مجالس وضع المعايير التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين الذي لا يخضع لمراقبة مستقلة.

في عام ٢٠١١، أجرى الاتحاد الدولي للمحاسبين مشورة بشأن خيارين لإجراء المراقبة على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وتحسين حوكمته، وتعزيز مصداقية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: (أ) باستخدام الهيكل الحالي لمجلس مراقبة المصلحة العامة، أو (ب) إنشاء هيئة مخصصة لذلك. وأظهرت هذه المشورة تأييداً ساحقاً للمراقبة التي تحقق المصلحة العامة ولعملية تقوية هذا المجلس حسب ما هو متبع لمجالس وضع المعايير الأخرى، مع أن الاجابات كانت منقسمة بين خيارين، أي أن يقوم بذلك مجلس مراقبة المصلحة العامة أو هيئة منفصلة.

وقد ناقش مجلس مراقبة المصلحة العامة هذه المشورة وقرر «أن يبقى على أهبة الاستعداد للقيام بمراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام» واعتبر أن المهارات والخبرات التي توافرت له على مدى الزمن في مجال مراقبة مجالس وضع المعايير لتحقيق المصلحة العامة يمكن الاستفادة منها في مراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وربما تشكل، على الأقل مؤقتاً، حلاً فورياً فعالاً قليل التكلفة.

ومع ذلك، فقد تم في شهر فبراير عام ٢٠١٣، عقد اجتماع مائدة مستديرة في نيويورك، بشأن حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، دعت لها، مجموعة المراقبة وحضرها، مجلس مراقبة المصلحة العامة بالكامل ومشاركين آخرين. ورأت مجموعة المراقبة أن مجلس مراقبة المصلحة العامة ومجموعة المراقبة ليس هما الهيكل الأنسب لتوفير مراقبة مستقلة لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

القسم الثالث: الردود عن الأسئلة الواردة بورقة المشورة

السؤال الأول:

هل توافق على أن هناك حاجة لتعزيز عملية المراقبة والاشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؟ إذا كان الأمر كذلك، هل تفضل:

أ. أن يقوم بعملية المراقبة والإشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مجلس وأمناء المراقبة التابعين لمؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي؟

ب. أن تقوم مجالس مراقبة وإشراف منفصلة بالمراقبة والإشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وفي الوقت نفسه يبقى تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين؟

ج. إعادة تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام خارج الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتكون له هيئات خاصة به للمراقبة والإشراف؟

د. أسلوب آخر، يشمل الجمع بين بعض الخيارات المذكورة أعلاه أو تسلسل تنفيذها (على سبيل المثال، أساليب قصيرة المدى/ طويلة المدى)؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى بيان الأسلوب.

يوافق مجلس مراقبة المصلحة العامة على أن هناك حاجة ملحة وقوية لتعزيز عملية المراقبة والإشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وينبغي، من وجهة نظرنا، استخدام المعيارين التاليين موجهات لتقويم الخيارات الممكنة:

١ ما هي أفضل السبل لتعزيز مصداقية مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من خلال مراقبة مستقلة.

٢. ما هي أفضل طريقة لضمان أن يتم تبني الحكومات لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بدرجة واسعة في غياب الحوافز.

أ) المراقبة والاشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بواسطة مجلس المراقبة وأمنائها التابعين لمؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي:

إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، هي إلى حد كبير مقتبسة للقطاع العام من المعايير الدولية للتقرير المالي، لذلك فإن المراقبة والإشراف من قبل مجلس المراقبة وأمنائها التابعين لمؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، سوف يكون بديلاً مناسباً.

> معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، هي إلى حد كبير مقتبسة للقطاع العام من المعايير الدولية للتقرير المالي

يكمن العائق الرئيسي لهذا الخيار في أن مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، تقف ضد توسيع تكليف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، على الأقل في السنوات القليلة القادمة، ليشمل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. هذا من شأنه أن يشير، من منظور المصلحة العامة، إلى أن النظر في هذا الخيار غير ممكن عملياً في حدود فترة زمنية معقولة. بالإضافة إلى ذلك، هناك عيب ثان تمت الإشارة إليه خلال مناقشات المائدة المستديرة التي عقدتها مجموعة المراقبة فيما يتعلق بمجلس مراقبة المصلحة العامة، ينطبق أيضاً على مجلس معايير المحاسبة الدولية: تركيزه على القطاع الخاص؛ فإدخال معايير محاسبة القطاع العام ضمن هيكل المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) قد لا يساعد في المحافظة على هذا التركيز.

أخيراً، فإن هذا الخيار يطرح أيضاً تحديات مماثلة لتلك التي نشأت عندما اعتبر مجلس مراقبة المصلحة العامة ومجموعة المراقبة كجهتين ممكنتين للمراقبة والإشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بما في ذلك الحاجة إلى تغيير تشكيل مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB) (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS) ومجموعة المراقبة (MG) (مجلس المراقبة MB).

ب) أن تقوم مجالس مراقبة وإشراف منفصلة بالمراقبة والإشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وفي الوقت نفسه يبقى تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين

في هذا الخيار، ربما يتم اتباع التجربة المتمثلة في قيام مجلس مراقبة المصلحة العامة ومجموعة المراقبة بالإشراف والمراقبة على مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)، ومجلس المعايير الدولية لسلوك المهنة وآدابها (IESBA) ومجلس المعايير الدولية للتعليم (IAESB). حيث يمكن أن يكون ذلك، وسيلة متخصصة قليلة التكلفة لتطبيق المراقبة.

إن إنشاء مجالس مراقبة وإشراف منفصلة لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، يسمح أن يتم اختيار أعضائها من منظمات لها تحديداً اهتماماً وخبرة بالقطاع العام، على سبيل المثال، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي ومنظمة الإنتوساي، أو غيرها من المنظمات المشابهة. فالتوازن الجغرافي للأعضاء في أية هيئة رقابية يكون مهماً جداً.

وهناك حجة عملية حاسمة لصالح هذا الخيار، تتمثل في ضمان التمويل الذي سيقدمه الاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث يمكن بالتالي أن يتم التنفيذ سريعاً.

الحجة الرئيسية التي طرحت ضد هذا الخيار خلال مناقشات المائدة المستديرة التي عقدتها مجموعة المراقبة، هي أن المجلس الذي يصدر معايير المحاسبة في القطاع العام، ينبغي ألا يتواجد داخل الهيكل المالي والتنظيمي لمنظمة من القطاع الخاص، مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين. وفقاً لوجهة النظر هذه، قد لا تكون الحكومات راغبة في تبني هذه المعايير، لأنها لن تكون مملوكة للقطاع العام.

ج) إعادة تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام خارج الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتكون له هيئات خاصة به للمراقبة والإشراف:

ميزة هذا الخيار، هو إقامة مجلس لمعايير محاسبية للقطاع العام خارج منظمة خاصة، مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين. إن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من قبل الحكومات، يمكن أن يتيسر إذا كان مجلسها خارج الاتحاد الدولي للمحاسبين. هذا هو الخيار الأمثل من الناحية النظرية. لأنه يضمن الاستقلال، ويمكن بناؤه اعتماداً على العمل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهو يتيح بشكل مناسب للأشخاص المستقلين وذوي الخبرة المشاركة في المراقبة، لكن قد تكون له بعض العيوب. فالعيوب الثلاث الرئيسية هي: (أ) من المحتمل، أن يكون تأثير المعايير المتبعة في محاسبة القطاع الخاص على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، أقل قوة إذا تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من محاسبين فقط من القطاع العام، وقد يؤدي ذلك إلى أن يكون القطاع أقل حياداً؛ (ب) سيكون التمويل مسألة خطيرة: من الذي سيقوم بالدفع للمجلس وهيكله الرقابي؟، و(ج) المدى الذي سيتم فيه الاحتفاظ بالمجلس الحالي وخبرته المتراكمة.

د) أسلوب آخر، يشمل الجمع بين بعض الخيارات المذكورة أعلاه أو تسلسل تنفيذها (على سبيل المثال، أساليب قصيرة المدى/ طويلة المدى) ؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى بيان الأسلوب:

إن المعياريين المذكورين في القسم الثالث للاستخدام كموجهين لتفكيرنا بشأن هذا الموضوع، يمكن استيفاؤهما بدرجة أفضل من خلال:

١. تنفيذ الخيار (ب) على المدى القصير، لتلبية الحاجة الملحة لتطبيق رقابة مستقلة.

٢. النظر في الخيار (ج) على المدى الطويل، إذا نشأت أمور تتعلق بالاستقلال.

السؤال الثاني:

هل توافق على نطاق التكليف المقترح للجهة (الجهات) التي تتولى المراقبة والإشراف على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، كما ورد بالفقرة (أ) من القسم الرابع؟ هل هناك موضوعات أخرى ينبغي معالجتها؟

لم يتم شرح التكليف المقترح بشكل واضح في ورقة المشورة. وبالخصوص، ليس من الواضح ما إذا كانت مجموعة فحص نظام الحوكمة تفكر في إنشاء هيئة واحدة تقوم بالمراقبة والإشراف، كليهما، على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، أو تفكر في إنشاء هيئات منفصلة. الاحتمال الأول يبدو ضمناً من الطريقة التي تمت بها صياغة السؤال الثاني وصياغة التكليف المقترح بالفقرة (أ) من القسم الرابع في ورقة المشورة.

لم يتم بوضوح تحديد مسؤوليات جهة المراقبة وجهة الإشراف. ويعد ذلك عنصراً أساسياً في ترتيب نظام الحوكمة المقترح. وينبغي توضيح ذلك من قبل مجموعة فحص نظام الحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد تخوفات أخرى للتكليف المقترح:

(أ) ليس هناك إشارة إلى أن جهة الإشراف تكون مسؤولة عن الإشراف على الخطوات الإجرائية أو (الاستجابة للمصلحة العامة) التي يتبعها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في وضع هذه المعايير، بالإضافة إلى إستراتيجيات المجلس وبرامج عمله؛

(ب) يجب أن يكون إنشاء المجموعة الاستشارية (CAG) إلزامياً، بما في ذلك ترشيح رئيس مستقل لهذه المجموعة، بعد التجربة الناجحة للمجموعات الاستشارية الحالية لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)، ومجلس المعايير الدولية لسلوك المهنة وآدابها (IESBA) ومجلس المعايير الدولية للتعليم (IAESB).

السؤال الثالث:

هل توافق على التشكيل المقترح للجهة التي تتولى المراقبة على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، كما ورد بالفقرة (ب) من القسم الرابع ؟ هل هناك مؤسسات أخرى أو أصحاب مصلحة ينبغي تمثيلهم؟

وعموماً، يوافق مجلس مراقبة المصلحة العامة على المجموعات التي تم أخذها في الاعتبار مرشحين محتملين لتقديم أعضاء بالجهة التي تتولى مراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

ومع ذلك، ليس من الواضح في ورقة المشورة ماذا تعني مجموعة فحص نظام الحوكمة بـ «د». إن تقديم مثال في مثل هذه الحالة، كان سيساعد في توضيح هذا المفهوم للمجيبين عن المشورة. وحسب هذا الوضع، لا يكون الأمر واضحاً بدرجة كافية لإعطاء رأي بشأنه. الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، هو أن هذه المنظمات قد تكون عرضة للتأثير السياسي، حيث تتم الهيمنة

على البرلمانات من قبل الأحزاب السياسية. وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي ألاّ تكون جزءًا من الجهة التي تتولى المراقبة. وهناك اعتبار آخر، هو أن عضوية المجموعة الاستشارية (CAG) للمجلس يمكن أن تمنح مستقبلاً إلى وزارات المالية في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يكون ذلك وسيلة للحكومات للمشاركة بتقديم المشورة فيما يتعلق بعمليات المجلس وأولويات مشروعاته.

كما نفتقد أيضاً الإشارة إلى تمثيل مجموعات دافعي الضرائب التي، في حالة حسابات القطاع العام، تعد المجموعة الرئيسية من أصحاب المصلحة.

السؤال الرابع:

هل توافق على التشكيل المقترح للجهة التي تتولى المراقبة على مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، كما ورد بالفقرة (ب) من القسم الرابع؟ بالإضافة إلى خلفية القطاع العام، هل هناك أي جهات اختصاص أخرى، من ذوي الاهتمام، أو أصحاب المصلحة ينبغي تمثيلهم؟

إن مجلس مراقبة المصلحة العامة، يوافق على التشكيل المزمع للجهة التي تتولى مراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

القسم الرابع: الاستنتاج:

يشيد مجلس مراقبة المصلحة العامة بالجهود التي تبذلها الجهات الدولية الرئيسية ذات المصلحة، ممثلة في مجموعة فحص نظام الحوكمة لما تقوم به من بحث في الخيارات المتاحة لتعزيز نظام حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

اكتسبت المعايير المحاسبية للقطاع العام أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي ما بعد الأزمة، بالنظر إلى التوسع المالي الذي حدث وما ترتب عليه من زيادات في مستويات الديون السيادية.

يعتقد مجلس مراقبة المصلحة العامة أن هنالك حاجة ملحة للقرار فيما يتعلق بحوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، من الضروري أن يتم اتخاذها فوراً.

إن تعزيز مصداقية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، من خلال تحسين هيكل حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، يعد أمراً مهماً للغاية: فمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، هي المجموعة الوحيدة من المعايير المحاسبية العامة الموجودة على النطاق العالمي، المبنية على المحاسبة على أساس الاستحقاق التي يمكن، من خلال تبنيها على نطاق أوسع، أن تؤدي إلى تحسين ثقة الجمهور في التقارير المالية الخاصة بالقطاع العام، وأن تساهم بدرجة كبيرة في الاستقرار المالي العالمي. ويمكن لهذه المعايير أن تساهم أيضاً في تحقيق إدارة أكثر فعالية للمنشآت العامة.

ليس هناك شك في أن يتم تعزيز المصلحة العامة من خلال تحسين هيكل حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وهذا من شأنه مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في التطور، ليصبح مجلساً مستقلاً، وبالتالي تكتسب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، جودة عالية ومصداقية على نطاق العالم، وتصبح معياراً دولياً مرجعياً للقطاع العام.

بوابة للانطلاق إلى آفاق بعيدة

معاذ السلمي

بات من المعروف في الوقت الحالي لدى الكثيرين في الأوساط العلمية والمجال العملي مكانة اختبارات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) وما تمثله للحاصلين على شهادة الزمالة من تحصيل علمي وعرفي كبير وبوابة للانطلاق إلى آفاق بعيدة في كثير من مجالات المهنة، وما كان ذلك ليتم بعد توفيق الله إلا بالجهد المبذول من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين منذ إنشائها وحتى الآن في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة والعمل على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة بما يسهم في رفع كفاءة العاملين في هذا المجال ورفع درجة الثقة في مخرجات القوائم والتقارير المالية ولا نغفل عن دور الهيئة بالاهتمام في التدريب والتطوير المستمر لكل مهتم بالمهنة بشكل عام ولمن يريد التقدم لاختبار الزمالة بشكل خاص، وإصدار النشرات وترجمة كل ما هو جديد لربط مستخدمي ومعدي القوائم المالية بكل ما هو جديد.

كما أن عمل الهيئة حاليا للتحويل إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية سيكون من أهم الخطوات في هذه المرحلة، وهو دليل على إدراك الهيئة لمسئوليتها في زيادة الثقة وامكانية القياس والمقارنة للبيانات المالية الصادرة بعد تطبيق المعايير الدولية مما له الاثر الفاعل لما تمر به المملكة في السنوات الأخيرة من اندماج وارتباط بالاسواق والاقتصادات العالمية.

كل الأمنيات لهيئتنا بالتوفيق والسير على نفس خطوات النجاح لخلق جيل من الكفاءات قادر على مواصلة المسيرة لجعل المملكة في مقدمة الدول في مجال المحاسبة والمراجعة.

كيف تصبح شركتك واحدة من أكثر الشركات التزاماً بالقواعد الأخلاقية في العالم

بقلم: سابين فولمر ❖

خلال معظم السنوات الستة الماضية، كانت صناعة ألعاب التسلية ولعب الأطفال في أزمة. واضطرت أكثر من ستة وثلاثون من الشركات بالولايات المتحدة إلى سحب ألعاب احتوت على مستويات من طلاء الرصاص تتجاوز الحدود الاتحادية. بدأت الحملة بعد أن أقر المشرعون متطلبات أكثر صرامة للاختبار والتوثيق وعقوبات أشد.

غير أن شركة هاسبرو، وهي شركة أمريكية كبرى لصناعة ألعاب التسلية ولعب الأطفال، لم تكن من بين تلك الشركات. وقد أوضحت السيدة كاترين بليفيو نائبة الرئيس للالتزام، والشؤون الحكومية ومسؤولية الشركة، أن السبب يعود إلى الثقافة الأخلاقية السائدة في الشركة المدعومة من الإدارة والمديرين، التي انعكست من خلال المراجعة والرقابة الداخلية وبرامج الالتزام. وأوردت: «نحن دائماً نتحدث عن فعل الشيء الصحيح»، وأضافت: «إن ذلك القول قد يبدو بسيطاً جداً، لكنه أصبح عندنا شعاراً مقدراً».

وقد ساعد ذلك الشعار، الشركة في أن تصبح متميزة، بكونها واحدة من الشركات الأكثر التزاماً بالقواعد الأخلاقية في العالم، ويعد هذا التصنيف جائزة يمنحها معهد (Ethisphere)، وهو منظمة أبحاث تأسست عام ٢٠٠٧، من مكتب معني بالاستشارات، التزام الشركات، والتدريب على القواعد الأخلاقية.

تقدم الجوائز كل عام للشركات التي تتجاوز الحدود الدنيا للالتزام القانوني، وتساهم في صياغة معايير الصناعة في المستقبل من خلال تقديم أفضل الممارسات. ففي شهر مارس من هذا العام، حصلت (١٤٤) شركة بما فيها (٣٨) شركة مقرها خارج الولايات المتحدة – على هذه الجائزة.

يتم تحديد الجوائز من خلال درجات مقدرة حسب النسب المئوية التالية:

(٢٥٪) للالتزام بالقواعد الأخلاقية وبرامج الالتزام، (٢٠٪) للسمعة والقيادة والابتكار، (١٠٪) للحوكمة، (٢٥٪) لمواطنة ومسؤولية الشركة و(٢٠٪) للثقافة الأخلاقية. ويكون المعدل الذي تحققه كل شركة سريا، ولا يقوم معهد (Ethisphere) بتصنيف الشركات التي يتم تكريمها.

من بين المكرمين عام ٢٠١٤، كانت هناك (١٧) شركة سميت بأكثر الشركات التزاماً بالقواعد الأخلاقية في العالم لثمان سنوات متتالية، تشمل شركة يو بي إس، شركة بيبسي كولا، وشركة تكساس إنسترومنتس آند دير. وقد فازت شركة هاسبرو ثلاث سنوات متتالية.

الشفافية والاستدامة:

خلال السنوات الخمسة الماضية، أوقفت الهيئة الأمريكية لسلامة المنتجات الاستهلاكية ومصلحة الجمارك وحماية الحدود الأميركية، ما لا يقل عن (٩,٨) مليون وحدة من حوالي (٣٠٠٠) من اللعب المختلفة المخالفة للمعايير المعمول بها، من الوصول إلى المستهلكين.

تجنبت شركة هاسبرو الانجرار إلى أزمة الطلاء المحتوي على الرصاص لأنها، حسب قول نائبة الرئيس، وضعت معايير للرصاص المستخدم في الطلاء، أكثر صرامة من الحدود الاتحادية لعام ٢٠٠٨.

كما طبقت الشركة المعايير نفسها على المقاولين الأجانب، وهي كذلك تستخدم مفتشين لضمان الجودة في المصانع، وتتطلب إجراء الاختبار قبل أن يتم شحن اللعب إلى الولايات المتحدة.

وكانت الشركة نشطة أيضاً في المبادرات البيئية. ففي عام ٢٠١٢، أعلنت هاسبرو خططاً للحد من المواد المستخدمة في تغليف المنتجات لكثير من منتجاتها العالمية التي تتمتع بشعبية كبيرة.

وفي عام ٢٠١٣، تعهدت بالتخلص التدريجي من مادة الـ (PVC) في تغليف اللعب الجديدة. وتسعى الشركة أيضاً لإعادة تصميم الصناديق وأنواعاً أخرى من مواد التغليف التي تستخدم قدرا أقل من المواد.

ولتميز منتجاتها التجارية عن الشركات المنافسة، قررت هاسبرو أن تصبح شركة عامة مع الاحتفاظ بثقافة الالتزام بالقواعد الأخلاقية وهو نوع من الشفافية يعد قاسماً مشتركاً بين العديد ممن يفوزون بالجائزة المذكورة. تشمل الأمثلة على ما تم إنجازه من قبل الشركات الأخرى التي تكرر تكريمها في السنوات الأخيرة، وفقاً لتقارير مسؤولية الشركات:

• ذكرت شركة يو بي إس في تقريرها الخاص بالاستدامة لعام ٢٠١٢، أن الشركة خفضت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة من التشغيل، واشترت طاقة بنسبة (٢,١٪) حتى مع زيادة (٢,٣٪) في حجم الشحن.

• استثمرت شركة تكساس إنسترومنتس في عام ٢٠١٢، (١,٩) بليون دولار في الأبحاث والتطوير، وأقامت علاقات جديدة مع جامعات في الولايات المتحدة وخارجها، للنهوض بالتقنية في المجالات الطبية، وسلامة السيارات والكفاءة في استخدام الطاقة.

• إن التزام شركة أفلاك بالتنوع، ينعكس من خلال القوى العاملة بالشركة، التي نجد في عام ٢٠١٢ أن (٣٩٪) منها من الأقليات و(٦٧٪) من النساء، وفقاً لتقرير الشركة الخاص بالمواطنة. كما يلاحظ أن تسعة وأربعين في المائة من مناصب الإشراف تتولاها النساء.

زيادة الوعي:

إن جوائز الالتزام بالقواعد الأخلاقية، التي يجب أن تقدم لها الشركات، تعكس زيادة وعي الشركات بأهمية الالتزام بالقواعد الأخلاقية، الذي يتجاوز مجرد التوقف في حدود الالتزام.

وتشير الأبحاث إلى أن الإجراءات الصارمة المتعلقة بالفساد والرشوة والغش والإضرار بالسمعة، التي تهدد الشركات متعددة الجنسيات، قد دفعت المخاوف بشأن الالتزام بالقواعد الأخلاقية لتحتل الدرجة العليا في اهتمامات المستشارين القانونيين للشركات في جميع أنحاء العالم.

وقد أظهرت دراسة استطلاعية أجرتها عام ٢٠١٤، جمعية المستشارين القانونيين للشركات، التي استطلعت فيها أكثر من (١٢٠٠) مستشاراً قانونياً متواجدين في (٤١) بلداً، أن (٨٨٪) ممن أجابوا عن الاستطلاع، قد حددوا القواعد الأخلاقية والالتزام كأكبر همومهم، فقد جاءت متقدمة على التغييرات التنظيمية (٨٣٪) وخصوصية المعلومات (٧٩٪).

وقد أدركت الشركات، خاصة في عصر وسائط الإعلام الاجتماعية، أن السلوك الأخلاقي يبني الثقة مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

وللحفاظ على سمعتها بوصفها واحدة من أكثر الشركات في العالم التزاماً بالقواعد الأخلاقية، بذلت شركة هاسبرو، على سبيل المثال، جهداً كبيراً للتأكد من أن تجار التجزئة، والجهات التنظيمية والمستهلكين، يعرفون بدقة معاييرها ومتطلباتها الصارمة.

لقد أظهر استقصاء مؤسسة الأبحاث العالمية (Edelman Trust Barometer) لعام ٢٠١٤، أن الثقة في الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم، قد تحسنت في السنوات الخمسة الماضية. غير أن نتائج الدراسة، التي تقوم على مسح شارك فيه نحو (٣٣٠٠٠) من (٢٧) بلداً، تشير أيضاً إلى أن الحاجة للإشراف الحكومي تبقى قوية.

في عام ٢٠١٤، عبر (٥٨٪) من المستطلعين عن ثقتهم في أن الأعمال التجارية تؤدي دورها بشكل صحيح، وهي نسبة مرتفعة عن عام ٢٠٠٩، إذ كانت (٤٩٪). لقد تحسنت الثقة في مجال الأعمال التجارية، خاصة في الاقتصادات الناشئة، مثل إندونيسيا والبرازيل والإمارات العربية المتحدة. لكن، وفقاً للبحث، نجد أن الشركات العاملة في الاقتصادات الناشئة، ينظر إليها أقل جدارة بالثقة من الشركات التي مقرها في أوروبا أو أمريكا الشمالية.

كانت التقنية هي الصناعة الأكثر موثوقية على نطاق العالم (٧٩٪ من المجيبين)، وكانت البنوك هي الأقل موثوقية (٥١٪ من المجيبين).

ومع زيادة الثقة في الأعمال التجارية، إلا أن (٤٢٪) من المستطلعين، قالوا إن العملية التنظيمية التي تقوم بها الحكومات للأعمال التجارية غير كافية، مقارنة بنسبة (٢٧٪) من المستطلعين الذين يرون أن تنظيم العمل التجاري يعد زائداً عن الحد المطلوب.

ثلاث نصائح: لكي تصبح الشركة موثوقاً بها، توصي السيدة كاترين بليفيو، نائبة الرئيس، باتباع ثلاث خطوات أساسية:

١. فهم مخاطر الشركة، والبقاء على اطلاع بالمشاكل المحتملة. إن شركة هاسبرو تقوم بذلك من خلال بقائها نشطة ضمن جمعيات الصناعة في الولايات المتحدة، وعلى الصعيد العالمي، خاصة في لجان معايير السلامة التابعة لهذه الجمعيات.

٢. رفع مستوى الشركة من خلال تبني فلسفة التحسين المستمر.

٣. الالتزام بالشفافية والتواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين. تقوم شركة هاسبرو بإشراك الآخرين في التعرف على أفضل ممارساتها، وقد ضمَّنت موقعها الإلكتروني أداة خاصة بالتقارير.

ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للشركات التي تم تكريمها من قبل معهد (Ethisphere) في موقع المعهد.

❖ نقل بتصرف من مجلة المحاسب الإداري الدولي المجاز الصادرة بتاريخ ٢٧ من مارس ٢٠١٤م

medical

تناول زيت الزيتون

يجعلك تحصل على مظهر صحي أفضل للبشرة

د.عبد العزيز بن ناصر السدحان

أظهرت دراسة فرنسية حديثة أن الأشخاص الأقل تناولاً للأحماض الدهنية الأحادية غير المشبعة أكثر عرضة لظهور أعراض الشيخوخة على بشرتهم.

وقد قام الباحثون في هذه الدراسة التي شملت أكثر من ١٩٠٠ رجل وسيدة فرنسية، بتحليل النظام الغذائي ونسبة التعرض للشمس وممارسة النشاط البدني والسن والموقع الجغرافي لأفراد العينة الذين تمت متابعة حالتهم لأكثر من عامين ونصف.

وتوجد الأحماض الدهنية الأحادية غير المشبعة في المكسرات والزيوت مثل زيت الزيتون، كما أنها توجد في اللحوم ومنتجات الألبان، إلا أن زيت الزيتون يظل المصدر الأغنى بهذه الأحماض الدهنية التي تحسن صحة القلب وتقليل مستوى الكولسترول السيىء والتحكم في سكر الدم.وقد ربط العلماء المشاركون في هذه الدراسة بين زيادة تناول زيت الزيتون وبين الحصول على مظهر صحي أفضل للبشرة. حيث إن الصلة بين تناول كميات كبيرة من الأحماض الدهنية الأحادية غير المشبعة وصحة البشرة أثبتت فقط عند الأشخاص الذين كانوا يحصلون على أكبر نسبة من الأحماض الدهنية غير المشبعة عبر تناولهم لزيت الزيتون وليس للمنتجات الحيوانية.

العلاقة بين مستويات

الفيتامين

والنوم نهاراً

أظهرت دراسة حديثه رابطاً قوياً ، بين مستويات الفيتامين (د) والنوم نهارا

وقام الباحثون في الأكاديمية الأميركية لطب النوم بإجراء دراستهم على ٨١ مريضاً تم تشخيص إصابتهم باضطرابات النوم.

وقيّم الباحثون مستويات النوم النهاري عند المرضى، وأخذت عيّنات من دمهم لقياس مستويات الفيتامين (د) فيه. وتبيّن ارتفاع تدريجي بمستويات النوم النهاري عند المرضى الذين لديهم انخفاض في مستويات الفيتامين (د).

وقال الباحثون إنه مع وجود تداخل ملحوظ بين الفيتامين (د) والنوم، فإن هذه العلاقة تبدو أكثر تعقيداً مما كنا نظن بداية، وأضافوا أن الأمر بحاجة لمزيد من الدراسات والنظر المعمّق في هذه العلاقة.

من جهة أخرى لاحظ العلماء بين المرضى الذين لديهم نقص في الفيتامين المذكور، رابطا بين هذه المشكلة والنوم النهاري عند الذين هم من العرق الأسود فقط.

المصدر – الرياض

دعـ

لـــذوي الاهتمام للمشـــاركة بالرأي الدولية فـــي المرحلـــة الثانية من

باسم لجنة معايير المراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين نهديكم أطيب التحيات، ثم نشير إلى أن مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين قد اعتمد خطة للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة.

ولتنفيذ عملية التحول، فقد تم تصنيف المعايير الدولية في مجموعات مترابطة بغرض دراستها من الناحية الشرعية والنظامية والفنية. وتتضمن المجموعة الثانية من معايير المراجعة الدولية المعايير الآتية:

300 / PLANNING AN AUDIT OF FINANCIAL STATEMENTS	التخطيط لمراجعة القوائم المالية
315 / IDENTIFYING AND ASSESSING THE RISKS OF MATERIAL MISSTATEMENT THROUGH UNDERSTANDING THE ENTITY AND ITS ENVIRONMENT	التعـرف على مخاطـر التحريـف الجوهري وتقديرها مـن خلال فهم المنشأة وبيئتها
320 / MATERIALITY IN PLANNING AND PERFORMING AN AUDIT	الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة
330 / THE AUDITOR'S RESPONSES TO ASSESSED RISKS	استجابات المراجع للمخاطر المقدرة
402 / AUDIT CONSIDERATIONS RELATING TO AN ENTITY USING A SERVICE ORGANIZATION	اعتبارات المراجعة ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منظمة خدمية
450 / EVALUATION OF MISSTATEMENTS IDENTIFIED DURING THE AUDIT	تقويم التحريفات المتعرف عليها خلال المراجعة

وقد نصت الخطة المشار إليها أعلاه على عدد من الإجراءات التنفيذية قامت لجنة معايير المراجعة بتنفيذها تباعا، وذلك كما يلي:

- عقدت اللجنة عدة اجتماعات تضمنت مناقشات للدراسات الاستشارية التي تمت على هذه المجموعة من المعايير سواء من النواحي الشرعية أوالنظامية أوالفنية.

- تلا ذلك عرض المعايير في لقاء مائدة مستديرة ضمت نخبة من المهتمين والمتخصصين لتبادل الرأي حول هذه المجموعة من معايير المراجعة الدولية وذلك على مدى يومين كاملين.

- وأخيرا قامت اللجنة بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على كل معيار ليتسني تطبيقه بصورة صحيحة في المملكة.

وحتى تاريخه، فإن اللجنة لم تر ضرورة القيام بتعديل جوهري في أي من معايير هذه المجموعة في المرحلة الثانية المشار إليها أعلاه. واستكمالا للإجراءات التنفيذية لخطة التحول، فإن الخطوة الاساسية التالية تقتضي طلب الرأي من ذوي الاهتمام حول هذه المجموعة من المعايير الدولية، وذلك من خلال نشرها على موقع الهيئة، وتشجيع المشاركة بأي تعديل (إن وجد) ليتسنى للجنة النظر في إدخاله على المعايير.

حـــول عدد مـــن معاييـــر المراجعة
خطة التحول إلى المعايير الدولية:

وترجو الهيئة زيارة موقعها الإلكتروني للاطلاع على هذه المعايير وإبداء أي ملاحظات عليها وذلك وفقاً للنموذج المعد لذلك , على العنوان:

http://goo.gl/h7pTzw

وتأمل منكم لجنة معايير المراجعة المساهمة في هذا العمل الوطني وذلك بعرض وجهة نظركم حول كل معيار من المعايير الدولية الستة المشار إليها أعلاه وفقا للمحاور الآتية:

١. هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
٢. هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
٣. هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عمليا بصورة تؤثر على جودة عملية المراجعة؟
٤. هل في المعيار إجراءات تحتاج إلى تغيير؟
٥. هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
٦. هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
٧. هل تحتاج البيئة المحلية إلى إجراءات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
٨. هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
٩. هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
١٠. هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

شاكرين لكم سلفاً ، مشاركتكم وتعاونكم ، ونتطلع إلى استلام ملاحظاتكم وآرائكم في موعد لا يتجاوز ١٤٣٥/١٠/٦هـ الموافق ٢٠١٤/٨/٢م ، وذلك بأي من الوسائل الآتية:

razeena@socpa.org.sa

٠١١ / ٤٠٢٥٦١٦

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
ص.ب : ٢٦٤٦ الرياض: ١١٤١٦

كيفية التعبير عن الشكر بعد إجراء مقابلة للحصول على وظيفة

قبل ظهور أنظمة الاتصالات المتعددة (hyperconnectivity)، كانت الخدمة البريدية تعد خيار جيداً للأشخاص المرشحين للتوظيف، لتقديم الشكر بعد إجراء مقابلة لشغل وظيفة ما.

بقلم كين تيسياك ❖

غير أن الخبراء يقولون إن سرعة الأعمال اليوم، قد أوجدت قواعد أرضية جديدة لتقديم الشكر لصاحب العمل المرتقب. فتقديم الشكر عن طريق رسالة بريدية مكتوبة ما يزال صالحاً لنقل مشاعر الشخص، إلا أنه، خلال اليومين أو الثلاثة التي يستغرقها خطاب الشكر المكتوب حتى يتم استلامه، ربما يتحرك مدير التوظيف المتعجل في إتجاه مختلف، بعيداً عن المرشح الذي لا تصل رسالته خلال يوم واحد بعد المقابلة.

ويقول أحد المحاسبين القانونين والإداريين المجازين، الذي لديه شركة توظيف مقرها بالقرب من واشنطن تجري مثل هذه المقابلات، يجب على المرشحين للوظائف تقديم امتنانهم للمقابلة والتأكيد على رغبتهم في تولي الوظيفة من خلال البريد الإلكتروني، في يوم المقابلة نفسه، أو في وقت مبكر من اليوم التالي. ومن الأفضل المتابعة بعد ذلك من خلال رسالة بالبريد يمكن أن تكون مكتوبة بخط اليد، إذا كانت الكتابة اليدوية للمرشح أنيقة ومقروءة، و بخلاف ذلك، تتم طباعة الرسالة، على أن تتضمن توقيع المرشح. وأشار هذا المحاسب إلى أن أرباب العمل الذين يستخدمون خدمات شركته، كانوا يتفاجأون عندما لا يقوم مرشحون من طراز رفيع بإرسال خطابات الشكر للتعبير عن امتنانهم لإجراء المقابلة.

وتقول شركة خدمات التوظيف في مجالي المحاسبة والتمويل (Accountemps) أيضاً، إن تقديم خطاب الشكر في الوقت المناسب، عبر البريد الإلكتروني أصبح الآن أمراً لا بد منه. وتشير الشركة أيضاً إلى أن الاكتفاء فقط بإرسال خطاب

مكتوب بخط اليد هو أمر غير صحيح، لكنه يصير خطوة جيدة إذا تم إرسال ذلك الخطاب بعد تقديم الشكر عبر البريد الإلكتروني.

وقال سبعة وثمانون في المائة من المديرين الذين أجرت معهم شركة (Accountemps) مقابلات عام ٢٠١٢، إن البريد الإلكتروني يعد وسيلة مناسبة للتعبير عن الشكر بعد إجراء لقاء مع مدير التوظيف. وإن (٩١٪) من المديرين ذكروا إنهم يحبون أن يجري شكرهم من قبل المرشحين الواعدين لتولي الوظائف.

والنصائح التي يمكن تقديمها للأشخاص المترشحين للعمل بشأن خطابات الشكر، تشمل ما يلي:

• جمع بيانات الاتصال في وقت مبكر. قبل المقابلة، تحصل على الأسماء مع هجاء صحيح وبيانات الاتصال المتعلقة بجميع الأشخاص الذين سيشاركون في مقابلة، وإرسال خطاب شكر بالبريد الإلكتروني لكل منهم بعد المقابلة، إذا كان ذلك ممكناً.

• عند إرسال الرسائل بالبريد الإلكتروني إلى أشخاص متعددين، يفضل أن يكون المحتوى مختلفاً. فالمرشح الذي يرسل محتوى الخطاب نفسه لجميع الأشخاص، ربما يظهره ذلك شخصاً غير مهتم بالوظيفة. لذلك يستحسن تخصيص الرسائل حسب الشخص المرسلة إليه بتضمينها شيئاً محدداً حول ذلك الشخص أو شيئاً من المحادثة التي أجريت معه.

• تدوين الملاحظات. من الأفضل أن يقوم المرشح مباشرة بعد المقابلة بتدوين الملاحظات حول الأمور المهمة التي حدثت أثناء المقابلة، وعن الأشخاص الذين التقى بهم. إن ذلك يمكن أن يساعد المرشح في تقديم معلومات محددة، وشخصية ضمن خطاب الشكر.

• التأكيد على التواصل. إذا كان المرشح يعتقد أنه قد حدث خلال المقابلة تواصل مع أحد الأشخاص في موضوع ما، فيفضل ذكر هذا الموضوع في خطاب الشكر. و يتم ذلك إما بتكرار ما قيل خلال المقابلة، أو بإضافة معلومات أخرى، يكون المرشح قد نسي أن يذكرها خلال المقابلة.

• لا تكن متواضعاً جداً. خلال البحث عن وظيفة، يلزم تسليط الضوء على الإنجازات لكن دون تبجح. ويمكن لخطاب الشكر أن يوفر لكم فرصة لذكر الترقيات ومؤشرات الأداء التي تظهر جودة المرشح بالإضافة إلى تكرار الرغبة مجدداً في هذه الوظيفة.

• تحويل المشاكل المحتملة إلى إيجابيات. أحياناً يعتقد المرشح بعد الانتهاء من المقابلة أنه لم يقدم إجابة جيدة عندما سئل عن مهارات لا تتطابق تماما مع التوصيف الوظيفي المعني. ففي مثل هذه الحالات، يمكن لخطاب الشكر، إذا تمت صياغته بعناية، التأكيد على أن المرشح لديه مهارات مماثلة، أو يمكنه أن يتعلم على نحو سريع.

• التحقق من عدم وجود أخطاء إملائية، مطبعية أو في النحو أو التنسيق. إن ذلك يمكن أن ينعكس سلباً على نظرة صاحب العمل لمسألة اهتمام المرشح بالتفاصيل. في بعض الأحيان تحدث أخطاء التنسيق عندما يقوم المرشح بطباعة خطاب الشكر من خلال برنامج معين، ومن ثم يقوم بلصقه بالبريد الإلكتروني. لتفادي ذلك، يفضل أن يقوم المرشح بإجراء تجربة من خلال إرسال البريد الإلكتروني لنفسه، لمراجعة التنسيق قبل إرساله إلى صاحب العمل.

في بعض الحالات، يمكن للمرشح الذي لا يحصل على وظيفة، إرسال خطاب شكر نهائي لصاحب العمل، فذلك يجعل خطوط الاتصال مفتوحة بين الطرفين، ويتيح الفرصة للمرشح لاحتمال التوظيف في حالة توافر وظيفة أخرى في المستقبل.

❖ نقل بتصرف من مجلة المحاسب الإداري الدولي المجاز الصادرة بتاريخ ٥ من مارس ٢٠١٤

لا تخف من طلب الثقة أو زيادة المستحقات

يتطلب التقدم بطلب الترقية أو زيادة المستحقات، قدراً من الشجاعة، غير أن الأبحاث الجديدة أظهرت أن الأشخاص الذين تتوافر لديهم الثقة لتقديم مثل هذا الطلب، غالباً تتم مكافأتهم.

ووفقاً لاستطلاع قامت به شركة الاستشارات الإدارية العالمية أكسنتور (Ac centure) شارك فيه (٤١٠٠) من المهنيين المنتشرين في (٣٢) بلداً، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الموظفين (٧٧٪) الذين طلبوا زيادة أجورهم، قد تمت الاستجابة لطلبهم، وأن أكثر من ثلثي (٦٨٪) المهنيين الذين طلبوا ترقيتهم قد تلقوها.

ومع نسبة النجاح العالية التي يحققها الموظفون في أداء أعمالهم، إلا أن العديد منهم لا يتقدمون بطلب لترقيتهم أو زيادة مستحقاتهم. فحسب الاستطلاع الذي أجرته شركة أكسنتور، فإن (٥٧٪) فقط من المهنيين الذين شملهم الاستطلاع طلبوا التفاوض على زيادة أجورهم، و(٤٤٪) فقط طلبوا الترقية.

وفي الوقت نفسه نجد، أن الإحباطات بسبب مستويات الأجور، وعدم وجود فرص للترقية، كانتا الشكوتان الأكثر شيوعاً بين أولئك الذين ذكروا في الاستطلاع أنهم غير راضين عن وظائفهم. فالشعور بتقاضي أجور منخفضة، الذي استشهد به (٣٧٪) من الأشخاص الذين عبروا عن عدم رضائهم، كان يمثل أعلى درجة من الإحباط. كما أن (٢٥٪) من المستطلعين ذكروا أن عدم وجود فرصة للترقية هو السبب الرئيسي لعدم رضائهم الوظيفي.

ويقول الخبراء إن طلب الترقية أو زيادة المستحقات قبل حدوث عدم الرضاء الوظيفي، يعد أمراً مهماً. فليس ملائماً أن تنتظر حتى تصبح محبطاً، وبعد ذلك تطرح الأمر على شخص ما، لأن اتباع هذا الأسلوب يكون ملوناً بشعورك بالإحباط. فمن الأفضل أن تقوم قبل ذلك بإبلاغ رؤسائك بما ترغب أن تكون عليه في الخطوة التالية من مسارك المهني. ويستحسن أن يجري ذلك طبيعياً كجزء من المحادثة العادية، عندما تسنح الفرصة. كما أن اللباقة في الأسلوب واختيار التوقيت المناسب، يمكن أن يساعدا الموظف في الحصول على زيادة في الراتب أو الترقية إلى درجة أعلى بالهيكل التنظيمي.

وفيما يلي بعض النصائح التي يمكن أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بطلب الترقية أو زيادة المستحقات:

• طرح الموضوع بشكل طبيعي. يمكن كفكرة جيدة طرح الموضوع خلال محادثة تجري أثناء تناول الغداء، أو حتى بملعب أثناء ممارسة رياضة ما أو خلال الجلوس في المقهى. فيجب أن تبحث عن تلك الفرص، وعليك أن تستغل الفرص المناسبة عند ظهورها، فإذا حصلت على فرصة للذهاب إلى الغداء، فلا تتردد، وإذا حصلت على فرصة للجلوس بجانب شخص مؤثر في حياتك المهنية، فاجلس بجانبه تجاذب الحديث معه.

• الجمع بين الثقة والبراعة. إن توصيل رغباتك تدريجياً لرؤسائك، أفضل كثيراً من تقديم المطالب بطريقة مفاجئة وغير متوقعة. دع هذه المطالب تصل مع مرور الوقت من خلال المحادثة العادية باستخدام تعابير مناسبة لتوصيل توقعاتكم مثل، «هذا هو ما أود أن يحدث لي خلال الفترة القادمة»، أو «هذا هو نوع العمل الذي أرغب فيه».

• لا تنتظر تقويمك السنوي أو نصف السنوي لكي تقدم طلبك. فبحلول ذلك الوقت، ربما تكون القرارات قد تم اتخاذها بالفعل. وإذا طلب منك الشخص الذي يشرف عليك، كتابة التقويم الخاص بك قبل اللقاء معه ، فسوف يكون ذلك هو الوقت المناسب لتسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها والأفكار التي لديك، إذ إن ذلك يأتي في وقت يتم فيه اتخاذ القرارات المتعلقة بالمرتبات والأجور.

• تذكر أن زيادة المرتبات تنطوي على نظرة مستقبلية. فإذا كان صاحب العمل يرغب في زيادة مرتبك، فذلك يعني أنه يرغب في الاحتفاظ بك لأنك، قد حققت إنجازات تاريخية ويعتقد، بالتالي، أنك سوف تقدم له إنجازات أخرى. أي أن الزيادة قد بنيت على الإنجازات المطلوبة في المستقبل.

❖ نقل بتصرف من مجلة المحاسب الإداري الدولي المجاز الصادرة بتاريخ ٢٨ من فبراير ٢٠١٤م

أمور رئيسية تساعد المديرين الماليين على التفوق

وفقاً لتقرير صادر عن استطلاع أجري مؤخراً، فإن المديرين الماليين الأكثر نجاحاً، يتفوقون في إيجاد رؤىً ثاقبة بالمنشآت التي يعملون بها من خلال التوقعات والتخطيط السليم.

في استطلاع أجرته شركة (IBM) شارك فيه (٥٧٦) من المديرين الماليين المتوفقين، حددتهم الشركة من مختلف أنحاء العالم، اعتماداً على أن الفعالية التنظيمية المالية لهؤلاء الأشخاص، في أحد عشر عنصراً من القدرات المالية الأساسية، فاق بكثير فعالية المديرين الآخرين. بالإضافة إلى أن مستويات إيرادات المنشآت التي يعملون بها وأرباحها، كانت عالية جداً على مدى ثلاث سنوات. وفيما يلي بعض السمات التي أدت إلى تميز مؤسسات التمويل التي يعملون بها، وفقاً للتقرير:

■ القدرة على التوقعات والتخطيط الجيد. حيث يكون المديرون المتفوقون في الأداء هم الأفضل في مجال الصناعة و تحليل نقاط القوة والضعف للمنافسين؛ الاحصائيات المالية لسلسلة الإمداد، والاقتصاد والتنبؤ به؛ والقدرة على التخطيط والتنبؤ بالموارد.

■ توافر موهبة تحليلية قوية في مجال التمويل، مع القدرة على المشاركة مع مجالات أخرى من الأعمال. يتفوق أصحاب الأداء الأعلى في تخطيط السيناريوهات، وهم كذلك بارعون في تقييم المقترحات التي تأتي من أقسام أخرى من المنشأة.

■ تبني معايير للمعلومات تغطي كافة مستويات المنشأة. ويقول التقرير، إن التصميم والتوزيع المتسق في كل عملية مالية، يجعل من السهل تحويل الإجراءات اليدوية إلى إجراءات آلية وتسهيل الكشف عن التباينات في الأداء.

■ وجود إدارة قوية للمخاطر. تقريباً (٩١٪) من أصحاب الأداء المتفوق يقولون إنهم يشرفون على منشآت تمويل فعالة في مجال إدارة المخاطر.

■ التحديد الفعال لفرص جديدة لنمو الإيرادات. يتفوق أصحاب الأداء الأعلى في مجال التخطيط والتنبؤ عند الطلب، فضلاً عن المساعدة في تطوير المنتجات أو الخدمات.

نقل بتصرف من مجلة المحاسب الإداري الدولي المجاز، الصادرة بتاريخ ١٣ من مارس ٢٠١٤

كن على دراية بما يجري حولك

كن أول من يكتشف الأمور ولا تكن آخر من يعلم

يأتي كل يوم بالجديد من الأخبار، فتأكد أن تكون «على دراية بما يدور حولك». اقرأ آخر الأخبار عن الشركة التي تريد أن تتقدم في حياتك المهنية فيها. بل حري بك أن تطلع على أحدث المعلومات حول آخر التطورات في تخصصك. وابحث في الانترنت عن كل ما هو جديد. وكون علاقات مع الأشخاص الذين يعرفون ما يحدث في هذه الشركة.

الأخبار ملتهبة، فلا تجلس في فتور بعدم معرفتك لما يدور في العالم من حولك، فالأخبار هي التي تحفز العالم وبدونها لكانت حياتنا اليومية مملةٍ للغاية. كما أنك أيضاً تبدو مملاً إذا لم تكن «على دراية» بما يدور من حولك.

ولكي تعزز من نفسك، فإنك بحاجة إلى أن تكون على دراية دائمة بما يحدث داخل مؤسستك وخارجها، كما يجب عليك أن تعرف ما يحدث في تخصصك.

وهذا يتطلب أن تستمر في تفتيح أذنيك، وتلتقط جميع إشارات التغيير التي تؤثر على فريقك وشركتك وخبرتك والمجال الذي تعمل فيه.

ومن ثم فإنه سيتوجب عليك أن تكون على دراية بأسعار البترول، وقيمة الدولار، ومدى تأثير هذه الأمور على مكان عملك (أو المكان الذي تريد أن تعمل فيه)، كما سيتوجب عليك أن تكون على دراية بما يفعله المنافسون ومدى تأثير التوجهات الاقتصادية على السوق التي تعرض فيها منتجات أو خدمات شركتك.

علاوة على ذلك، فسوف يتوجب عليك أن تكون على دراية بالتغييرات التي تحدث داخل مؤسستك الخاصة، كإعادة تخصيص المشاريع والاستثمار في أجهزة جديدة، وكذلك التغيير في التسلسل الوظيفي. وإذا عينت الشركة مديراً تنفيذياً جديداً، فمن المهم أن تكون على دراية بخلفيته أو خلفيتها. فربما تلتقي به مصادفة في المصعد.

وأفضل طريقة لأن تكون على دراية بما يدور حولك، هي بناء العلاقات مع الآخرين الذين هم على دراية أيضاً وعندئذ ستكون أول من يعرف. فالأخبار المثيرة تنتقل في العادة بشكل أسرع من خلال قنوات العلاقات أكثر من انتقالها من خلال القنوات الرسمية.

من خلال معرفة ما يدور حولك، فإنك تضع نفسك في موضع ممتاز في مقابلات العمل وأي «اختبارات مهنية» أخرى للرد عن الأسئلة التي من قبيل: «ما هو شعورك حيال الإعلان الذي صدر بالأمس بشأن إعادة تخصيص الإنتاج في مصنعنا بمنطقة ميدلاندس إلى منطقة جوانجتسو في الصين؟ فأي إشارة بالجهل سوف توضح ببساطة عدم اكتراثك لما يحدث في شركتك. وهكذا لن تكون شخصاً «مطلوباً». وكبداية، فإنه يجدر بك أن تعرف أين تقع مدينة جوانجتسو في الصين (بل وتعرف كيفية نطق الاسم بشكل صحيح).

فكونك على دراية، يشير إلى تحليك بدرجة عالية من الاهتمام بالشركة، ومن ثم تصبح على الأرجح «مطلوباً».

وتصر معظم المؤسسات المهنية على أنه يجب على أعضائها تخصيص أيام معينة سنوياً «لمعرفة التطورات المهنية المستمرة» ومن ثم يظلون على دراية دائمة. ومن المهم أن تمتثل لمثل هذه المتطلبات. لكن الأشخاص المطلوبين بشدة، يذهبون لما هو أبعد من هذه المتطلبات. فإنهم متحمسون للغاية بشأن تخصصهم لدرجة أنهم يسعون بانتظام لتحديث معلوماتهم في هذا التخصص. فهم يبحثون عن أي أخبار أو تقارير أو أوراق تعليمية، تدعم مهارتهم في نصح عملائهم أو رؤسائهم في العمل. ويعد موقع جوجل أداة قيمة لهذا. كما أنهم يبحثون ويدرسون أحدث المجلدات التي قام بتأليفها رواد التخصص، وكذلك يحضرون الحلقات النقاشية والاجتماعات التي يعقدها مثل هؤلاء الخبراء.

إن كونك على دراية بما يحدث حولك، يرتبط أيضاً بعملائك الداخليين أو الخارجيين. ففي ظل هذا العالم المحتدم بالمنافسة المتزايدة يطلب الكثير من العملاء الأفضل. فإنهم لا يريدون طبيباً درجة ثانية، أو فني كمبيوتر من الدرجة الثالثة. لذا فإن معظم المرضى يفضلون الطبيب الذي يكون على دراية بأحدث العقاقير ومزاياها وآثارها الجانبية. علاوة على ذلك، عند شراء جهاز كمبيوتر محمول، فإن معظم العملاء يريدون مندوب مبيعات على دراية بالمواصفات التنافسية لموديلات أجهزة الحاسب الجديدة للمنافسين التي ظهرت في السوق بالأمس فقط.

أفكار عملية مفيدة

اختبر نفسك من خلال محاولة الإجابة عن أسئلة على غرار الآتي:

- «هل تعرف مدى التغيير الذي أصاب هيكل المؤسسة مؤخراً؟».
- هل تعرف تاريخ الشركة - وكذلك خططها المستقبلية؟».
- «هل تعرف تفصيلاً أحدث التطورات في مجال تخصصك؟».

تجنب الفكر الجماعي

المهمة: قم بمراجعة الفكر الجماعي الذي يحدث من حولك في الاجتماعات التي تحضرها، أو في مجموعات العمل الخاصة أو المنتظمة التي تشارك فيها بانتظام.

إن الفكر الجماعي هو ظاهرة تحدث في مواقف الإجماع الذي تتجنب فيه المجموعة الخلافات، وبهذا فإنه يفشل في مناقشة المعلومات بشكل جيد، وتحليل المعلومات والبدائل بطريقة نقدية، ومن ثم يتم التوصل إلى قرار دون مناقشة فعالة.

والمجموعة المتجانسة (التي تشبه بعضها كثيراً) غالباً ما ينشأ عنها التفكير الجماعي.

وتكمن المشكلة بالطبع في عدم أمانة الفكر الجماعي، وإن كان ذلك يحدث بشكل غير متعمد، فهذه المجموعات لا تعلن على نحو منظم عن قيامها بالتفكير الجماعي، وإنما يحدث ذلك التفكير من منطلق توافق كل فرد مع الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مناقشة المعلومات التي يجمعونها. إنهم أيضاً لا يقومون بتحليل الحلول البديلة بشكل فعال، بل ينجذبون إلى أحد البدائل فقط لأنه «يبدو» صواباً ثم يقومون بتبرير تلك النتيجة دون اختبار البدائل الأخرى.

كيف تعرف أن مجموعتك تقوم بالتفكير الجماعي؟ أولاً، لن يكون هناك مصادر معلوماتية، بديلة من خارج المجموعة. ثانياً، ستجد أن هناك القليل من الخلاف والمناقشة. لا نقاش، لا جدال، فضلاً عن أنه لا توجد أطراف تنحاز إلى تأييد أحد الحلول عن الآخر.

حينما يحدث ذلك، فإن مجموعتك تكون متورطة في التفكير الجماعي، وأي قرار تتخذه هذه المجموعة ليس إلا قراراً سيئاً على أفضل التوقعات.

كيف تصبح نجما في عملك

فيما يلي الاستراتيجيات التسعة التي تساعد النجوم في التفوق على غيرهم من الأشخاص العاديين

المبادرة الشخصية

ابتكار مهام جديدة لم يتناولها أحد من قبل؛ لملء الفراغات أو أوجه القصور الموجودة في المنظمة

إنشاء شبكة عمل

القدرة على تكوين علاقات مع مجموعة من الأشخاص ذوي الخبرة في المجالات المتخصصة

الإدارة الذاتية

التركيز دائماً على أهم الطرق التي تضيف قيمة للعمل ووضع الأولويات بناءً على ذلك

المنظور

رؤية الصورة ككل، وليس من زاوية واحدة فقط. كيف ستتعامل مع الوضع الذي أنت فيه الآن إن كنت أنت رب العمل

التكيف مع الآخرين

التخلي عن الأنانية، والسعي نحو مساعدة المديرين وغيرهم من الناجحين في أعمالهم

القيادة

القدرة على التأثير بصورة إيجابية على العاملين بالمنظمة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة

العمل الجماعي

ساهم في إنجاح مجموعات وفرق العمل التي تنتمي إليها واجعل من نفسك عنصرا يزيد من تأثيرها وفعاليتها

الحنكة الإدارية

استعمال الفطنة والذكاء داخل دوائر النفوذ والسلطة بالمنظمة

مهارات العرض والتقديم

اظهر قدرتك على التأثير بصورة إيجابية على الجمهور المستهدف.

٦٧٠ ألف

سايح سعودي زارو دولة قطر خلال عام ٢٠١٣م. ويشكل هذا الرقم نسبة ٥٠٪ من إجمالي عدد سياح دولة قطر، والتي استقبلت أكثر من ١,٣ مليون زائر من مختلف أنحاء العالم، مقارنة بـ ١,٢ مليون زائر في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢م.

٥١٠ كم

طول وادي الرمة ويعتبر أطول الأودية في المملكة يليه وادي بيشة ويبلغ طوله ٤٦٠ كم.

٣٨٠٠ كم

طول سواحل المملكة على خليج العقبة والبحر الاحمر والخليج العربي.

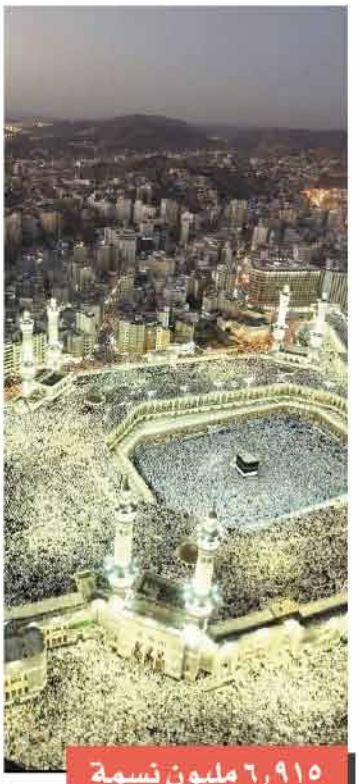

٦,٩١٥ مليون نسمة

عدد سكان منطقة مكة المكرمة ويمثلون ٢٥،٥٪ من سكان المملكة.

١٣.٦ مليار ريال

قيمة المبيعات عبر نقاط البيع في السعودية خلال شهر ابريل الماضي بنسبة ارتفاع وصلت الى ١٢ ٪ مقارنة ١٢,١٥ مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي. وتمت هذه المبيعات من خلال ٢٨,٥ مليون عملية، وعبر حوالي ١١٦ ألف جهاز.

٩٣,٩٨٪

نسبة السعوديين العاملين بالدولة حيث يبلغ عددهم (١,٢١٧,٥٦٦) موظفا عدد السعوديين منهم (١,١٤٤,٣٨٠) وعدد غير السعوديين، (٧٣,١٨٦) بنسبة ٦,٠٢٪. ويمثلون موظفي التعليم العدد الأكبر.

١٥,٢٣ مليون طن

حجم مبيعات شركات الاسمنت السعودية خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٤م والبالغة ١٤ شركة قياسا بمبيعات قدرها ١٥,١٦ مليون طن كانت في نفس الربع للعام السابق.

٥٠٪

معدل انخفاض قطاع الوساطة المالية في سوق الكويت للاوراق المالية وذلك خلال النصف الاول من العام الحالي اذ حققت ايرادات بنحو ٥,٤ مليون دينار مقارنة ب ١١,٤ مليون دينار للفترة نفسها عن العام الماضي.

٣,٥٧ مليار ريال

الارباح المجمعة للبنوك العاملة في السعودية وذلك خلال شهر مايو الماضي بارتفاع حوالي ١١٪ مقارنه بارباح نفس الشهر من عام ٢٠١٣م والتي بلغت انذاك نحو ٣,٢٢ مليار ريال.

٦١٧ الف

عدد المتقاعدين بالسعودية بنهاية العام الماضي مقارنه بنحو ٥٦٨,٨ الف بنهاية عام ٢٠١٢م بزيادة قدرها ٤٨,٣ الف متقاعد.

٢٨٠٣ مليار ريال

موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك خلال شهر مايو الماضي وبزيادة قدرها ١٤ مليار مقارنه بشهر ابريل من نفس العام.

دعـ

لـــذوي الاهتمام للمشـــاركة بالرأي الدولية فـــي المرحلـــة الثانية من

باسم لجنة معايير المحاسبة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين نهديكم أطيب التحيات، ثم نشير إلى أن مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين قد اعتمد خطة للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة. ولتنفيذ عملية التحول، فقد تم تصنيف المعايير الدولية في مجموعات مترابطة بغرض دراستها من الناحية الشرعية والنظامية والفنية. وتتضمن المجموعة الثانية من معايير المحاسبة الدولية المعايير والتفسيرات الدولية الآتية:

IAS19 Employee benefits	منافع الموظف
IAS26 Accounting and reporting by retirement benefit plans	المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد
IFRS2 Share-based payment	الدفع على أساس السهم
IFRIC14 The limit on a defined benefit asset, minimum funding requirements and their interaction	القيد على أصل المنفعة المحـــددة، ومتطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلاتها
IAS2 Inventories	المخزون
IAS16 Property, plant and equipment	العقارات والآلات والمعدات
IAS23 Borrowing costs	تكاليف الاقتراض
IAS38 Intangible assets	الأصول غير الملموسة
SIC32 Intangible assets- Web site costs	الأصول غير الملموسة- تكاليف موقع على الإنترنت
IAS27 Separate financial statements	القوائم المالية المنفصلة
IAS28 Investments in associates	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة
IFRS10 Consolidated financial statements	القوائم المالية الموحدة
IFRS11 Joint arrangements	الترتيبات المشتركة
IFRS12 Disclosure of interests in other entities	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
IFRS3 Business combinations	تجميع الأعمال
The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the second stage of groups of standards in the transition project	موضوعـــات معيـــار التقاريـــر المالية الدولي للمنشـــآت المتوســـطة والصغيرة

وقد نصت الخطة المشار إليها أعلاه على عدد من الإجراءات التنفيذية قامت لجنة معايير المحاسبة بتنفيذها تباعا، وذلك كما يلي:

- عقدت اللجنة عدة اجتماعات تضمنت مناقشات للدراسات الاستشارية التي تمت على هذه المجموعة من المعايير سواء من النواحي الشرعية أو النظامية أو الفنية.

- تلا ذلك عرض المعايير في لقاء مائدة مستديرة ضمت نخبة من المهتمين والمتخصصين لتبادل الرأي حول هذه المجموعة من معايير المحاسبة الدولية وذلك على مدى يومين كاملين.

حول عدد مـــن معايير المحاســبة خطة التحول إلى المعايير الدولية:

- وأخيرا قامت اللجنة بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على كل معيار ليتسنى تطبيقه بصورة صحيحة في المملكة.

واستكمالا للإجراءات التنفيذية لخطة التحول، فإن الخطوة الاساسية التالية تقتضي طلب الرأي من ذوي الاهتمام حول هذه المجموعة من المعايير الدولية، وذلك من خلال نشرها على موقع الهيئة، وتشجيع المشاركة بأي تعديل (إن وجد) ليتسنى للجنة النظر في إدخاله على المعايير.

وترجو الهيئة زيارة موقعها الإلكتروني للاطلاع على هذه المعايير وإبداء أي ملاحظات عليها وذلك وفقا للنموذج المعد لذلك , على العنوان الآتي:

http://goo.gl/jls9l5

وتأمل منكم لجنة معايير المحاسبة المساهمة في هذا العمل الوطني وذلك بعرض وجهة نظركم حول كل معيار من المعايير الدولية المشار إليها أعلاه وفقا للمحاور الآتية:

١. هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
٢. هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
٣. هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عمليا بصورة تؤثر على عدالة القوائم المالية؟
٤. هل في المعيار معالجات تحتاج إلى تغيير؟
٥. هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
٦. هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
٧. هل تحتاج البيئة المحلية إلى إفصاحات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
٨. هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
٩. هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
١٠. هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

شاكرين لكم سلفاً ، مشاركتكم وتعاونكم ، ونتطلع إلى استلام ملاحظاتكم وآرائكم في موعد لا يتجاوز ١٤٣٥/١٠/٦هـ الموافق ٢٠١٤/٨/٢م ، وذلك بأي من الوسائل الآتية:

razeena@socpa.org.sa

٠١١ / ٤٠٢٥٦١٦

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
ص.ب : ٢٦٤٦ الرياض: ١١٤١٦

A CFO's Checklist for 2014

INVEST IN SYSTEMS/PROCESSES

✓ Critically review current systems

✓ Minimize and integrate systems

✓ Close systems before month-end and only require manual accrual adjustments at quarter-end; discuss "pro forma" adjustments with partners to better understand business

✓ Implement online application of financial reporting and analysis tools to facilitate variance analysis

CHANGE CFO/FINANCE STAFF MIND-SET

✓ Revamp budget processes; ensure link between strategy/budget/outlook

✓ Move from budgeting to rolling outlooks

✓ "We" (finance) aren't the outsiders but are insiders helping to run the business

✓ View costs as investment in the strategy; focus on how to improve top line rather than just cutting costs

MAKE NEEDED ORGANIZATIONAL CHANGES

✓ Develop cross-training in finance staff

✓ Consider shadow organizations to breed deep-rooted business knowledge

✓ Consider outsourcing to free up internal staff to become strategic advisors

✓ Foster involvement in organizational design

INCREASE MARKET AWARENESS

✓ Meet with customers to understand customer perspective

✓ Use business models to help customers understand the economics of the business perspective

✓ Ensure vendor relationships fit with strategy

✓ Develop awareness of regulations affecting business/reporting to lead risk management efforts

improve com- munications and long-term relationships with customers.

Cash Optimization. Discussions about cash addressed the broader "business conscience" of the com- pany. Some CFOs commented that operating in a distinct finance function without immersion into the operating unit as a partner inhibits the ability to see how the com- pany's cash can be used to help communities where their products are sold. A prime example of doing this the

right way is Starbucks, which connects customers with different service projects on a local level, such as cleaning up parks, doing light construction, serving meals, and volunteering at food banks.

In addition, CFOs pointed out that optimizing the quote-to-cash cycle requires both internal and external collaboration. (The quote-to-cash cycle refers to the busi- ness processes involved with creating a quote for a prospective customer, order management, demand- driven production scheduling, invoicing, and cash receipt.) Because many aspects of the cycle are financial, CFOs believe they can drive the changes needed to ensure cash optimization. In this sense, the CFO can act as a hub among various partners, providing accounting, financial, and economic advice to the sales organization to assist in pricing decisions, as well as set payment terms with ven- dors and manage customer collections.

A Massive Restructuring

In addition to addressing the levers of the C-framework, CFOs shared their experiences about how their financial processes have needed to change to support their role as business partner. These discussions largely centered on the common themes of budgeting, systems, and organiza- tional dynamics.

First, participants mentioned how restructuring their budget processes has cut crucial workdays out of the bud- get cycle. In particular, CFOs pointed out that providing rolling quarterly forecasts has served a dual goal of mak- ing the budget process more efficient and giving leaders a better handle on the pulse of the business.

Second, they commented about the importance of revamping the closing process by moving toward a virtual close to reduce processing time each month. This greater efficiency provides finance staff with more time to sup- port their business partners in value-added strategic roles. One CFO explained that reducing manual interven- tion in his organization's monthly close gave his division CFOs time to help business unit heads redesign their organizational structures. The trickle-down effect, he said, improved the company's financial results.

Third, CFOs addressed the importance of investing in

real-time systems, such as enterprise resource planning (ERP) systems, to replace legacy systems. These systems can improve communication within various facets of the organization, regardless of physical location, while also avoiding the inefficiencies of lagged information, which drives up closing and reporting times.

As you can see, the roundtable and breakout discus- sions were extremely productive and resulted in tangible examples of how the CFO participants influenced change within their organizations to support their own transfor- mation toward a strategic role. A CFO's Checklist for 2014 summarizes several major themes that emerged from these discussions.

What's Next?

As we've emphasized, the role of the CFO has been ele- vated in recent years. As financial steward of the enter- prise, the CFO is well positioned—and therefore relied on—to act as a bridge between the CEO and the board of directors in promoting corporate governance. This trans- forming role has required a shift in focus from the pro- duction of financial information to a strategic vision that emanates from the financials. Most executives would agree that there aren't enough hours in the day, and many CFOs wish they could do a better job of allocating their time. We hope the real-world actions our roundtable par- ticipants have taken will set them—and you and your organization—on the right path.

By focusing on the necessary process changes, CFOs will take the first step for the finance organization in cre- ating hours, days, and even weeks to build enhanced intelligence into the business. Then the conscious use of a tool such as the C-framework will help these CFOs evolve their role from analyst to catalyst and earn their rightful place as a highly valued strategic business partner. SF

Thomas G. Canace, Ph.D., is an assistant professor of accounting at Wake Forest University in Winston-Salem, N.C. Tom is a member of IMA's Piedmont Triad Chapter. You can reach him at (336) 7585904- or canacetg@wfu.edu.

Paul Juras, CMA, Ph.D., is a professor of accountancy at Babson College in Babson Park, Mass., where he holds the title of chair, Accounting and Law Division. Paul is a mem- ber of IMA's Charlotte Chapter and IMA's Global Board of Directors. You can reach him at (781) 2393948- or pjuras@ babson.edu.

Table 2: Where the CFOs Came From

INDUSTRY DESCRIPTION	# OF CFOS	% OF TOTAL
Financial and professional services	12	30.0
Building and construction	7	17.5
Real estate development	6	15.0
Not-for-profit	5	12.5
Textiles and apparel	3	7.5
Housewares	2	5.0
Housing	2	5.0
Restaurant and food services	2	5.0
Manufacturing	1	2.5
Total	40	100.0%

larger audience, and submit notes of their discus- sion. Forty provided feedback.

These executives largely represented middle-market companies. As shown in Table 2, a wide array of industries were represented, the most frequent being financial and professional services (30%), building and construction (17.5%), real estate development (15%), and not-for-profit (12.5%).

The CFOs were first asked to reflect on the C-framework of strategic business partnering. Specifically, they discussed ways in which use of the four CFO levers has enabled their finance organization to become a better business partner to impact their business from the per- spective of the three company levers. They talked about how the transition to business partner has enabled (or could enable) their finance organization to rethink its focus on costs, shape a renewed focus on both internal and external customers, and elevate the importance of cash optimization at the project and company levels to drive business value.

In addition, they were asked to provide insights about how their financial processes have evolved in recent years to enable their role as business partner. These discussions elicited specific examples. Here's some of what they reported:

Costs. Any discussion of costs typically focuses on cost cutting. But that's begining to change. Specifically, CFOs commented that by understanding the operations better as a business partner, they can focus on how to improve the top line rather than saying "no" through cost cutting. In fact, one CFO noted that becoming a business partner helps ensure his team acts as an objective advisor to the business, injecting logic without letting emotions get in the way. Importantly, CFOs who espoused this philoso- phy admitted that they're now better equipped to view their partners' costs as investments rather than expenses by linking spending to revenue growth.

They also discussed how they've learned to sometimes take counterintuitive approaches to costs. As one com- mented, giving raises or bonuses to employees may be a heavy cost burden to bear during difficult economic times, but when viewed as a positive long-term invest- ment, it may be easier to justify. For instance, employees may do all the right things, positioning the company for long-term growth, but economic forces may limit current results. In this case, it's important to recognize the con- nection between current effort and latent results in explicitly rewarding and motivating employees.

Moreover, by better understanding the operational complexities of the business, CFOs can add value by working collaboratively with the purchasing organization to better manage vendor relationships and long-term costs to ensure that the procurement of goods/services and the associated contract provisions fit the company's overall strategy. Other CFOs who participated in the roundtable took a broad view of the role of partner, mentioning that since the finance organization manages functions such as payables, it's also necessary to collaborate with vendors to ensure a productive long-term relationship.

> ***Some CFOs routinely visit their customers' sites to better understand how they can deliver goods and services to them more effectively.***

Customers. CFOs addressed the importance of getting out of the office and visiting their customers to experience their business needs and goals through their eyes. Some CFOs mentioned that they (or their division CFOs) routinely accompany business unit leaders on visits to their customers' sites to better understand how they can deliver goods and services to them more effectively. Other CFOs discussed the ways in which they can lead change in managing customer relationships by acting as "consul- tants" to the customers—in particular by helping them better understand pricing implications. Because CFOs are uniquely qualified to discuss the economic, risk, and financial models of their business, they can

Moreover, budget cycles can take on a life of their own. As shown in Table 1, they may consume up to five months for many companies, making it an obvious area for improvement. The use of rolling outlooks throughout the year provides a natural way to shrink the budget cycle because the continuous refinement of future outlooks during the year provides the business with a strong base- line for next year's budget. For instance, a company that utilizes a four-quarter rolling outlook process will find that, at the end of the current fiscal year, it has already established next year's budget through the quarterly out- look routine and that the budget has been subjected to critical review throughout the year.

While aligning budget and outlook platforms with financial reporting will save time, it requires an integrated financial report with a single face that matches budget and outlook information line by line with as-reported actuals. This seems trivial, but it's surprising how many budget and outlook systems are maintained on spread- sheets or in systems that don't interface with system- generated statements, meaning things have to be fixed manually. When these platforms aren't well integrated, it's tough for business partners to talk intelligently about the major factors driving variances, and it impedes the finance function from better understanding operational performance.

Organizational Processes Alignment. It's critical for the CFO to determine whether there are more effi- cient ways to deliver service to the front-line managers that will also allow the finance organization to become a more effective strategic business partner. So another important step in processes realignment is to reconsider the people and positions that deliver the financial infor- mation. This may help reduce the time needed to compile financial reports, the number of processing locations, and the closing-cycle time. It's also important to consider how external service providers are being used: Is outsourcing reducing costs and improving service while affording the finance function more opportunities to expand its role as a strategic business partner?

Some companies also attempt to improve the align- ment of their organizational processes by rotating their finance professionals through the business units so they can gain a broader understanding of the operations of the company. Yes, this can result in short-term disrup- tions and learning curves that impede development of the strategic business partner role, but the long-term gain may be a more holistic business sense to aid their part- ners' decisions. Other companies have created "shadow" finance organizations in which the finance personnel reside within the business unit as a permanent head- count, maintaining a direct reporting relationship to its leader and a dotted-line relationship to the finance/ CFO organization. Ideally, this improves the business- partnering relationship between the operating and finance functions, plus it offers the potential benefit of providing the finance staff with a deeper understanding of the business unit by being more involved in its daily operations and decision making.

Making the Transformation

Once the CFO aligns the processes that will enable the role of strategic business partner, the next step is understanding how to become an effective business partner. Fig- ure 1 provides a tool, the C-framework, that can help smooth the transition.

At the top of the framework, the CFO can become a partner at an individual level along several dimensions (called CFO "levers"). These dimensions serve as inputs. When the CFO uses these levers to act as a strategic busi- ness partner, each of the dimensions can impact the com- pany in several ways (company "levers"). These company levers serve as outputs. While the CFO shouldn't be con- strained by the levers only, the framework provides a tangible way to consciously think about the importance of the business partner role to the overall organization.

CFO Levers as Inputs. At the individual level, the CFO can improve the business by acting as catalyst, col- laborator, consultant, and conscience. First, the CFO acts as catalyst by helping introduce and implement new strategies, such as presenting the economic ramifications of a new venture or leading the efforts to integrate a newly acquired company. Second, the CFO can take on the role of collaborator by serving as a "hub" to integrate the functional aspects of the business, such as purchasing, sales, human resources, and information technology. Third, the CFO can assume the role of consultant by act- ing as an independent, objective advisor to his or her team of business leaders. Fourth, recent corporate scan- dals have shown that the CFO must be a conscience for the business—not only for the reported financials but also by considering the broader ramifications of company initiatives.

Company Levers as Outputs. Also shown in Figure 1, each dimension of the CFO levers should ultimately impact the customers, costs, and cash of the busi- ness (company levers). First, each action at the CFO level should positively impact customers—both the internal partners, who rely on information and advice from the CFO, and the external, revenue-generating customers. Sec- ond, each CFO lever should help the business achieve a cost structure that allows for long-term sustainability. To put it bluntly, no business can live for the present without considering the ramifications for the future. And, finally, the first-tier levers should work toward advancing and benefiting the enterprise value: namely, cash optimization.

What CFOs Are Saying Now

We solicited information from CFOs who recently attended a roundtable on strategic business partnering in Charlotte, N.C. The forum was open only to C-level executives. CFOs were assigned to breakout groups and asked to talk about business partnering, present their findings to the

Therefore, the mandate for CFOs and their teams is to move toward the world-class standard shown in Table 1. This will allow them more time to analyze data for decision making and to create and execute business plans to add more value.

Aligning Business Processes

Admittedly, achieving world-class standards is no easy task for many organizations. That said, there are several key considerations that help align business processes to support the CFO's role as strategic business partner. These alignment "levers" fall under three categories: sys- tems processes, financial processes, and organizational processes. Let's examine each one in more detail.

Systems Processes Alignment. The first step for many organizations looking to reduce transaction and reporting cycle times is to perform a critical review of their current systems. The goal is to align the enterprise systems with the tasks being performed by the finance organization and eliminate things that don't demonstrate a clear business need. In the article we mentioned earlier, Kishore Bhamidipati noted that best-of-breed tools might be adopted by various segments of an organization, but if they aren't integrated properly, it's going to take much more time to produce general ledger and financial infor- mation each month.

Therefore, aligning systems processes requires (1) producing an inventory of tasks that the organization performs and critically assessing which ones are relevant or add value, (2) understanding the systems architecture for the organization's various transaction cycles, (3) designing the system to efficiently support the relevant tasks and transaction cycles that produce financial informa- tion, and (4) considering whether further investments are necessary to support this new alignment.

Financial Processes Alignment. CFOs who want to realign their financial processes often have many options. Because business unit organizational structures can be complex and fluid, financial processes can easily become outdated if continuous realignment doesn't remain a priority.

Some companies recently have addressed the length of their closing cycles head-on by moving toward soft- close processes. Rather than perform a full closing cycle each month, these companies opt to do so only at quarter-end months when public financial disclosures may be required; during off-quarter months, their inter- nal financials are generated via system-interfaced trans- actions only. Performed properly, this procedure should result in more efficient closings without the loss of intelligence about business transactions. Specifically, in off-quarter months CFOs could report system financials to their business partner with an overlay of "pro forma" adjustments for review. This process supports the busi- ness partner role by affording an opportunity to discuss impending adjustments, which can in turn improve communication, reduce reporting surprises, and allow the CFO to better understand the business operations.

Figure 1: Leveraging the C-Framework

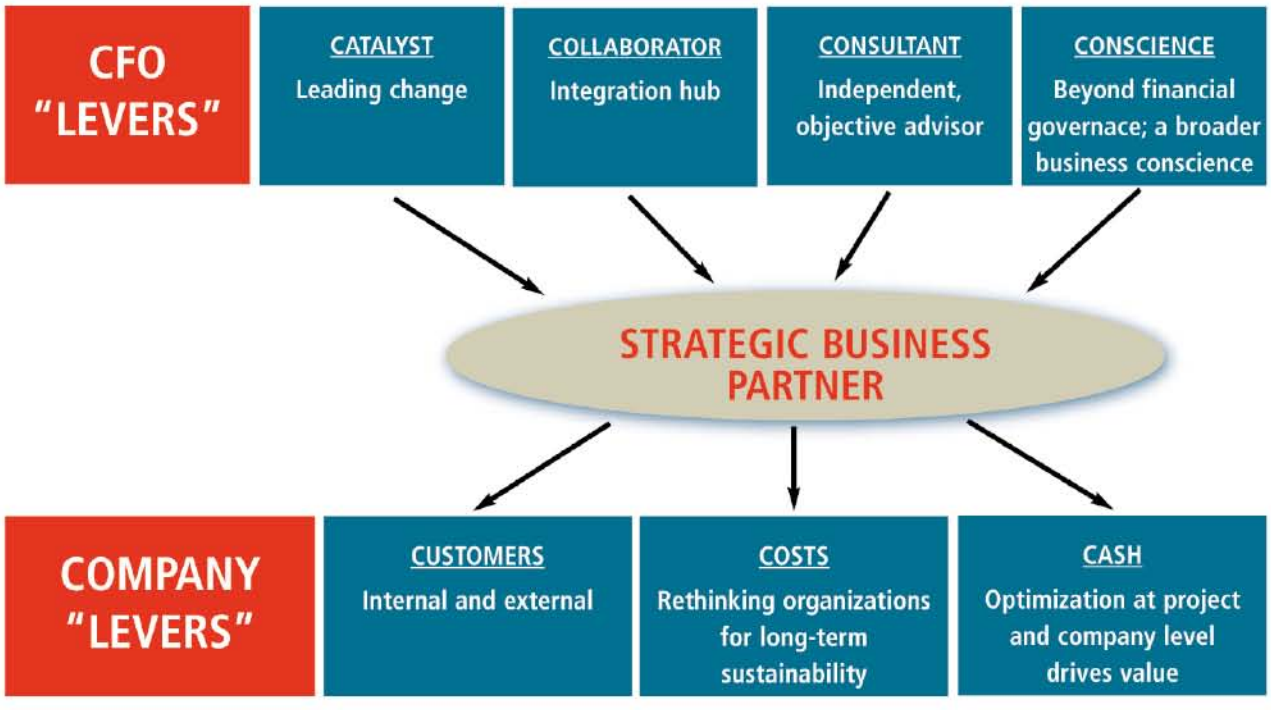

mer) on executive turnover by Crist|Kolder Associates, which surveyed 668 of America's leading companies, the number of companies with a COO continued to decrease—from 39.1 in 2012 to 36% in 2013—as more and more organizations eliminated the position. This change has altered the relationship between the CEO and CFO, both of whom have jumped into the day-to-day operations to work closely in implementing business strategy. This allows the CFO much more face time with both the CEO, and, importantly, the board of directors. Hence, the CFO role has morphed from analyzing the financial information of the business to also weighing

in on the corporate strategy emanating from the boardroom.

Second, the regulatory environment has changed substantially over the past decade, requiring CFOs to possess a greater understanding of the business operations. For instance, Sections 302 and 906 of the Sarbanes-Oxley Act of 2002 (SOX) require CEOs and CFOs to certify the quarterly and annual financial statements, so many executives have decided that possessing a deeper, nuts-and-bolts understanding of the business offers them better protection when attesting to the financial results. Moreover, fair-disclosure rules implemented by the Securities & Exchange Commission (SEC) in 2000 under Regulation FD (Fair Disclosure) require broad dissemination of company disclosures of public information. Compliance with Regulation FD has been facilitated by webcasts of a company's earnings calls, which are typically led by both the CEO and CFO. Being front and center with the

investor community on a quarterly basis has pushed the CFO from scorecard keeper to key player.

Finally, rapid economic changes have heightened global competition, which means companies must exploit the strategic vision and leadership skills of the CFO to help create and execute business plans.

Unleashing the Strategic Role

Accounting and finance professionals agree that, given the limited number of workdays per month, along with the increased reporting and compliance requirements, becoming a strategic business partner requires broad changes to the operation of the finance function, a point made by Kishore Bhamidipati in the March 2013 Strategic Finance article "Productivity Outlook: Poor Visibility and Bad Reporting Ahead" and others. The goal is fewer days spent producing financial information to allow more days for the CFO and finance organization to spend analyzing the business results and assisting the front-line managers in strategic decision making. Table 1 reports how compa- nies perform along several key finance dimensions as well as compared to the best-in-class measure.

According to Table 1, the average company spends more than one business week closing its monthly finan- cial statements. In larger organizations, especially, more time is required to coordinate the closing of payables and receivables across various locations, and more time is necessary to feed transaction and ledger data across mul- tiple systems, which likely aren't integrated and therefore don't produce real-time information. As a result, finance professionals may spend half a month just compiling financial information. Add in the one to two quarters a year that firms also spend creating budgets, and there's very little time left for participating in the business's

Table 1: How Well Does Your Finance Team Measure Up?

FINANCE DIMENSION	AVERAGE		WORLD-CLASS
Number of processing locations	>3	→	1
Number of systems processes	2–3		1
Length of closing cycle	6 days	BUSINESS PARTNERING	<2 days
Length of total reporting cycle	12 days		6 days
Time compiling reports	35%–40%	→	<25%
Length of budget cycle	4–5 months		<2 months

Sources: Cedric Read and Hans-Dieter Scheuermann, *The CFO as Business Integrator*, Wiley, 2003; Thomas Wunder and Jeff Thomson, "Want to Be a More Effective CFO? Ask the Audience!" *Strategic Finance*, January 2006; Oracle presentation to the St. Louis Chapter of Financial Executives International, *Achieving A World Class Close*, 2010.

The use of rolling outlooks throughout the year provides a natural way to shrink the budget cycle.

strategic decision making. The goal for CFOs and their teams is to improve their performance along these dimensions, thereby creating an organization that becomes more efficient in producing financial reports.

By Thomas G. Canace and Paul Juras, CMA

CFO: From Analyst to Catalyst

"Becoming a business partner sometimes means taking counterintuitive approaches."

"Partnering opens up opportunities to focus on top-line growth rather than just cutting costs through a 'say no' approach."

Do these comments sound familiar? They should because they come from chief financial officers (CFOs) and highlight the importance of transforming their position from overlord of the finance function to strategic decision maker within their organization. Indeed, even textbooks like Cost Man- agement: A Strategic Emphasis have begun to address the strategic role of the accounting and finance functions and better reflect the IMA® (Institute of Management Accountants) 2009 definition of management accounting in its Statement on Management Accounting titled Definition of Management Accounting, which reads:

"Management accounting is a profession that involves partnering in management decision making, devising planning and performance management systems, and providing expertise in financial reporting and control to assist management in the formulation and implementation of an organization's strategy."

Several factors have worked together to broaden the CFO's role in recent years. First and foremost is the gradual phasing out of the chief operating officer (COO) position. According to the Volatility Report 2013 (sum-

reviewing the restaurant's balanced scorecard for the year following implementation. The balanced scorecard contained measures from each of the four scorecard perspectives for 14 restaurants, half of which implemented the initiative and half of which didn't. Close examination of the balanced scorecard data revealed that the initiative

improved the customer-perspective measure but not the financial-perspective measure. Thus, participants who were motivated to perceive the new initiative as successful would be able to collect evidence in favor of their pre- ferred conclusion (the increase in customer satisfaction), but data was also presented that cast doubt on this con- clusion (the unfavorable financial results). Students rated the success of the initiative and then recommended whether or not to roll it out to the remainder of the restaurants.

Those who selected a strategic initiative to implement rated it as more successful and were more likely to recommend rolling it out than participants who didn't select a strategic initiative. This was true despite the fact that all

of the students evaluated identical data when coming to their conclusions. Yet when participants were involved in measure selection and viewed the balanced scorecard as a causal chain, they exhibited no tendency to favor an initiative that they had selected (see Figure 4).

The Bottom Line

In today's data-rich business environment, managers often pride themselves on making data-driven decisions. Nevertheless, the research we've summarized here demonstrates that managers' motivations can shape how they gather and interpret data and, in turn, how they make strategic decisions. As they say in statistics, "If you torture the data enough, it will confess to anything." When managers justify business decisions based on cherry-picked data, self-serving choices masquerade as data-driven decisions. While this issue may appear to be a question of ethics, research on motivated reasoning sug- gests that this tendency is often unconscious.

In short, good people make bad decisions, driven by their preferences, without ever suspecting that their personal desires played a role in their data analysis. The study involving Cornell MBA students exemplifies this pernicious problem in the context of strategy evaluation and provides a prescription for the problem. Managers who are involved in selecting strategic initiatives perceive those initiatives as more successful than managers who aren't involved in the selection process. Companies can mitigate this bias by framing the balanced scorecard as a causal chain and involving managers in the selection of scorecard measures that they'll use to evaluate strategic success.

Is this a cure-all for every unconscious (and conscious) bias to which managers may succumb? No, but it's a start. Motivated reasoning is at the heart of a lot of bad decisions. It's time we recognize the problem and start root- ing it out. SF

Scott A. Emett is a doctoral student at the Samuel Curtis Johnson Graduate School of Management at Cornell University in Ithaca, N.Y. You can reach Scott at (801) 8643542- or sae67@cornell.edu.

William B. Tayler, Ph.D., is an associate professor of accounting and the Warnick Deloitte Touche Research Fellow in the Marriott School of Management at Brigham Young University in Provo, Utah. He is a member of IMA's Salt Lake Area Chapter. You can reach Bill at (801) 4225972- or tayler@byu.edu.

Suggested Readings

Thomas Gilovich, How We Know What Isn't So: The Fallibility of Human Reason in Everyday Life, Free Press, New York, N.Y., 1991.

Robert S. Kaplan and David P. Norton, "Using the Balanced Scorecard as a Strategic Management System," Harvard Business Review, January/Feb- ruary 1996, pp. 75-85.

Ziva Kunda, "The Case for Motivated Reasoning," Psychological Bulletin, November 1990, pp. 480498-.

Tom Pyszczynski and Jeff Greenberg, "Toward an Integration of Cognitive and Motivational Perspectives on Social Inference: A Biased Hypothesis-Testing Model," Advances in Experimental Social Psychology, 1987, pp. 297340-.

William B. Tayler, "The Balanced Scorecard as a Strategy-Evaluation Tool: The Effects of Imple- mentation Involvement and a Causal-Chain Focus," The Accounting Review, May 2010, pp. 10951117-.

Alex Taylor III, "Fixing Up Ford," CNN Money, May 12, 2009, http://money.cnn.com/2009/ 0511//news/companies/mulally_ford.fortune.

Figure 4: A Strategic Plan for Paladin Pizza

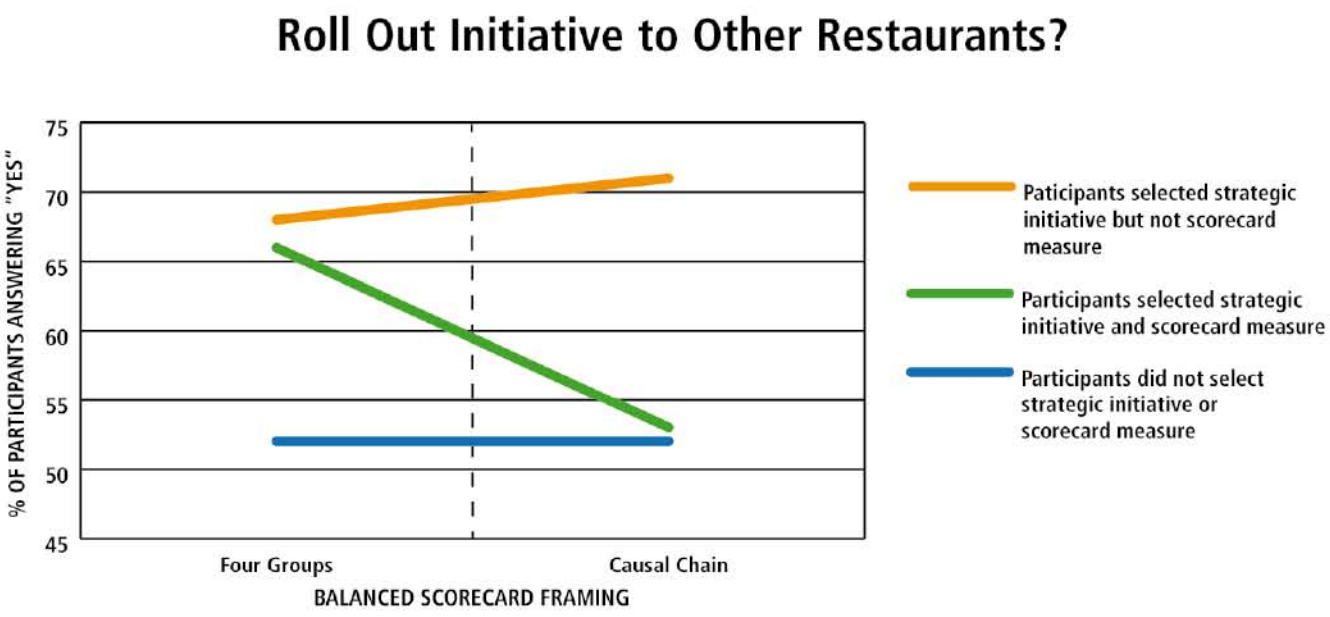

a critical task. Domino's Pizza, for example, might use customer satisfaction surveys, customer interviews, customer retention, or brand ranking as its focal measure of customer satisfaction, but it's unlikely to use all four.

Involving managers in selecting measures "fights fire with fire," pitting motivated reasoning against itself because managers want to believe that they selected not only good strategic initiatives but also good scorecard measures. A good scorecard measure captures the targeted dimension of performance on the balanced scorecard and also predicts performance in other perspectives along the causal chain. For example, if customer satisfaction isn't a leading indicator of sales, it probably isn't a good measure (at least, when it comes to pizza). When managers who were involved in measure selection evalu- ate the success of their own initiatives, they'll be less likely to focus only on the scorecard measures that most indi- cate strategic success because they believe that the mea- sures they select should predict success in other causally connected scorecard measures.

Of course, this reasoning assumes that managers are thinking about causal performance to begin with. Therefore, for this to work, companies must use the second tac- tic: They need to frame the balanced scorecard as a causal chain as illustrated in Figure 2.

The results from the IMA-sponsored study demonstrate that managers' involvement in selecting measures, as well as the use of a causal-chain framing of the scorecard, are crucial to constraining motivated reasoning in strategy evaluation. In isolation, neither of these tactics prevents managers from believing that their strategic initiative was successful. Together, however, the tactics reinforce each other and lead managers to evaluate their own initiatives more objectively based on a broader set of scorecard measures. When managers evaluate strategy based on measures they are involved in selecting, and with a causal-chain framing of the scorecard (BSC 2.0), they're less likely to make judgments that reflect the influence of motivated reasoning.

Experimental Method

Bill Tayler, the author of the IMA-sponsored study, demonstrated these ideas with MBA students at Cornell

University, who played the role of managers at a fictitious pizza chain, Paladin Pizza. Participants read background information about Paladin Pizza and learned about two strategic initiatives top management was considering, both of which sought to improve the customer experi- ence. The "quality-ingredients strategy" included higher- quality ingredients in the company's pizza recipes, and the "side-order strategy" offered customers a free side for every five pizzas purchased.

Half the participants in the study were involved in selecting strategic initiatives for the balanced scorecard; the other half were told that top management selected an initiative to implement. To test for the debiasing effect of selecting scorecard measures, some participants chose which customer satisfaction measure to include in the balanced scorecard, while others didn't. Finally, to inves- tigate the debiasing effect of the causal-chain framing of the scorecard, some participants were provided Paladin Pizza's balanced scorecard framed as four separate groups, and others were given it framed as a causal chain.

The MBA students then evaluated the success of the strategic initiative that Paladin Pizza implemented,

cus- tomers. But the executives didn't stop there. Domino's hired Brand Keys, a company that tracks customer loy- alty, so the restaurant chain could gauge the success of the new initiative. By 2011, Domino's was among Brand Keys's top 100 Customer Loyalty Leaders and retained its ranking in 2012—the only pizza chain to make the list. Therefore, the initiative was a measurable success.

Companies—yours, too, if it doesn't already—should evaluate the success of initiatives by considering a variety of performance measures that are part of the complete picture presented by the balanced scorecard. For example, in addition to its Brand Keys measures, Domino's also used focus groups to assess the success of its quality- ingredients strategy. The causal-chain version of the bal- anced scorecard displayed in Figure 3 also emphasizes that a successful strategic initiative should lead to

improvements in Domino's financial results. (An unsuccessful initiative, on the other hand, may improve customer satisfaction but not financial performance.) As it turns out, Domino's saw dramatic improvements in its customer loyalty scores and in its sales and profitability in the quarters after implementing its quality-ingredients initiative. Further, the company's stock price has surged more than 500% since 2009—fairly convincing evidence that better pizza has led to happy customers and happy shareholders.

Motivated Reasoning in Strategy Evaluation

Although the balanced scorecard is an excellent tool man- agers can use to evaluate strategy, it also provides fertile ground for them to fall prey to psychological biases. Motivated reasoning, a well-known theory in psychology, demonstrates that individuals acquire, evaluate, and use information in a manner that coincides with their goals and desires. Tom Gilovich, a prominent psychology professor at Cornell University, explains it as follows: When approaching a disagreeable proposition, people tend to ask, "Must I believe this?" and search for arguments and evidence that refute the proposition. Yet when faced with something agreeable to them, people ask, "Can I believe this?" and search for arguments and evidence that support the proposition.

Managers (and people in general) like to believe they're smart. And because smart people make good choices, managers want to believe they make good choices.

These alternative approaches to agreeable and disagreeable propositions lead individuals to bias how they assemble, assess, and integrate information and, in turn, lead them to biased conclusions. This tendency is quite pervasive: People are incredibly proficient at seeing what they want to see in data.

The 2009 IMA-sponsored study demonstrated that motivated reasoning has important implications for strategy selection and evaluation. Managers want to believe that the strategic initiatives they select are success- ful. Beyond concerns for keeping their jobs, managers (and people in general) like to believe they're smart.

And because smart people make good choices, managers want to believe they make good choices. Thus, when evaluating our own choices, it can be very difficult to remain unbiased—and bad outcomes call into question the abilities of the decision maker.

Compounding this problem is that managers often evaluate the strategic initiatives that they selected and implemented. These managers will likely approach data from balanced scorecard measures with the "Must I?"/"Can I?" criteria we described. A balanced scorecard setting is ripe for this kind of selective data processing because the scorecard provides multiple measures from which to cherry-pick good results. Thus, a strength of the scorecard—a balanced view of performance via multiple measures—becomes the breeding ground for this perni- cious psychological bias.

On average, the participants in the IMA-sponsored study succumbed to motivated reasoning: They were

Managers (and people in general) like to believe they're smart. And because smart people make good choices, managers want to believe they make good choices.

much more likely to perceive a strategic initiative as successful when they were involved in selecting the initiative relative to how they evaluated the same data when someone else chose it, even without financial incentives to consciously bias their judgments.

Targeting Several Key Remedies

Individuals who fall prey to motivated reasoning believe what they want to believe. Yet despite this very human tendency, most people do attempt to maintain the appearance of objectivity, often collecting what they deem to be sufficient evidence to convince outside observers. Because of this "reasonableness" constraint, a variety of factors can influence the degree of a person's motivated reasoning. The IMA-sponsored study published in The Accounting Review tested two tactics that together constrain moti- vated reasoning in strategy evaluation.

First, companies can involve managers in the selection of balanced scorecard measures. When designing a balanced scorecard, companies try to select measures that best capture the underlying economic activities that drive success. These firms choose only a handful of measures from hundreds, or even thousands, that are tracked, making selec- tion

began recommending that the components of the score- card be linked together into a causal chain. Illustrated in the bottom half of Figure 1, BSC 2.0 proposes that per- formance in one perspective naturally causes perfor- mance in another perspective. For example: Learning and growth activities create more efficient workforces and work processes (process perspective). Internal processes generate high-quality products and services that delight customers (customer perspective). Satisfied customers buy the company's products and services at profitable margins, producing healthy returns on invested capital (financial perspective).

In addition to the general linkages between scorecard perspectives, BSC 2.0 allows for causal linkages between all objectives and measures within each of the four score- card perspectives. As illustrated in Figure 2, this allows managers to see what Kaplan and Norton call the Strategy Map, which helps managers visualize how each objective and measure fits into the performance puzzle of their company.

Equipped with this version of the balanced scorecard, managers can look to a balanced set of objectives and measures to gauge performance. They can also look at leading and lagging indicators that gauge the effectiveness of strategic initiatives: the actionable plans managers implement to improve performance in targeted objec- tives. As illustrated in Figure 3, a successful strategic ini- tiative impacts not only objectives and measures targeted directly in the causal chain but also those that are further along the chain. For example, an initiative designed to increase on-time deliveries should not only improve delivery promptness but also a customer's satisfaction and willingness to buy the product.

Strategy Selection and Evaluation

Almost as important as selecting good strategic initiatives is understanding how to evaluate the performance of those initiatives. Consider a recent operations and mar- keting initiative of Domino's Pizza. Starting in 2009, exec- utives at Domino's implemented a plan to include higher-quality ingredients in all of its pizza recipes. They coupled this initiative with marketing focused on rebranding the company as a low-cost, high-quality restaurant, enabling it to attract and retain new

Figure 3: Evaluating Strategic Initiatives Using the Balanced Scorecard

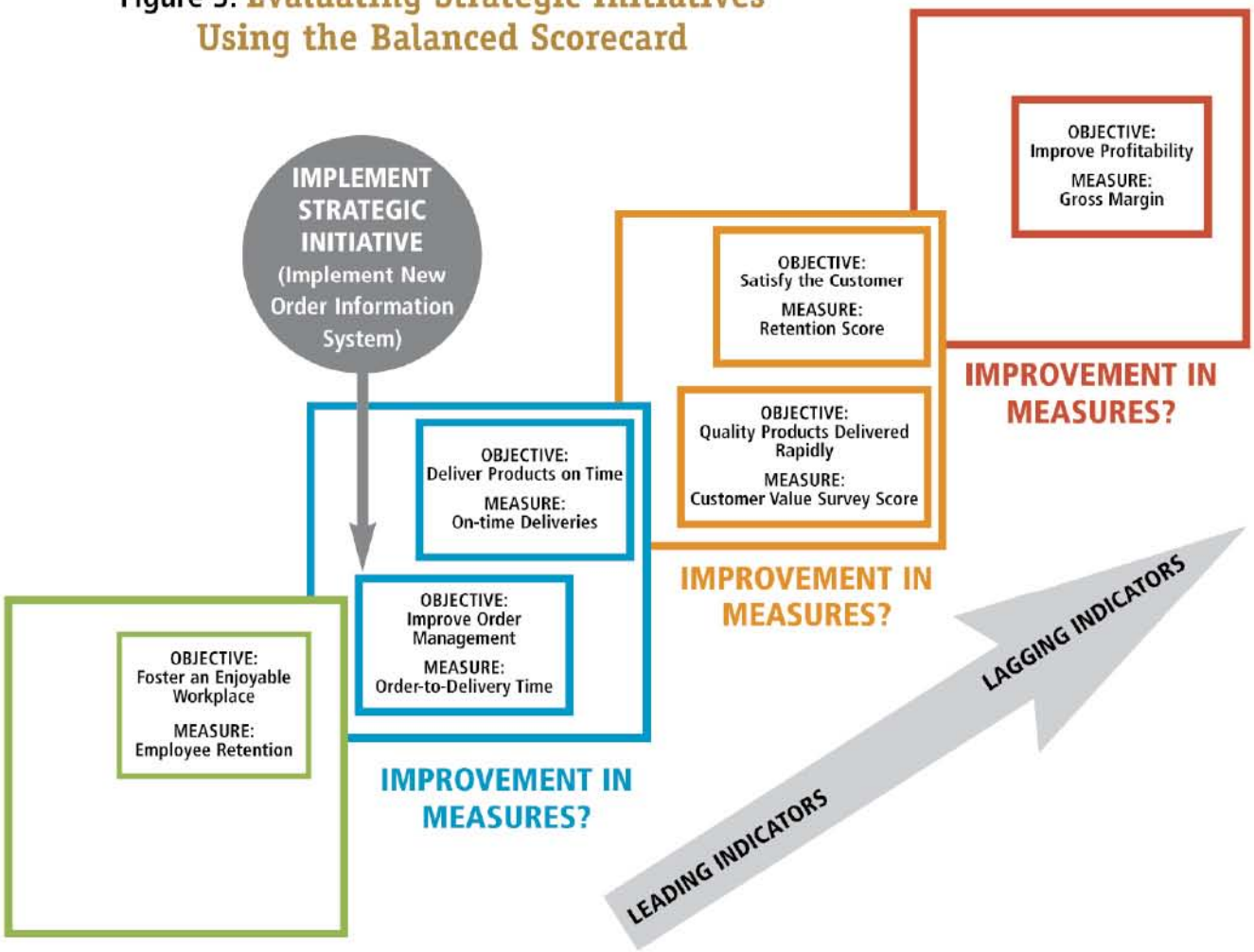

BSC 1.0) provides managers with exactly what its name suggests: balance. Illustrated in the top half of Figure 1, BSC 1.0 is made up of financial strategic objectives and measures as well as other meaningful objectives and measures from critical operations within an organization. These objectives and measures are typically grouped into the four perspectives just mentioned. This holistic fram- ing of the organization encourages added attention to objectives and measures that managers might otherwise neglect.

Despite its strengths, however, BSC 1.0 fails to demonstrate how the various strategic objectives fit together to form a company's overall strategy. In other words, there are no predicted causal connections between the objectives. Even the four perspectives encompassed within BSC 1.0 lack a cohesive relationship—they stand together as four groups with no established hierarchy. As a result, BSC 1.0 fails to convey how and why the objectives in each perspective help a company accomplish its ultimate goals. For example, why should executives invest in learn- ing and growth activities when bottom-line financial results are their primary concern? BSC 1.0 can't answer this question.

This shortcoming was addressed as the balanced scorecard evolved. After years of use, Kaplan and Norton

Knock Out Managerial Bias With This One-Two Punch

The Problem: Managers often evaluate strate- gies that they selected themselves. In data-rich busi- ness environments, managers' motivations can bias how they gather and interpret data and, in turn, how they make strategic decisions. When managers justify decisions based on cherry-picked data, self-serving choices masquerade as data-driven decisions, and companies lose out on opportunities to grow and improve.

The Solution: Managers can use the balanced scorecard to constrain biased strategy evaluation by employing the following two tactics.

1. Involve managers in the selection of balanced scorecard measures. Involving managers in measure selection "fights fire with fire," pitting managers' biases against themselves because managers want to believe that they selected not only good strategic ini- tiatives but also good scorecard measures. A good scorecard measure captures the targeted dimension of performance on the balanced scorecard and also predicts performance in other perspectives along the causal chain (illustrated in Figure 2).

2. Frame the balanced scorecard as a causal chain. For the first tactic to work, managers need to think about the balanced scorecard as a causal chain from the beginning. By framing the balanced scorecard as a causal chain, managers can see that good strategic initiatives impact not only objectives and measures targeted directly in the causal chain, but also those that are further along the chain.

In isolation, neither of these tactics prevents man- agers from believing that their strategic initiative was successful. Together, however, the tactics mutually reinforce each other and lead managers to evaluate their own initiatives more objectively based on a broader set of scorecard measures.

Figure 2: Using the Balanced Scorecard as a Strategy Map

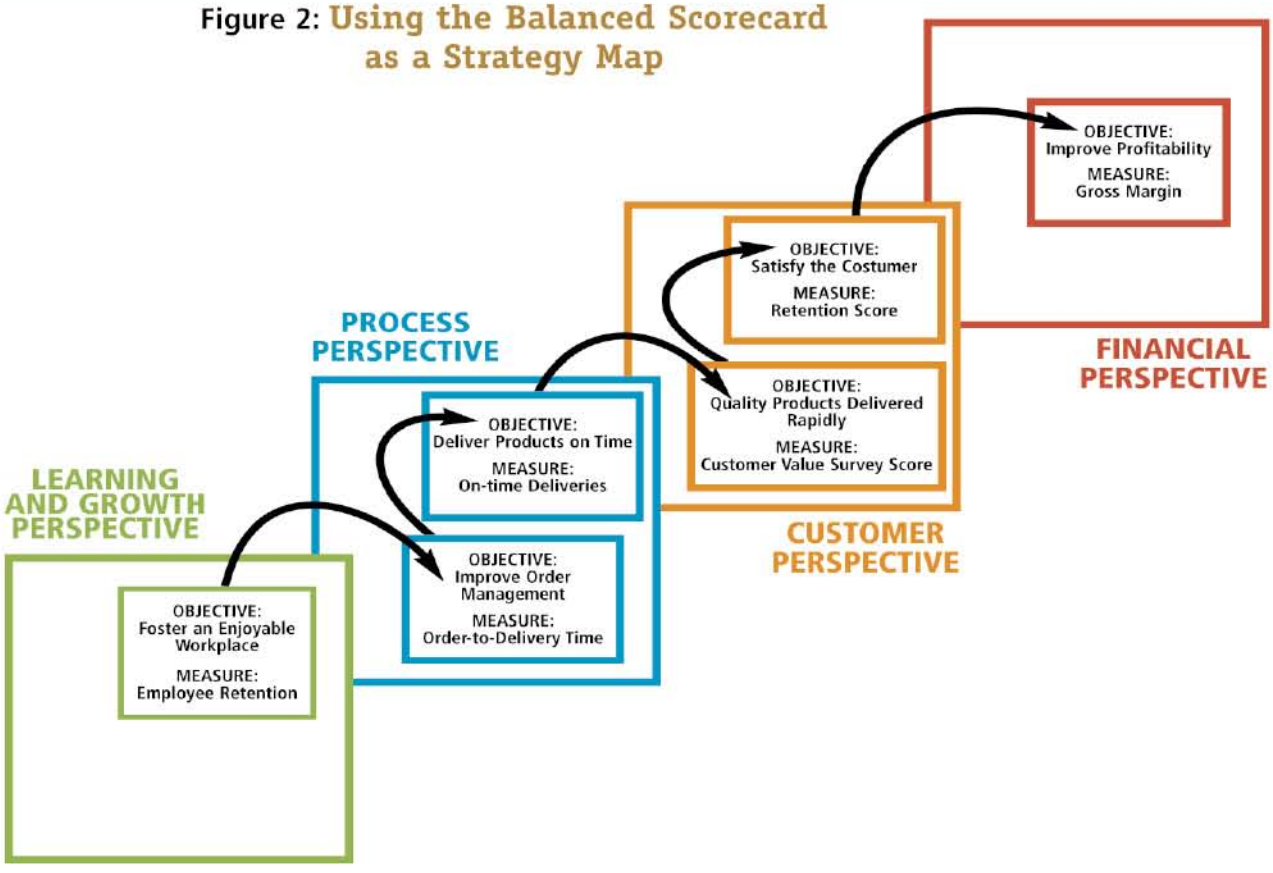

their own preferences. This type of bias can hinder a company's ability to learn from mistakes and to build successful strategies.

Like Ford's Alan Mulally, other executives must find ways to mitigate this bias to improve decision making. For Mulally, the solution was to change the motivation of his managers. He praised honest reporting of bad results, demonstrating to all that he valued transparency. In return, the managers responded positively to this approach and gave Mulally the insights he needed to turn the business around.

a Causal-Chain Focus.") Here, we'll first describe the ideas underpinning that study. Then we'll discuss the implications of the research for managers seeking to improve their strategic decision making.

The Balanced Scorecard as a Causal Chain

Developed by Robert S. Kaplan and David P. Norton in the early 1990s, the balanced scorecard focuses managers' attention on critical performance measures from four perspectives:

1. **Financial Perspective**—"How do we look to shareholders?"
2. **Customer Perspective**—"How do customers see us?"
3. **Process Perspective**—"What must we excel at doing?"
4. **Learning and Growth Perspective**—"Can we continue to improve and create value?"

The early version of the balanced scorecard (we'll call it

Figure 1: Balanced Scorecard Framing

BSC 1.0: Four Groups

BSC 2.0: A Causal Chain

A 2009 study, sponsored by IMA (Institute of Manage- ment Accountants) and reported in the May 2010 issue of The Accounting Review, investigates the motivated reasoning managers succumb to when evaluating strategy, as well as how to overcome this bias by employing a popular management accounting tool, the balanced scorecard. (See William B. Tayler, "The Balanced Scorecard as a Strategy-Evaluation Tool: The Effects of Implementation Involvement and

Based on consent from The Institute of Management Accountants, we will be republishing martials appering in IMA's magazine (Strategic Finance)

Is Your Strategy Evaluation Biased?

The balanced scorecard may be the cause— and the cure.

This article is based on a study funded by the IMA® Research Foundation.

By Scott A. Emett and William B. Tayler

Managing organizations means managing people, and people have powerful motivations that shape their beliefs and judgments. These motivations can lead to disastrous business outcomes when they bias crucial decisions, such as selecting and evaluating strategy.

Ford Motor Company is a prime example. In 2008, in the midst of declining profitability, new CEO Alan Mulally asked all division managers at Ford to evaluate the results of their own division's operations. They were supposed to color-code operational reports according to their divi- sion's performance: Green indicated favorable results, yellow indicated caution, and red indicated problems.

At his first few meetings with his division managers, Mulally noticed that they consistently colored their reports green despite successive years of multibillion- dollar losses. Finally, with some encouragement, a brave manager warned him about potential problems with a new product the company was set to introduce. Mulally recalled: "The whole place was deathly silent. Then I clapped and said, 'I really appreciate that clear visibility.' And the next week the entire set of charts were all rain- bows." (See Alex Taylor III, "Fixing Up Ford," CNN Money, May 12, 2009.)

A cynic reading this vignette would say these managers were simply hiding bad results to save their jobs. This is possible, but it's also possible, and even likely, that at least some of Ford's division managers fell prey to what psychologists call motivated reasoning, a bias in which people unconsciously evaluate evidence in ways consistent with

Dr. Ahmad Almeghames
Secretary General

International standards: phase one

Praise be to Allah and peace and blessings be upon the Messenger of Allah Muhammad peace be upon him and upon his family and companions.

In order to keep pace with the developments taking place in the profession and interact with them on both the domestic and international level, Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) persist in continuance attempts to improve its performance. SOCPA firm will to transit to the international standards, is the best witness to its serious adherence to this path. The adoption of international standards is one of the subjects that are in the current period taking the greatest interest of SOCPA, due to its importance and its impact on the results of all business sectors.

SOCPA has obtained the approval of SOCPA Board to phase one of the transition project, adopted by the Board on its tenth meeting of the seventh session. This step represents the first building block of the project according to the transition plan, which has already been adopted by the Board at its ninth meeting of the sixth session as to be applied effective from the beginning of 2017.

In this issue we present the ISA & IFRS adoption documents, for the application in the Kingdom. The committees' decisions concerning adoption of international standards will be included in a separate document for each standard, including the text of paragraphs added or modified, clear reference to paragraphs canceled, full explanation of the basis of the conclusions that have been reached, and precise cross - reference to paragraphs affected by the amendment. SOCPA has conducted an in-depth study on the standards, and prepared an arabized copy of the texts of the international standards, so as to represent the standards adopted for application in the Kingdom.

I take this opportunity to invite those with interest and competence to provide SOCPA with their comments on a number of international accounting and auditing standards covered in phase two of the transition plan, which can be found within the advertisements attached to this issue. We look forward to receive your comments and proposals at the beginning of the month of Shawwal.

In conclusion, I ask God to grant success to efforts made by SOCPA and I thank all those involved in the transition project led by Dr Abdul Rahman Al-Razin, SOCPA Assistant Secretary-General for the standards. Wishing all success.

﴿ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،

يعد مشاركة فيه.. **بلغ** حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa

طريقك للنجاح المهني

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

عالم من الفرص العملية المتميزة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة وتساعد الحاصلين عليها لتبؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية. يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة ، المراجعة ، الزكاة والضريبة ، فقة المعاملات ، الأنظمة التجارية.

www.socpa.org.sa